

الفصل الثاني

مجموعة من البحوث والدراسات المنشورة

اتحاد الجمهوريات العربية الدولة والرسالة^(١)

اليوم يعود المد الوحى إلى الارتفاع ويعود إليه نبضه وقوة اندفاعه
فباعلان قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية، تكون الأمة العربية قد حققت حدثا
تاريخيا تجاوزت به نكسة الانفصال، وبه تتحدى نكسة الهزيمة.

ولهذا، ورغم كل الظروف العامة القائمة والتخللات المؤسفة الجارية على
المسرح العربى، بل بسببها، يعدُّ قيام الاتحاد بحق منعطفًا تاريخيا ونقطة تحول لها
مغزاها ولها ما بعدها، تضع نهاية لمرحلة كانت قاسية ومفحمة، وتؤنن ببزوغ
وانبثاق مرحلة جديدة على طريق النضال التحررى والوحى، ملؤها الأمل
والانطلاق، والثقة فى النصر.

نعم، إن الاتحاد يضع نهاية لمرحلة حزينة مظلمة فى تاريخ المسيرة العربية،
بدأت بالانفصال وانتهت بالنكسة، وقد استمرت هذه المرحلة عقدا بالضبط.

فمن الملاحظات اللافتة أن ١٠ سنوات تمر اليوم تماما على جريمة الانفصال
(١٩٦١ - ١٩٧١)، ولعلها أكثر من صنفه أن يكون سبتمبر، شهر الانفصال، هو
نفسه شهر الاتحاد.

كذلك فإن من الملاحظات الدالة أن الوحدة الأولى سنة ١٩٥٨ قد جاءت فى
أعقاب معركة الصمود والانتصار ١٩٥٦، وترتبت عليها بصورة مباشرة وغير
مباشرة والآن يجيء الاتحاد فى أعقاب نكسة يونيو، كرد فعل مضاد لها، من هنا،
فإذا كانت الأولى ابنة معركة، فإن الثانية وليدة معركة كذلك، إلا أنها أيضا سلاح
معركة قادمة.

(١) جريدة الأهرام - ١٩٧١/٩/٢.

رسالة مزدوجة:

وهذا يحدد على الفور وظيفة ورسالة الاتحاد الوليد: فهي بكل وضوح وظيفة مزدوجة: وظيفة عاجلة مباشرة هي التحرير، المعركة، أى معركة تحرير الأرض المحتلة وهزيمة الهزيمة، ووظيفة آجلة بعيدة المدى هي استكمال الوحدة العربية الشاملة.

ويتضح من هذا تواء أن الاتحاد، وإن يكن أمل المعركة، فإن المعركة بدورها هي حكمةً والفيصل القاسى بالنسبة إليه، ينجح بنجاحها كما تنجح بنجاحه، وبعبارة أخرى فإن الاتحاد هو بوابة المعركة، ولكن المعركة عند ذلك هي بوابة الوحدة الشاملة.

ولقد أصبح الموقف الأساسى فى الصراع العربى – الإسرائيلى واضحا الآن للجميع – كان واضحا دائما للبعض منذ النكسة – بما لا يدع مجالاً للشك أو تحفظ. وبايجاز شديد جداً، يمكن أن نقول: إن العدو كان يحاول أن يحول ١٩٦٧ إلى ١٩٤٨ أخرى، بينما نحاول نحن أن نحولها إلى ١٩٥٦ أخرى، كان العدو يعمل بكل السبل والحيل على أن يحول النصر العسكرى إلى نصر سياسى أيضاً، وكنا نعمل بكل صبر وإصرار على أن نقلب الهزيمة العسكرية إلى نصر سياسى.

والآن بات محققاً أنه لن يفل الهزيمة العسكرية إلا نصر عسكرى مضاد لها فى الاتجاه ومساو لها فى القوة على الأقل وأن ما أخذ بالقوة، بالقوة وحدها يسترد. واتحاد الجمهوريات الثلاث هو الآن بمثابة القوة الضاربة فى هذه المعركة المحتومة والمائلة على الأفق القريب والوحدة التى تمثلها هى من هذه الزاوية وحدة حشد: وحدة معركة وحدة تحرير.

سيقول العدو – قالها بالفعل – بل وحدة حرب ، إلا أن هذا رد فعل متوقع من عدو متوتر كما هو متور، وقائل محترف مثلما هو مأجور، وهو رد فعل إن

دل على شيء فإنما يدل على القيمة الحقيقية والتمينة للاتحاد بالنسبة للعرب. فلقد أعلن قادة العدو وزعماءه أن إعلان دمشق هو بمثابة "إعلان حرب"، وأن الاتحاد هو خطوة إلى "الحل العسكري" يهدد إسرائيل التي "وجدت لتبقى" كما يهدد السلام (كذا!).

وإذا كان ثمة حقيقة وحيدة في خضم هذه الأكاذيب، فإن العلاقة العضوية والوظيفية الحميمة بين قضية الوحدة وقضية فلسطين هي تلك الحقيقة. إن من المنطقي جدا أن الاتحاد — بنصوص دستوره — قد كرس أهدافه الأساسية والعاجلة من وعى وإدراك لمعركة التحرير لأن الوحدة وفلسطين هما صنوان ووجهان لشيء واحد، ولا معنى — في المدى البعيد ومن حيث المبدأ — للوحدة العربية الشاملة بدون فلسطين محررة ومستردة فلسطين الكاملة والوحدة الشاملة هدفان مصيريان حيويان للعرب، تستحيل المفاضلة أو الفصل بينهما.

ولا يعنى هذا قط دعوة إلى تحويل معركة التحرير القائمة إلى معركة التحرير الشاملة، ولكنه يؤكد العلاقة التصاعدية والمتناوبة بين مراحل التوحيد ومراحل التحرير. فلكل منهما — الاتحاد والتحرير — هدف محدود محدد، ولكن كلا منهما يفتح الطريق إلى منتهاه بلا حدود.

وهذا التحديد يحسم أيضا الجدل الطويل والقديم حول طبيعة العلاقة بين قضية فلسطين وقضية الوحدة والأولوية فيها. فليس فيهما أسبق كلية وعلى الإطلاق، وإنما العلاقة بينهما كالأصابع المتشابكة، متداخلة، متبادلة، ومرحلية، كل مرحلة منها تخدم وتدعم الأخرى جزئيا.

رسالة الاتحاد إذن مزدوجة: فهو عتبة ونواة الوحدة العربية الكبرى سياسيا، وهو بوابة النصر والتحرير عسكريا، ومن هنا بالدقة يكتسب الاتحاد قيمة ومغزى، ونتائج قد تتجاوز حدوده الدستورية الراهنة.

ولكل ما يمثله هذا الأمل الشاهق حاضرا ومستقبلا، فإن من الضروري ومن الأهمية بمكان أن ينجح الاتحاد، وعلى شعوب الأمة العربية أن تحرص عليه حرصها على وجودها وحياتها.

إن حركة الوحدة تماما كمعركتنا المسلحة مع العدو الإسرائيلي، لا تحتل قط المزيد من نكسات الانفصال أو هزات الفشل، ولقد أخطأنا جميعا حين ظننا وظن البعض منا أن الوحدة نزهة سياسية إنما الوحدة معركة، معركة نضالية حقيقية طويلة وشاقة، تحتاج إلى كل رصيدنا من الصبر والوعى القومى والحكمة السياسية، وإلى كل طاقتنا من الكفاح الصلب المستميت.

هيكل الدولة الجديدة:

٤٢ مليون نسمة، فى ٢,٩٤٣,٠٠٠ (قل ثلاثة ملايين) كيلو متر مربع، ونحو ١٠ ملايين هكتار أى ٢٣ مليون فدان زراعية، تغل أكثر من نصف مليون طن من القطن الممتاز (تشمل أكثر من نصف أقطان العالم طويلة التيلة)، ونحو ٨ ملايين طن من الحبوب إلى جانب ثروة بترولية عظيمة تنتج الآن قرابة ١٧٠ مليون طن، تقدم كلها فى النهاية ما يساوى ٧٠٠ مليون جنيه من الإنتاج السنوى — ذلك باختصار شديد هو الأساس الطبيعى و المادى للدولة الجديدة.

أو بصيغة عربية نستطيع أن نقول: نحو خمس العرب، فى نحو ثلث مساحة الوطن العربى، على ربع رقعته الزراعية تعطى أكثر من نصف قطنه، وأقل قليلا من نصف حبوبه، وزهاء ثلث بتروله، أو أخيرا بصيغة العدو وبالأفاظه صحت أو لم تصح — اقرأ: ١٢ مرة عدد العدو، وعمق استراتيجى يمتد من خليج الإسكندرونة إلى خليج قابس أو من جبال طوروس إلى جبال أطلس، ثم مليون مجند، ١٠٠٠ طائرة، ٢٥٠٠ دبابة!.

وذلك وحده يكفي لأن يضع الوزن السياسي للدولة الجديدة في مكانها الدقيق من حسابات القوة الجيوبوليتيكية، إنها الدولة الرابعة عشرة في العالم سكانا، إذ ليس هناك إلا ١٣ دولة ترجحها تعدادا، وهي بعد ثالثة أكبر دولة متوسطة من بين دول البحر التي تبلغ ١٢ دولة، ثم إنها الوحيدة التي تقع على ساحلين من سواحلها، كما تكاد تسيطر بحريا على الحوض الشرقي منه، هذا فضلا عن ساحل طويل متنوع يمتد زهاء ٣٩٠٠ كيلومتر، ويترامى على أهم بحرين في العالم القديم، المتوسط والأحمر.

وهنا يبرز إلى المقدمة الموقع الاستراتيجي الحاكم والأمر الذي تسيطر عليه الدولة، فهو قطب الاستراتيجية التقليدية في العالم، وواحد من أخطر مواقعه الحساسة في الاستراتيجية غير التقليدية.

والدولة الجديدة بعد هذا ممر البترول العربي بامتياز، يمثل ما تعد أكبر منتج عربي له، فهي تتولى مسئولية مرور ٩٠% من بترول المشرق إلى أوروبا.

ففي جانب تمثل سوريا مخرج بترول المشرق العربي حيث تحتشد فيها حزمة من الأنابيب تربو طاقتها على ٥٥ مليون طن، وفي جانب تجمع مصر بين القناة، التي وصلت طاقتها إلى أكثر من ١٧٠ مليون طن قبل العدوان، وبين الأنابيب التي ستحقق في السنوات القادمة طاقة ٤٠ مليون طن ترتفع بعدها إلى ٨٠ مليونا.

وأخيرا فإن الدولة الجديدة هي شريان التجارة العالمية الأول ومحور تجارة المرور على البر وفي البحر، مثلما هي عقدة خطوط الطيران الحاشدة في العالم القديم فإذا كانت مصر هي همزة الوصل وعنق الزجاجة بين الشرق والغرب، حيث تستقطب قناة السويس وحدها في الظروف العادية ١٤% من التجارة الدولية، فإن

سوريا هي ممر التجارة العابرة ليس فقط للمشرق العربي ابتداء من الأردن (راجع مثلا الأحداث السياسية الأخيرة) حتى الخليج، ولكن أيضا حتى إيران وأفغانستان شرقا، وعلى الجانب الآخر، فإن ليبيا، التي يتقدم قطاع من ساحلها إلى الأمام كثيرا نحو أوروبا، ويتعمق قطاع آخر كأكثر ما يتعمق نحو قلب إفريقيا، تمثل حلقة أخرى هامة في منتصف البحر المتوسط.

أما داخل الأسرة العربية الكبيرة، فواضح أن الدولة الجديدة هي بسهولة كبرى الدول العربية مساحة، وأضخمها سكانا، وأغناها اقتصادا، وطلعتها سياسيا، ورأسها حضاريا، وأخيرا قلبها جغرافيا.

وهنا نلاحظ أن الدولة تشمل الوجدتين السياسيتين العربيتين اللتين كونتا معا أول دولة عربية موحدة في العصر الحديث، واللتين كانتا دائما منطقة النواة في الوحدة العربية عبر العصور السابقة، ومثلتا خط الدفاع الأول والأخير عن العروبة، وهما سوريا ومصر، ولكن الدولة الجديدة تعد بعد هذا وفي آن واحد امتدادا لدولة الوحدة الثنائية، فقد اتسعت لتضم إلى جانب إقليمها الجمهورية الليبية لأول مرة.

وهنا تبرز مصر وهي القاسم المشترك بين الوجدتين، الوحدة الثنائية القديمة، والاتحاد الثلاثي الجديد، هذا بينما تبرز الدولة الجديدة بتكوينها الثلاثي وهي تضع قدما في آسيا وقدمًا في إفريقيا، وتعد بذلك أول تجمع عربي في التاريخ الحديث يربط بين المشرق والمغرب العربيين في وحدة سياسية لاحمة، ناسخة بذلك الثنائية الشكلية التي قامت طويلا داخل الوطن الكبير، ودولة الاتحاد في ذلك كله ترمز إلى كيان العالم العربي كله بعامه، وتعد تصغيرا جغرافيا له، يمثل ما تشكل بذرة ونواة الوحدة الشاملة المأمولة.

أما من حيث الحدود، فإن الدولة بتكوينها تتأخم وتتشارك في الحدود مع جميع الدول العربية الأخرى، فيما عدا المغرب في أقصى الغرب ودول الجنوب العربي في أقصى الجنوب، وفيما عدا العدو إسرائيل، فإن مصر وحدها هي التي لا جيران لها إلا عربا، ولا حدود لها إلا مع عرب، بينما تتأخم كلا من سوريا وليبيا جارة غير عربية، ولكن من حسن الحظ في الحالين أن التأخم تمثل عوائق طبيعية فاصلة وقوية، هي جبال طوروس وجبال تيمى على الترتيب، بينما لحسن الحظ الأكثر لا توجد عوائق مماثلة على الضلع العربي المقابل.

قضية الفاصل الأرضي:

ولعل أبرز حقيقة بعد هذا في تركيب الدولة الجديدة هي شكلها الجغرافي، الذي يثير قضية الفاصل الأرضي.

انظر إلى ساحل الركن الجنوبي الشرقي للبحر المتوسط، تجده يرسم عند رفع سيناء ضلعين مستقيمين متعامدين في زاوية قائمة، ثم تصور الآن قوسا يوازي هذا الساحل ويزداد ابتعادا عنه كلما اتجهنا غربا. تلك هي الحدود العريضة لجسم الدولة السياسي.

غير أنه بعد ذلك ينقسم داخلها إلى كتلتين منفصلتين: كتلة صغرى شبه مثلثة هي سوريا على الضلع الشرقي، وكتلة ليبيا - مصر الكبرى المستطيلة الشكل على الضلع الجنوبي، وبين الكتلتين ليس ثمة اتصال أرضي، فعدا البحر، هناك الفاصل الأرضي في منطقة فلسطين المحتلة وما حولها، بعمق يناهز ١٧٠ ميلا كما يطير الطائر، فهل لهذا من مغزى جيوبوليتيكي أو جيوستراتيحي؟

نبادر فنقول إن هذا الانشطار الأرضي لا يشكل نقطة ضعف في كيان الدولة الطبيعي، كما قد يرجف أعداؤها في الخارج والداخل، وليس الاتحاد - مثلا - "باكستانا عربية" بأى معنى. ذلك أن الفاصل الأرضي هنا ليس أصيلا في النسيج

الجغرافى للمنطقة، بل عارض دخيل هو مهما استفحل وطال، مجرد إسفين سرطانى ما قام ولا أقيم أصلا وأساسا إلا ليمزق هذا النسيج بعينه وليدمر صميم الوحدة الجغرافية للوطن العربى، بينما بالمقابل ما قام الاتحاد الجديد إلا ليحتويه، ليصححه وفى النهاية ليصفيه.

وإذا كان هذا الفاصل عقبة اتصال فى الوقت الراهن بين جناحى دولة الاتحاد، فإن الطريق البحرى أرخص وأسهل، وهو الطبيعى دائما، وفى هذا فإن حكم الدولة الجديدة لا يعدو — مؤقتا — أن يكون حكم الدول الأرخيبالية المتعددة الجزر، بل والبسيطة منها كبريطانيا التى لا تقاس بتلك الأرخيبالات المعقدة التى تتفتت بين مئات الجزر وربما آلافها.

ومن الناحية الأخرى فإن هذا الانشطار الجغرافى هو بعينه الذى يضع العدو بين فكى كماشة، ويمزقه وقواه على جبهتين عسكريتين متراميتين وفى الوقت نفسه متباعدين بقدر ما لكل منهما من عمق استراتيجى كثيف، وإذا كنا من أسف لا نستطيع فى الوقت الحالى أن نقول، كما قال يوما كاهن إسرائيل ورجل السحر الأسود فيها بن جوريون، أن الدولة الجديدة تجعل العدو "كالبندقية فى الكسارة"، فإن الوظيفة الأساسية والرسالة العاجلة لها إنما هى بالتحديد والضبط أن تضع الأمور فى نصابها الطبيعى، وتضع معها العدو فى مكانه الطبيعى.

ولنا أن نقول بأمل إن لم يكن بثقة: ليست دولتنا الجديدة جزيرتين مشطورتين سياسيا بقبضة العدو، وإنما دولة العدو هى الجزيرة المحصورة بين جناحينا وفى قبضتنا.. والأيام بيننا.

هذه الجغرافية^(١)

من أبرز خصائص التفكير الجغرافي المعاصر الاهتمام الملتهب بهذا السؤال البسيط ما هي الجغرافية؟ وهذا في الواقع رد فعل طبيعي لحالة البلبلة الفكرية والخلط الذي يَريّن على معظم الأعمال الجغرافية، فكلنا يدرك تماما أن الجغرافية علم يدرس ظاهرات عديدة قد تختلف تماما، وبذا لا يصبح موضوعه متجانسا بل متنافرا يجمع الأضداد، كما أنه كذلك ولذلك يجمع مادته الخام من كل العلوم على الإطلاق، ولهذا وجد أصحاب الجغرافية أنفسهم متهمين أمام أصحاب العلوم الأخرى كلها باتهامات خطيرة حقا تهددهم في صميم كياناتهم:

الاتهام الأول: كيف يمكن لعلم واحد أن يدرس في وقت واحد كل الظاهرات المتنافرة كالصخور والقبور، والأديان والسكان، والسلالات والعادات، والسياسة والفراسة والغابات والغزوات، إن العلم الذي يجمع بين كل ذلك لا يمكن أن يكون علما متجانسا لأن ظاهراته متنافرة متناقضة! بمعنى آخر، أين الوحدة الداخلية الأساسية في هذا العلم؟ إن لكل علم موضوعا معلوما فللاقتصاد ظاهراته الموحدة وللكيمياء مجالها الموحد وهكذا.

الاتهام الثاني: إذا كان هذا العلم المزعوم يستمد مادته الخام بلا استثناء من العلوم الأولية المعنية، فما وجه الأصالة والجدة فيه؟ ما الذي يميزه عن تلك العلوم الأولية؟ بمعنى آخر ما الذي يعطيه استقلاله وتفرد كعلم؟ ومن هنا جاء الاتهام بكونه علم عالية على غيره، علم طفيلي متلصص.

إن العلم الصحيح تماما كالدولة السليمة يقوم على أساسين: الوحدة الداخلية بين أجزائه المختلفة، والاستقلال الخارجي عن سواه.

(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - عدد ديسمبر ١٩٥٧م.

هذه الاتهامات الموجهة إلى الجغرافية لم تأت من الخارج فحسب، بل إن كثيرا من الجغرافيين النابيين أعلنوا شكوكهم الخطيرة، بل إن جغرافيا كبيرا أعلن في خاتمة حياته أنه بعد طول المطاف والرحلة في المادة انتهى إلى أنه لم يجدها وقرر أن يبحث لنفسه عن عمل آخر!!

إزاء هذه الشكوك واليأس والسخط كان طبيعيا أن يطغى الاهتمام بالميتودولوجيا أى بفلسفة المادة والمسائل المنهجية على المادة نفسها، وقد كان للمدرسة الألمانية وعلى رأسها فيلسوف الجغرافية الأكبر الفرد هنتر القَدَح المُعَلَّى في ميدان هذا الجدل المنهجي، فقد بدأ هذا الجدل منذ أوائل القرن الحالى وتوجه هنتر بكتابه المشهور عام ١٩٢٧ Die Geographie Ihre Geschichte, Ihr Wesen und Ihre Methoden وبه تحددت ماهية الجغرافية فى تحديد جمع المدرسة الألمانية جمعاء على كلمة سواء بحيث أصبحت تمثل جبهة واحدة، وأصبح هذا العمل بمثابة إنجيل المادة.

والآن ما هى الجغرافية؟

١ - قالوا: إن الجغرافية هى علم الكوكب الأرضى وذلك لأنهم اتبعوا المعنى الحرفى لكلمة Erkunde فى الألمانية والمقطع Geo فى جغرافية، ومعنى هذا أن تدرس الأرض ككل أو ككوكب أى من وجهة نظر فلكية. وهذا خطأ واضح، ولا زال أثره باقيا فى شكل الجغرافية الفلكية أو الرياضية المزعومة فهى ليست جغرافية ولكنها جزء من العلوم الفلكية وقد ألقى بها الجغرافيون منذ أمد طويل، والمهم أن اهتمامنا بالأرض فى الجغرافية لا يأتى من ناحيتها الفلكية ككوكب وإلا لماذا لا نسمع جغرافية المريخ، إن الأرض تنفرد بين الكواكب بعنصر هو الذى يعطيها قيمتها للجغرافى: الحياة والإنسان، ولهذا فإن الجغرافية لا تدرس الأرض ككوكب ولكن تدرس فقط سطح الأرض الذى نعيش عليه فى حدود ما "تخبر" فى

الغلاف الغازى من أعلى وفى أعماق الأرض من أسفل، وهكذا نجد أن المسلول الحرفى لكلمة جغرافية هو اسم على غير مسمى.

٢ - قالوا أيضا: إن الجغرافية هى علم وصف الأرض، ويكفى أن نذكر كلمة الجغرافية الوصفية ولكن الوصف ليس بعلم، فهو يرتد بالجغرافية إلى جغرافية الرحلات والطبوغرافيا أو جغرافية الرعوس والخلجان بما فيها من غرائب الأقطار، ولو أن الوصف أساس لكل علم لأنه يقدم المادة الخام إلا أنه وحده لا يكفى لأنه سطحي أجوف غير تعليلي تحليلي، ولا يعطى وحدة داخلية للظواهرات المختلفة كما أنه يدعو إلى الذاكرة لا إلى العقل.

٣ - قالوا: إن الجغرافية هى علم العلاقات أى العلاقة بين البيئة والإنسان، وهذا تعريف أخطر من سابقه، لقد حاول كثير من الجغرافيين طوال تاريخ فهم العلاقات المركبة التى تقوم بين الظواهرات المختلفة التى يدرسونها فى المكان الواحد، العلاقات المركبة بين النباتات والفواكه والحيوان والمناخ والسكان والصخور والرياح.. إلخ، والواقع أنه كان لا محيص للجغرافيا منذ أن اتخذت مبدأ النسبية العلمية أساسا من أن تهتم بالعلاقات السببية التى تقوم بين ظواهراتها المختلفة، وحين ظهرت اتجاهاتنا إلى طرد الإنسان من الجغرافية اشتد الإقبال على فكرة العلاقات لأنها الضمان الوحيد لإعادة الإنسان إلى حظيرة الجغرافية. ولقد بدأ هذا الاتجاه والتوجيه على يد راتزل وإن لم يعرف هو الجغرافية بعلم العلاقات، واستمر التيار جارفا على يد من تبعوه حتى جاء باروز بتعريف الإيكولوجيا البشرية وقبله فليور وغيره، والغريب أن الاهتمام بالعلاقات فى ألمانيا مهد الجغرافيا عامة ومهد هذا التوجيه خاصة ولم يطل إلا لبضعة عقود، انقرض بعدها تماما فى كتابات الألمان المنهجية، هذا بينما انتشر التعريف خارج ألمانيا انتشارا هائلا وظل حتى وقت قريب جدا فى الجامعات ولازال متفشيا فى المدارس الثانوية التى تعتبر معقلا حقيقا لتعريف الجغرافيا كعلم العلاقات بين البيئة والإنسان، ولكن أثبتت

المدرسة الألمانية فساد هذا التعريف، وإن يكن الاعتراض ليس على دراسة العلاقات في الجغرافية، ولكن على اعتبار هذه العلاقات وحدها موضوع العلم، ويمكن تلخيص نقد تعريف علم العلاقات في أربع:

أ — يخلق هذا المذهب بطبيعته تعارضا لا مفر منه بين البيئة والإنسان، فإذا اعتبرنا البيئة الطبيعية هي العامل الجغرافي كما قيل فإن الجغرافية تصبح تأثير هذا العالم على الإنسان — أي تصبح جغرافية التأثيرات وجغرافية الضبط التي تتألف من سبب ونتيجة، من فعل ورد فعل، ضوابط طبيعية واستجابات بشرية: مثال البيئة جبلية إذن الحرية والاستقلال أساس التنظيم السياسي. البيئة بحرية إذن الديمقراطية أساس الحياة السياسية.. وهكذا.

ومعنى هذا أننا نبدأ بفكرة قبلية من الحتم البيئي الساذج والقدرية الميكانيكية لأن البدء من اعتبار العوامل الطبيعية لا يمكن إلا أن يؤدي إلى احتمالات فقط أما التقرير النهائي فمتروك أخيرا للإنسان، وعلى هذا فالطريق السوي هو العكس: أن نتخذ نقطة الابتداء من الظواهر البشرية نفسها فنصنفها ونتبعها إلى جذورها الجغرافية، فهذا أدنى إلى أن نتعرف على كل العوامل التي تدخل في العلاقة ونقل من خطر أن ننسب تأثيرا حتميا غير موجود حقا إلى العوامل البيئية.

ولهذا بعد أن كنا نسمع عن تلاؤم الإنسان للبيئة سمعنا عن ملاءمة الإنسان لبيئته وظهرت مدرسة الإمكانية محل الحتم. ولكن لا ننسى في خضم التعارض بينهما أن كلا منها مدرسة إيكولوجية، وأنه سواء أخذنا بالأولى أو الثانية فإن علما يدرس العلاقات إنما يأمر طالبه بالبحث عن مثل تلك العلاقات وإيجادها لأن النجاح هنا هو في إبراز تلاؤم بيني لا نفيه! وهذا يستلزم الطالب موضوعيته وعدم تحيزه ويقوده به إلى الدوجماتيقية، وعلى العموم فإن الجغرافية كعلم العلاقات لا يمكن إلا أن تلقى إلى الغموض بعنصر النسبية الذي هو أساس في فكرة السببية العلمية، فإذا

كان بعض غلاة الحتم قد أبرزوا هذا الخطر فإن رد الفعل بين بعض غلاة الحرية كاد يؤدي إلى خطر أشد وأنكى وهو نكران السببية العلمية بإنكار أى فاعلية للبيئة الطبيعية، والغريب أن منهج البيئات للصف الأول الثانوى يوجه المدرس إلى دراسة الصراع بين البيئة والإنسان!! ولكن لماذا الصراع إذ ينبغي ألا نخاطب التلاميذ عن البيئة كفاعل والإنسان كمفعول به أو العكس – إنما هما مضاف ومضاف إليه!!

ب – إذا كانت الجغرافية هى علم العلاقات والإيكولوجيا البشرية فإنها منطقيا لا تهتم بأى من الظاهرات الطبيعية أو البشرية إلا فى مدى علاقاتها بعضها ببعض، وحيث إن الجغرافية البشرية هى بالضرورة مشبعة بالعوامل الطبيعية فهى تحقق هذا الشرط ولذا تستقر فى صميم الجغرافية. أما الجغرافية الطبيعية فهى فى حد ذاتها ليست دراسة علاقات ولا تتعرض بالضرورة للإنسان وارتباطه بها. ولذا فليس هناك ما يفرض على الجغرافية منطقيا دراستها. بمعنى آخر تصبح الجغرافية هى الجغرافية البشرية، بينما تخرج الجغرافية الطبيعية طريفة من نطاق علم الجغرافية، فالجغرافية إن هى بشرية على الإطلاق، وهذا الانتهاء المنطقى وصل إليه وعبر عنه بكل وضوح وقوة مجموعة من الجغرافيين اليابانيين الذين أعلنوا أن الجغرافية الطبيعية لم تعد جزءاً من الجغرافية وأن مكانها فى العلوم الأخرى وأن ما يتبقى للجغرافية هو على الإطلاق الجغرافية البشرية، ويعلق البعض على هذا بأننا نريد أن نأخذ الـ Geo من الجغرافية! فهل هناك من هو مستعد لتحمل تبعه إلقاء الجغرافية الطبيعية كلية خارج الحظيرة!! إن استبعاد الجغرافية الطبيعية لا يمكن أن يكون دعوة جدية لأن دراسة تلاؤم الإنسان والبيئة تتطلب معرفة البيئة، وأى جغرافية بشرية لا تقوم على أساس صلب من الجغرافية الطبيعية لا يمكن إلا أن تكون قائمة على الرمال. وهل قبل ظهور الإنسان من ناحية، وفى المناطق الخالية تماماً من السكان من ناحية أخرى، أليس هناك "جغرافية"؟ ألم يكن للأمازون

جغرافية بحثة قبل الكشف؟ كيف نعلق وجود علم "أشياء" على وجود أو عدم وجود الإنسان، أفي البدء كانت الجغرافية أم التاريخ؟..

ج — هل يمنح تعريف العلاقات العلم وحدته التي لا غنى عنها، إن التنظيم الوحيد الممكن لمادة علم العلاقات هو تصنيف مجموعات العلاقات وتأثيرات البيئة على الإنسان إلى فئات بحسب كل واحد من العوامل الطبيعية فيكون هناك فصل لتأثير المناخ على الإنسان وآخر للتضاريس.. وهكذا ولكن في كل من هذه الفئات لا نجد أساسا لتنظيم موحد لكل أنواع العلاقات المختلفة ولذا لا يمكن لهذه الفئات أن تتميز بوحدة فيما بينها كذلك يتمخض هذا التنظيم عن موسوعات ضخمة أشبه بالكاتالوجات وأخيرا يؤدي إلى تشتت العلم. فمثلا نجد في كتاب البيئة المقرر على الفرقة الأولى الثانوية أو في أي كتاب مشابه إما أن الشيء الوحيد الذي يربطه بالبيئات هو العنوان الخارجى وإما مادتها فبينما نجد الكتاب يتكلم عن بيئة الجبال (أساس طبيعى) نجده يتعرض للبيئة الزراعية (أساس اقتصادى حرقي) ثم عن بيئة البحر المتوسط (مجرد منطقة معينة) فأين الوحدة في كل هذا الخلط؟!

د — هل يمنح التعريف الإيكولوجى للجغرافية استقلالها وكيانها المستقل كعلم منفرد متمايز عن بقية العلوم، إن كل العلوم الأولية التي تدرس الإنسان لابد أن تقيم علاقتها مع طبيعة سطح الأرض إن أرادت أن تفهم الأحوال الاجتماعية المختلفة للمناطق والأماكن المختلفة — فللتاريخ بل عليه أن يدرس العوامل الطبيعية لتفهم الحوادث المنفردة كخط سير حملة أو التغيرات الإقليمية في معاهدة صلح.. أو لتفهم مجرى التاريخ عامة. ولا يمكن لعالم الاجتماع أن يتجاهل البيئة التي يقع فيها المجتمع. فدراسة العلاقات الإيكولوجية لا يمكن أن تكون حكرا للعلم.

وهذه النظرة الإيكولوجية إلى الجغرافيا هي التي أدت إلى اعتبارها فى الدوائر العلمية الخارجية طفيلية فضولية لا كيان لها أو استقلال لها.

والخلاصة أن علما مستقلا لا يمكن أبدا أن يتخذ موضوعه مجرد العلاقات السببية، ولكن ينبغي أن يضع نفسه نصب دائرة معينة من الحقائق يحددها أولا ثم يسعى بعدها وراء العلاقات السببية، ولا شك أن فكرة الجغرافية كدراسة للعلاقات قد فشلت في أن تمد المادة بأهداف ملموسة كافية أى بظواهر محسوسة لدراستها أو بنظام أو منهج خاص متميز، والسبب في هذا حقيقة كبرى أهملت تماما فكان الخلط والبلبل، وهى أن الإيكولوجيا ليست علما ولكنها منهج بحث علمى.

٤ - هل الجغرافية بعد ذلك هو علم التوزيعات كما قالوا؟ اقترح البعض أن الجغرافية هى أساس علم التوزيعات - علم هدفه دراسة توزيع الظواهر المختلفة منفصلة أو متصلة على سطح الأرض، ولكن لهذا التعريف مثالب ثلاثة:

أ - إذا كانت الجغرافية علم التوزيعات فما حدودها، إن كل شيء على سطح كوكبنا يقع بالضرورة فى مكان! أى أن لكل شيء توزيعا! وهكذا تصبح الجغرافية بحرا لا ساحل له، من دخله كان مفقودا ومن خرج منه كان مولودا! إذ تشمل كل ما على الأرض وكل ما تحت الشمس ويصبح لا مانع من أن ندرس فى الجغرافيا توزيع المدارس الأدبية أو توزيع حقوق المصير فى العالم أو توزيع الجوارب النايلون!! بمعنى آخر هذا التعريف لا يخبرنا أى الظواهر يمكن أن تعتبر ذات مغزى جغرافى أى أنه فاقد للأساس الانتخابى للظواهر وهو بذلك جدير بأن يخرجنا عن نطاق الجغرافية. فهذا التعريف أكثر من جامع وأقل من مانع، وفى ظله تصبح الجغرافية علم سطحى لا يمكن أن يكون محترما لأنه يستهدف معرفة كل شيء عن كل شيء.

ب - لا يعطى هذا التعريف الجغرافية وحدتها فالتوزيعات تجمع بين ظواهر متنافرة كل التنافر بين صخور ومياه وهواء وتيارات ومحاصيل وعادات ولغات وأجناس.. والتوزيع فى حد ذاته لا يمدنا برباط مشترك من الاهتمام، وفى

ظل هذا التعريف يفتح الباب على مصراعيه لاتهام الجغرافية بأنها مجرد علم مركب وأنها ليست أكثر من أجزاء من العلوم الأخرى.

ج — لا يعطى هذا التعريف للمادة استقلالها العلمي لأن التوزيع ليس حكرا للجغرافية بل هو خاصية للأشياء ولذا ينبغي أن تدخله العلوم الأولية فى دائرة بحثها وعرضها فعالم الحشرات أو النبات أو الجيولوجيا أو الاجتماع أو هاوى الطوابع أو العملة فى حاجة إلى التوزيع إذ من الممكن توزيع ظاهراته على خريطة للعالم أو لجزء منه، وذلك حتى يصل إلى فهم أكمل وأفضل لقوانينها العامة، فالعلوم الأولية وإن تكن قياسية إلا أنها تحتاج إلى استعمال الطريقة التوزيعية الاستقرائية لسبب منطقي بسيط: وهو أنه لا بد للقياس من الاستقراء. فالعلماء الأصوليون إذا وزعوا ظاهراتهم مكانيا لا يصبحون بذلك جغرافيين، ودعوى التوزيعيين من احتكار دراسة التوزيعات تناظر تماما دعوى الإيكولوجيين من احتكار دراسة العلاقات، فلا العلاقات ولا التوزيع بحكر للجغرافية، بل كلاهما مشاع بين كل العلوم، لا ولا يمكن لأى منهما أن يمنح الجغرافية كيانا مستقلا، وكلاهما ببساطة منهج للبحث العلمي، والتوزيع والإحصاء صِنُونان: فالجدول الإحصائي خريطة رقمية، والخريطة التوزيعية جدول مرسوم! وليست الخريطة التوزيعية حكرا للجغرافى أكثر من الإحصاء للإحصائى..

ما هى الجغرافية إذن؟

بعد رحلة طويلة مضطربة عادت سفينة العلم على أعقابها لتستقر على تعريف كلاسيكى قديم للجغرافية — علم الكورولوجيا أو الكوروجرافيا كما قال سترابو، والكلمة مشتقة من Chore الإغريقية أى منطقة أو إقليم، ومن حسن الحظ أن هذه الكلمة لا تعتبر غريبة على اللغة العربية بعد أن دخلتها عن طريق الفارسية على الأرجح وتعربت فى صورة كلمة كورة، وكانت الكورة كما هو معروف

أساس للتقسيم الإدارى لمصر فى كثير من فترات العصور الوسطى، ولا زالت تستعمل فى بعض أجزاء العالم العربى حتى اليوم، وقد بعث التعريف الكورولوجى هذا هتتر، ومعنى هذا أن كل قصة الجغرافية تتلخص فى كلمة واحدة عود على بدء! ومعنى التعريف الكورولوجى أن عمل الجغرافى هو أن يطالع سطح الأرض المتفارق المختلف بطبيعته من رقعة إلى أخرى، فيستشف منها ويتعرف فيها على كل واحدة تفارقية ذات شخصية متميزة عن سواها فيحددها ويحدد محتوياتها ومقومات تلك الشخصية وأسبابها، والإقليم منطقة متجانسة داخليا متنافرة خارجيا، فهو يضمن الوحدة الداخلية للعلم، فلم يعينهم عدم تجانس الظاهرات المختلفة العديدة، سواء الطبيعية أو البشرية، التى تملأ "الإقليم"، وهو يضمن استقلال العلم لأنه ليس هناك علم آخر يختص بدراسة الإقليم وتباين الأرض فى أقاليم. والكورولوجيا بهذا تناظر التاريخ فوحدة الجغرافية الإقليم ووحدة التاريخ الفترة كلاهما يستعيد حقائقه اللامتجانسة من العلوم المختلفة ولكن يوحد بينها ويمنحها استقلالها فى هذا الإطار المكانى أو الزمانى. فلا تتساح الجغرافية كعلم التباين الأرضى إلى مالا نهائية لأننا ننتخب الظاهرات التى تساهم فى إعطاء الشخصية للإقليم فإذا كانت بشرية ننتخب تلك التى لها علاقة إيكولوجية ثابتة بالأساس الطبيعى، ومعنى ذلك أن الكورولوجيا تستوعب وتستخدم العلاقات الإيكولوجية كمقياس لتحديد المغزى الجغرافى للظاهرة البشرية التى تعرض لنا، فمثلا تعدد الزوجات حقيقة اجتماعية إلا أن هذا التعدد قد يختلف من منطقة إلى أخرى، فهل لهذا الاختلاف قيمة جغرافية؟ وهل ندرسه كأحد العناصر والمقومات التى تساهم فى تمييز المنطقة عما سواها؟ إذا لم تكن الفوارق فى نسبة تعدد الزوجات راجعة إلى أسباب وأصول جغرافية قائمة فى البيئة الطبيعية، ولكنها مجرد فوارق عشوائية بالصدفة، فليس لها أى قيمة جغرافية وتنبذ من عناصر دراسة الإقليم. ولكن لا بد أن نبحث العلاقة الإيكولوجية أولا ولنضرب مثلا: فى وسط الدلتا ترتفع النسبة فى

الشمال، فى مراكز (البرارى)، ويمكننا بالاستقصاء والاستفتاء أن ندرك تماما أن السبب فى ذلك هو الحاجة إلى الأيدى العاملة لاستصلاح الأرض، وأن القيمة الاقتصادية للأسرة تكاد تتناسب تناسباً طردياً مع حجمها، ولذا يلجأون بوعى هادف إلى تعدد الزوجات، هنا تقوم للظاهرة الاجتماعية دلالة جغرافية، فهى تعبير بشرى عن قوى طبيعية كامنة، وكثيراً ما تكون الطبيعة خرساء، ولكنها تتكلم خلال الإنسان وعلى لسانه.

هكذا تتحدد العناصر التى تدرس فى الإقليم، ولا شك أن تركيب العناصر المختلفة على بعضها البعض لتكون الإقليم عملية صعبة معقدة ولكنها لا تمنع من أن الإقليم هو قلب الجغرافيا، ويجب أن يسود فى جميع مراحلها وفروعها، فمثلاً فى الجغرافية الاجتماعية لا ندرس العلاقة المطلقة بين البيئة والإنسان فهذا علم الاجتماع، وإنما نسعى إلى تمييز أنماط اجتماعية متميزة محددة فى إطارات إقليمية، أى نسعى إلى استجلاء وتحديد الشخصيات الاجتماعية الإقليمية، بشرط أن نرد مقومات هذه الشخصية الاجتماعية إلى أصول بيئية مباشرة أو غير مباشرة فمن منها لا ارتباط إيكولوجى له استبعادنا من هذه الشخصية باعتبارها غير ذات موضوع أو دلالة جغرافية.

تخطيطنا الإدارى

فى ضوء نظام الحكم المحلى

الإقليمية والحكم المحلى^(١)

قل أن تعرض كاتب من الشرق أو الغرب للتاريخ المصرى أو لشخصية الإقليم المصرى دون أن يصر بإلحاح – إن عرضا أو تعريضا – على طغيان المركزية العنيفة فيه، ويتمس الكثيرون تفسيراً لهذا إما صورة الإقليم كوادٍ واحى وإما طبيعته الجغرافية كبيئة فيضية. وكانت المركزية الإدارية هى الترجمة الاجتماعية لتلك المركزية الطبيعية. فكانت البيروقراطية – كما يقول عالم جغرافى كبير^(١) – عنصراً أساسياً فى موكب الحضارة المصرية منذ القدم، وكانت المركزية قديمة قدم الأهرام.. وفى عصرنا الحديث ومع احتكاكنا الحضارى بالعالم الغربى لم يحدث سوى أن تضاعفت هذه المركزية كما لو كانت بالريح المركب حتى أصبحت خطراً حقيقياً على التوازن الإقليمى فى البلد، وباختصار اتخذ هذا التركيز صورة تضخم مرضى فى العاصمة أو العاصمتين مع ضمور وهزال فى الأقاليم، مثلاً كانت العاصمتان القاهرة والإسكندرية تحتكران فيما بينهما فى ١٩٤٧ نحو ١٥,٨% من سكان مصر، ارتفعت فى تعداد ١٩٦٠ إلى ١٨,٧% أى نحو خمس الإقليم بمجموع قدره نحو (٥) مليون نسمة، وهكذا يبدو أن الدولة كانت تختزل بسرعة متزايدة إلى مدينة عاصمة كبرى تحيط بها الأقاليم كضاحية شاسعة لها، ومثل هذه فلسفة إقليمية ضيقة الأفق، قصيرة النظر: إنها الإقليمية Irregionalism فى أعلى – أم هى أدنى؟ – مراحلها. ذلك لأنها لا تؤدى إلا إلى وأد الأقاليم وذبولها، وتجعل منها أعضاء من الدرجة الثانية أو الثالثة فى جسم

^(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية – عدد يونيه ١٩٦١م.

(1) Stamp, L.D., Arfica, 1959. p. 208; Cf. Issawi, Ch., Egypt At Mid – Gentury, p. 5.

الدولة، إنها تحول المعادلة الإقليمية ببساطة إلى رأس كاسح وجسم كسيح، ولقد كانت الشكوى دائما من تأخر ريفنا وتخلفه الحضارى مجرد تحصيل حاصل، فكان ريفنا بلا مغالاة صحراء حضارية – كان "صحراءنا الخضراء" كما قد نقول..

فى ضوء هذا الإطار يمكننا أن ندرك مغزى التنظيم الجديد للحكم المحلى، إنه يمثل نقطة تحول جذرى فى الفلسفة الإقليمية للدولة، ويرسم بوضوح الخطوط العريضة "لجغرافية إدارية" جديدة، ويعيد تشكيل ما يمكن أن نسميه "بالجغرافيا السياسية الداخلية"⁽¹⁾ للإقليم. فالدولة تنظر الآن إلى وحداتها الصغرى – أى أقاليمها الإدارية – التى يتألف من مجموعها نسيج الدولة، تنظر إليها نظرة أفقية لا رأسية، نظرة تعطى لكل أجزائها وأعضائها – يعنى أقاليمها – قيما بشرية ومن ثم تشريعية متكافئة، وما من سبيل إلى هذه "العدالة الإقليمية" إلا بأن نعيد توزيع الأوزان والانتقال الحضارية والبشرية بين أجزاء الإقليم، وليس من سبيل إلى تحقيق هذا إلا بالحكم المحلى Local Government إن الحكم المحلى أساسا هو عملية "إدالة Devolution" للسلطة من مركز واحد إلى عديد من المراكز الثانوية، إنه – بلغة هربرت سبنسر – عملية من إعادة التوزيع Redistribution عن طريق اللامركزية، وبمقتضاه يعود جانب من السلطة والتقرير إلى حيث ينبغى له – وحيث ينتمى – إلى الأقاليم وأبناء الأقاليم. فالحكم المحلى هو الشكل القانونى لمبدأ "الإقليمية Regionalism" الذى هو مبدأ جغرافى جوهري فى فلسفة المكان السياسية ويعد الترجمة الجغرافية للاشتراكية السياسية، والنتائج البشرية والعمرانية لهذا الشكل الإدارى الجديد لها خطرها العظيم، فهى ستخلق نويات جديدة للحضارة والثقافة، للمرافق والخدمات، للعمران والنشاط، تلك هى عواصم المحافظات الجديدة، منها تنفث الحياة الاقتصادية والتوجيه الفكرى فى أقاليمها مما يرفع مستوى المعيشة والدخول ويرقى بالمناخ الحضارى ويرسب خميرة حية للحياة الإقليمية

(1) Moolie, A. E., Geog. Behind politics, Lond., 1947, p. 34.

المزدهرة هذه العواصم البراعم لا شك ستأسر جزءاً من النمو والتضخم الذى تحتكره المليونية — أو المليونيرية! — الضخمة كالقاهرة والإسكندرية لتعيد صبه فى أعصاب الأقاليم وشرابيينها، وبذلك تحل مشاكل التخمة العمرانية والاكتظاظ بل الاختناق البشرى والاقتصادى فى الأولى كما تحل فى نفس الوقت مشاكل التنمية الإقليمية" و"التطوير الإقليمي" فى الأقاليم، ولعل أروع نتائج ومظاهر الحكم المحلى باعتباره فى التحليل الأخير عملية من إعادة التوزيع أنه إعادة توزيع للميزانية القومية، ف فيما عدا بنود الميزانية الخاصة بالدولة ككل كالدفاع والشئون والتجارة الخارجية، فإن ميزانية الخدمات ستتخذ نمطا جغرافيا جديدا ينقل قطاعا كبيرا من الاستثمارات الرأسمالية للدولة إلى الأقاليم. إن الحكم المحلى يعنى تَوْأ جغرافية جديدة لتوزيع ميزانية الدولة توزيعا إقليميا هو أدنى إلى العدالة المكانية والديمقراطية الإقليمية.

أهمية التخطيط الإدارى:

ولسنا نريد فى هذا المقال أن نحلل بأكثر من هذا الإيجاز المغزى الإنسانى لمبدأ الإقليمية والواقع العملى للحكم المحلى على الحياة اليومية للمواطن^(١). ولكننا نود أن نوضح أنه مادام هدف الحكم المحلى هو خلق وحدات إقليمية حية Viable متطورة، فإنه يصبح من الضرورى أن تكون الإطارات التى تقع فيها هذه الوحدات صالحة لتحقيق هذا الهدف، بمعنى آخر: أن الحكم المحلى يثير موضوعا هاما هو التقسيم الإدارى، إن النمط الإدارى هو بطبيعة الحال الإطار الشكلى الذى يحتوى مضمون الحكم المحلى، وهذه الإطارات والقوالب أى حدود الأقسام الإدارية ينبغى أن تكون مرنة كل المرونة متطورة غاية التطور. إنها ليست أقفاصا حديدية

(١) يمكن مراجعة الموضوع بتفصيل فى: جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة ١٩٦٠م، الفصل الخامس عشر.

"Procrustean beds" تخضع لها الحقائق البشرية وواقع نشاط المجتمع وحركاته ومصالحه، بل هي تابع لشكل تركيب المجتمع وتوزيعه وتشكيل حياته اليومية ومصالحه المتغيرة، ولذا يجب أن تكون حساسة جدا تعكس صورة الغطاء البشرى ولا تعاكسه، وتلائمه ولا تؤلمه، ولهذا أيضا لا ينبغي لها أن تكون إرثا جامدا محافظا، بل يجب أن تمثل شبكة دينامية "متعضونة" – كما يقول البيولوجيون – مع حقائق المجتمع المعاصر وتوزيعات الحياة المتغيرة، فالخطة الإدارية إذن تتحدد في التحليل الأخير بنمط السكنى وخطوط العمران الرئيسية بشقيها من أساس قاعدى (وهو توزيع السكان) ومن قمم بؤرية (وهى المدن الكبرى) ويترتب على هذا أن تحليل وتقييم – إن لم يكن تخطيط – التقسيم الإدارى فى منطقة ما هو جزء من عملية تضيد المجتمع فى إطاره المكانى ومن ثم جزء أساسى فى عمل الجغرافى؛ هو جزء من "الخبز اليومى" للمخطط الإقليمى، ونوع من "الهندسة الجغرافية" للجغرافى التطبيقي، ولنا على هذا الأساس أن نتساءل عن مدى صلاحية تقسيمنا الإدارى الحالى كإطار يحقق فيه الحكم المحلى وظيفته.

ولكن لنبدأ أولا من البداية؛ ما هى الوحدة الإدارية المثلى؟ هل لها شروط ومعايير موضوعية ومواصفات عالمية واضحة السمات والقسمات؟ لن نفعل فى هذا الصدد خيرا من أن نستعير من فوست Fawcett أسسه الستة الموجزة التى حددها منذ أكثر من ٤٠ عاما – دون أن تفقد جدتها أو جدتها – فى عمله الريادى التاريخى Provinces of England⁽¹⁾.

(1) Fawcett, G.B., Provinces of England, Lond., 1919, pp. 70 – 82.

— ينبغي ألا تتدخل الحدود في حركة السكان ونشاطهم اليومي، فلا تفصل بين مكان العمل والسكن وتعطل بذلك نمو ولاء محلي مفيد، ولهذا ينبغي أن تتبع خطوط أو مناطق تخلخل السكان لا كثافتهم.

— ينبغي أن يكون لكل وحدة عاصمة حاسمة تكون مركزا "وخميرة" للحياة الإقليمية بكفاءة وفاعلية حضارية عالية، ويجب أن تتوسط العاصمة الوحدة ليسهل الوصول إليها من كل أجزائها ضمنا لتحقيق التكامل الاقتصادي للوحدة.

— ينبغي لأصغر وحدة أن تكون من الحجم بحيث تبرر الحكم المحلي، فيجب أن تشمل من الموارد والإمكانات والخبرات ما فيه الكفاية.

— لا ينبغي لأي وحدة أن تكون من الضخامة في عدد سكانها بحيث تسيطر على غيرها، بل يحسن أن تتساوى الوحدات بقدر الإمكان في المساحة والسكان.

— ينبغي للحدود أن تتبع خطوط تقسيم المياه لا مجارى الأنهار أو أن تقطع الأودية، وحيث السطح مستوٍ ينبغي على الأقل أن تتعرج الحدود بلا داع أو تعقيد.

— ينبغي للتقسيم الإداري أن يحترم الولاءات والتقاليد المحلية ويشجعها وأن يعمل على بلورة شعور الفخر والعزة الإقليمية الصحية وهي غير النعرة المحلية المريضة⁽¹⁾.

وواضح أن مجموع هذه الأسس يجسم لنا الوحدة الإدارية المثلى كرقعة من الأرض والسكان تتشابه مصالحها أكثر ما تتشابه فيما بينها وأقل ما تتشابه فيما بينها وبين غيرها، فيجب أن تتبلور حول، وتتطلق نحو، رأس مركز يتوسطها جغرافيا ويحقق لها التكامل الاقتصادي المعقول، والمدينة الكبيرة العاصمة هي نواة الوحدة الإدارية في مجتمعنا الحديث وفي كل مجتمع حديث، ويجب لذلك أن تكون

(1) Dickinson, R.E., City Region & Regionalism, Lond., 1949, pp. 245 ff.

نقط الابتداء ومحاور الأساس فى التخطيط والتقسيم الإدارى، وينبغى لكثافة السكان داخل الوحدة أن تقل تدريجيا كلما بعدنا عن هذه البؤرة المركزية وأن تدق نحو الأطراف حيث يحسن - مثاليا - أن تتخلخل تماما عند الحدود.

تخطيطنا الإدارى فى البؤرة:

ويستطيع الناظر إلى خريطة التقسيم الإدارى لمصر فى ضوء هذه الأسس أن يرى بسهولة أن نمطنا الإدارى سليم فى مجموعته وبصفة عامة، فلقد كان دائما حساس يعدل من حين لآخر بحسب تغيرات السكان وحركاتهم ونموهم. فنرى وحدات جديدة تخلق مع تزايد السكان وزحف جبهتهم كما فى شمال الدلتا خاصة حيث انشطرت محافظتان جديدتان هما كفر الشيخ ثم دمياط.

هذا عدا تعديلات جوهرية فى حدود المحافظات وفيض متصل من التعديلات فى حدود المراكز وأعدادها مثلا نجد أنه كان هناك ٧٩ مركزا فى مديريات مصر ١٩٠٧ ارتفعت حتى وصلت إلى ١١٧ فى الوقت الحالى فانشطار وتكاثر الوحدات الإدارية وظيفية مباشرة لزيادة السكان والكثافة حتى تظل كفاءة الضبط الإدارى والخدمات مكفولة، كذلك نرى أن وحداتنا تتبع بعامة منطق السكان وكثافتهم: فكلما زادت الكثافة قلت مساحة الوحدة. والعكس - أى تتناسب الكثافة والمساحة تناسباً عكسياً وذلك لتحقيق أمثل حجم سكاني ومساحة أرضية. وهذا مبدأ عالمى وأمر طبيعى. وتتضح هذه الظاهرة فى الدلتا حيث تزداد مساحات المحافظات كلما اتجهنا شمالا، وفى الصعيد نجد أن أسوان وهى أكثر المحافظات تخلخلا فى السكان، أعظمها امتدادا بصورة خاصة جدا.

ولكن من الناحية الأخرى لا يمكن للعين الفاحصة إلا أن تتعرف على بعض المثالب فى تخطيط شبكتنا الإدارية. فيؤخذ على تعديلات الحدود الإدارية المتواترة أنها كثيرا ما تحدث جزئية "وبالقطاعى" Picemeal بحيث تبدو ترقيعية أكثر منها

أصيلة جريئة، ثم هناك حالات معينة يبتعد فيها النمط الإدارى عن شروط الوحدة المثلى أو يتمسك فيها بالخطوط القديمة بصورة محافظة رغم "سيولة" الغطاء البشرى الحديث، ومع ذلك فمن الإنصاف أن نقرر أن الوراثة الجغرافى والغطاء البشرى كثيرا ما يجابهان المخطط بحالات معقدة يصعب الاختيار فيها أو تتساوى إزاءها الآراء المتعارضة، وسنعرض لأهم هذه الحالات، وأغلبها ينصرف إلى دلتانا، أما الصعيد فلا يمثل بطبيعته مشكلة معقدة.

فالصعيد يمتاز بمورفولوجية شديدة البساطة — وربما بالغ البعض فقال ساذجة كما يرى مارش فيليبس الذى يقول "إن جغرافية الوادى صنعت للأطفال"^(١)؛ فالوادى يمتد امتدادا خطيا وحيدا unilinear كالشق الضيق slot- Like بين هضبتيه، مع وقوع تسعة أعشار المساحة الزراعية — والسكان كذلك تقريبا — على الضفة الغربية، بينما يقع العشر الباقى فى الضفة الشرقية فى عقد منفرد الحلقات من الأحواض الطويلة الهلالية المنعزلة^(٢) وعلى طول "شارع" السكنى الطويل المتصل فى الضفة الغربية، تنتشر المدن الرئيسية بتباعد منتظم انتظاما غربيا حقا، فالمدن فئة ٥٠ ألفا تتباعد ابتداء من بنى سويف إلى المنيا إلى أسيوط إلى التوام المدنى — سوهاج — أخميم إلى قنا، تتباعد عن بعضها البعض بما يقرب جدا من ١٠٠ كم كما يطير الطائر، ولكن مع اختناق الوادى فى "الجنوب الأقصى" وضيق المعمور وانخفاض الكثافة يتضاعف هذا الفاصل إلى ٢٠٠ كم بين قنا وكوم امبو^(٣).

(1) Philips. L.M., The Works of man, Lond., 1932.

(٢) جمال حمدان، نمو توزيع السكان فى مصر، القاهرة، ١٩٥٩.

(٣) راجع هذا بتفصيل فى:

- Hamdan, G., Studies in Egyptian Urbanism, Cairo, 1959, pp. 70- 1.

راجع أيضا نقدا لهذا العمل فى:

- Melamid, A., "Economic Development & Urban Geog.", Geog. Review, Jan., 1961, pp. 137 - 9.

بهذه الصورة المبسطة يتحدد التقسيم الإدارى، فأما الجنوب الأقصى قنا وأسوان فحالة خاصة، فتمتد محافظة قنا نحو ٢١٢ كم طولا بينما تزيد أسوان كثيرا على ٤٠٠ كم إلا أن جزءاً كبيراً من هذا الامتداد الأخير يقع فى اللامعمور تماما، وفى كلا الحالين لا تأخذ العاصمة موقعا متوسطا، ولكن لا مفر من هذه الابتعادات عن مثل الوحدة الإدارية لأنها هنا جزء من الهيكل الجغرافى البحت للاندسكيب.

أما فى جذع الوادى الرئيسى بين القاهرة وثنية قنا فينبغى نظريا لكل محافظة أن تتركز حول إحدى المدن الكبرى كقطع أو شريحة من الوادى وأن تمتد نحو ١٠٠ كم من الشمال إلى الجنوب وهذا هو مجموع نصفى فاصل التباعد الموحد السابق ذكره والواقعين على جانبي كل مدينة من المدن القواعد السابقة، وفى مثل هذا القطاع شديد الاستطالة ينبغى للعاصمة نظريا أن تتصف هذه المسافة حتى لا تضعف كفاءتها وفعاليتها فى الضبط الإدارى على الأطراف وحتى لا يسبب تطرفها الصعوبات والمشاق لسكن الأطراف فى حياتهم العامة وعلاقاتهم بالأجهزة الإدارية والواقع يتفق مع هذه المثل إلى حد بعيد. فكل من محافظات بنى سويف وأسيوط وسوهاج يمتد بطول متشابه جدا قدره نحو ١٠٦ كم، وفى كل من بنى سويف وسوهاج تكاد العاصمة تتصف طول المحافظة تماما، ولكن أسيوط تجنح كثيرا إلى الجزء الجنوبى من محافظتها. والشذوذ النسبى هو محافظة المنيا التى تمتد نحو ١٢٩ كم تجنح فيها العاصمة كثيرا إلى الجزء الجنوبى منها، وهنا يبدو أن التصحيح الوحيد الممكن لهذا الوضع هو فى ضم الطرف الشمالى الأقصى لمحافظة المنيا (مركز مغاغة) إلى محافظة بنى سويف. وسيلحظ أن هذا ليس اقتراحا ثوريا: فمن قبل حتى سنوات مضت كان مركز الفشن من المنيا ثم اقتطع لحساب بنى سويف^(١) وإذا كان الاعتراض هو أننا نخفف عن عاصمة أكبر (المنيا) لنحمل عاصمة أصغر (بنى سويف)، فإن هذا أفضل على علته من تطرف هذا لمركز

(١) خريطة مصر الطبوغرافية ١: ٢,٠٠٠,٠٠٠، ١٩٣٧، مصلحة المساحة.

بالنسبة لعاصمته الحالية المنيا بينما هو أقرب إلى مدينة بنى سويف. كما أن تحويل هذا المركز من شأنه أن يقلل من الفارق العنيف في حجم السكان وامتداد المساحة بين محافظتى المنيا وبنى سويف ويحقق بقدر الإمكان شرط مساواة الوحدات الإدارية الكبرى، فمن الغريب حقا أنه في جذع الوادى الرئيسى من الجيزة حتى قنا نجد أن أصغر المحافظات سكانا هي بنى سويف (٨٥٩ ألفا بحسب النتائج الأولية لتعداد ١٩٦٠) بينما أكبرها تقريبا هي الجارة المباشرة المنيا (١,٥٦٠,٠٠٠) أى نحو الضعف، ومن الناحية الأخرى لا يبدو أن من الصواب أن يقترح لتصحيح شدة استتالة المنيا بتر الطرف الجنوبى الأقصى منها وضمه إلى شمال أسيوط على الرغم من أن مثل هذا كان الوضع الرسمى فى وقت ما، ففى خريطة تعداد ١٩٠٧ يظهر مركز ملوى كأول مراكز أسيوط بينما اليوم نجده هو مركز ديرمواس جنوبه آخر مراكز المنيا - والعيب فى مثل هذا التعديل أنه يضاعف تطرف العاصمة فى كل من محافظتى المنيا وأسيوط على السواء.

وسنلاحظ بعد هذا أن للجيزة وضعا خاصا، فهي تتأخر فى امتدادها طول بنى سويف أو أسيوط أو سوهاج إذا اعتبرنا الجزء الفعال منها وذلك باستثناء شريط ضيق جدا لا يكاد يبين طوله نحو ٢٠ كم فى مركز إمبابة ويحاذى فرع رشيد بين عرض "بطن البقرة" عند رأس الدلتا وثنية بنى سلامة، وعلى الحالين فالعاصمة متطرفة جدا نحو الشمال ولا مفر من هذا الوضع فى الحقيقة، إذ ليس فى المحافظة مدينة متوسطة الموقع تصلح بديلا لبندر الجيزة، وقد بدا هذا واضحا بجلاء حين اقترح منذ وقت قريب ضم بندر الجيزة إلى مدينة القاهرة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من مجمع القاهرة الكبرى Greater Cairo ولنذكر أنه فى فترات من تاريخها الإدارى، كما قبل ١٩٠٧، كان بندر الجيزة يتبع العاصمة إداريا، وقد وجد أن العودة إلى هذا الوضع سيترك محافظة الجيزة بلا رأس فعال، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كل محافظة الجيزة برمتها تبتلعها القاهرة فى ظهيرها الريفى

(الهنترلاند). ومهما وجد أو أوجد من قاعدة متوسطة الموقع لمحافظة الجيزة مصيرها بلا جدال إلى الذبول والأسن في ظل العاصمة الكبرى الطاغية، ومصالح سكان محافظة الجيزة تجد في إمكانيات بندر الجيزة بفضل ارتباطه الوظيفي التام بالقاهرة فرصا ومكاسب اقتصادية وحضارية تعوض وزيادة مثالب ومشاق تطرف موقعها.

وأخيرا يمكن أن نرى في جذع الوادى الرئيسى بين القاهرة ونجع حمادى أن حدود المحافظة الواحدة على جانبي النهر لا تتوازي دائما أى أنها لا تمتد على عروض واحدة بصرامة بل يغلب أن "تنزلق" حدود الضفة الشرقية إلى الجنوب قليلا عن حدود الضفة الغربية الأساسية كما يبدو بوضوح فى حالات محافظات الجيزة وأسيوط وسوهاج، هذا الوضع الخاص يؤدي إلى تطرف زائد فى الزوائد الجنوبية القصوى على الضفة الشرقية بالنسبة لعاصمة المحافظة فى وقت قد تكون فيه تلك الزوائد أقرب إلى عاصمة المحافظة التالية جنوبا على الضفة الغربية، ومع ذلك فإن هذا وضع سليم لأنه يتفادى شطر أو تمزيق حوض رئيسى من الأحواض الشرقية الهلالية المنعزلة بين أكثر من محافظة، كما أن قلة الكبارى بين الضفتين، تحتم أحيانا مثل هذا التخطيط الإدارى، ولا يمكن الإسراف فى إقامة الكبارى هنا لأن فقر البر الشرقى يجعلها غير اقتصادية⁽¹⁾.

إذا انتقلنا إلى الدلتا وجدنا أن الخطة الإدارية أكثر تعقيدا نوعا لأن الأرض هنا تتفرج إلى رقعة مساحية areal لا خطية Linear كما فى الوادى. ولهذا لم يكن غريبا أن التقسيم الإدارى هنا أكثر دينامية وتغيرا منه فى الوادى حيث الخطة العامة محافظة إلى حد كبير، ومن ناحية أخرى تمثل هذه الرقعة المنفرجة سهلا شديد التجانس فى سطحه بحيث يخلو من علامات أو معالم طبيعية بارزة يمكن أن

(1) Said, Alphonse, The Growth & Development of Urbanization in Egypt, American Univ. at Cairo, 1960, p. 39, (typescript).

تقدم حدودا واضحة ثابتة - وذلك فيما عدا فرعى الدلتا ومن الأوليات فى التخطيط الإدارى أن التحديد أسهل وأكثر دواما فى المناطق المضرسة، بينما هو اصطناعى - وقد يكون اعتباطيا - فى السهول الرتيبة، وفوق هذا يشكل العمران غطاء متصلا، سميكا حقا فى الجنوب دقيقا كلما اتجهنا شمالا نحو البرارى وشرقا وغربا نحو الأطراف الصحراوية، ولكنه على العموم "بقعة زيت" "Tache d'huile" واحدة، مما يجعل كل تقسيم إدارى عملية اصطناعية تتعادم على، وتقطع فى، حقائق هذا الغلاف البشرى وتمزق وحدات مجتمعية متصلة، ولهذا ينبغى للحدود الإدارية هنا بقدر الإمكان أن تتحاشى التعقيد والتعرج بلا داع، كما أن هذا الإطار يضاعف بالذات من دور اعتبارات تكافؤ أحجام ومساحات الوحدات وتوسط العواصم حتى لا يتأثر تماسك مصالح وترابط الوحدات المجتمعية إلا بأقل قدر ممكن، وهنا نجد أن مدننا الكبيرة نسبيا والتي لها كفاءة حضارية وفاعلية اقتصادية تؤهلها لأن تخدم كعواصم للوحدات الإدارية إنما يقع كثير منها على فرعى النيل بحكم طبيعة الدلتا - كدمياط والمنصورة وبنها على فرع دمياط، ولما كان من المستحسن أن تكون الحدود الإدارية واضحة فى معالم الطبيعة وعلى صفحة الإقليم إن أمكن، فقد أصبح من القواعد التقليدية لدينا أن نتخذ الفرعين حدودا إدارية "طبيعية" ولكن هنا ينشأ تعارض بين المبدأين: فتصبح عواصم المحافظات غير مركزية الموقع بالنسبة لوحداتها الإدارية، فتعطيها ظهرها من ناحية، ومن ناحية أخرى تتجاهل إداريا المنطقة التى تقع على الضفة المقابلة والتي هى فى واقعها عاصمة "طبيعية" لها، وبهذا تنتصف وتمزق وحدة إدارية "طبيعية" ولقد ظل هذا هو الوضع طوال العقود الأخيرة حتى قريب. فكان فرع دمياط حدا تقليديا بين كل من "مديريات" وسط وشرق الدلتا، كما كان فرع رشيد حدا بين مديريات وسط وغرب الدلتا، هكذا كانت المنصورة كعاصمة للدقهلية تعد متطرفة جدا، لا سيما بالنسبة لأطراف الوادى والبرارى فى الشرق والشمال، بينما المواطن الفلاح الذى يسكن -

مثلا - على الضفة اليسرى⁽¹⁾ لفرع دمياط في الغربية القديمة على مرمى حجر أو على بعد عدة كيلومترات بسيطة يدرك أن المنصورة هي محله الطبيعي المختار لنشاطه الحر - ليسوق أو يتسوق ليتعلم أو يتتزهه.. إلخ. ولكنه يجد نفسه مضطرا إلى قطع أضعاف هذه المسافة ليذهب في شتونه الإدارية المرتبطة بالأجهزة الحكومية - إلى المحكمة أو مركز البوليس أو بنك التسليف أو مركز القرعة العسكرية - إلى طنطا لأنها العاصمة الإدارية لمحافظةه، وهذا الوضع يقلل في نفس الوقت من كفاءة الأجهزة الحكومية في طنطا ويقلل من قبضتها على مثل هذه المناطق المتطرفة ويزيد من متاعبها في "الضبط والربط" الإداري، فهناك إذن تعارض بين طبيعة مواقع العواصم النهرية وبين طبيعة الحدود الإدارية النهرية، وقد يكون تغليب الثاني على الأول مفهوما في العصور الوسطى والماضى حين كانت الكبارى قليلة بدائية والمدن مهما كانت صغيرة محدودة الجاذبية، أما اليوم والكبارى والمواصلات الميكانيكية موفورة ودوائر نفوذ ومجالات المدن والعواصم قد اتسعت، فليس ثمة ما يمنع من أن يصبح الفرعان - على الأقل في قطاعات معينة منهما - محاور لا حدود لنفس الوحدة الإدارية تمتد على كلا الشاطئين.

بل إن هذا المبدأ عرف في فترات من التاريخ العربى في مصر ولو أنه كان يرتبط غالبا بحالات تناقص السكان depopulation والخراب نتيجة لكوارث المجاعات والأوبئة - حالات "الموتان" كما كان يعبر مؤرخو العصر، فبعد هذه الفترات كان يعاد تجميع "الأعمال والكوارث" في وحدات أكبر تمتطى فرعى الدلتا وتدور حول المدن الواقعة عليهما، مثلا هذا ما حدث في "الروك الحسامى والروك الناصرى" (أى مسح الزمام) في أيام الفاطمية. والتعديل الإدارى الأخير الذى حدث

(1) Allix, Adre, Limites administratives et la Fixation de l'homme dans le paysage geog.". Comptes Rendus, Congres International de Geog., Varsovie, 1934, t. III, pp. 18.

منذ بضعة سنوات قد أعاد - مع الفارق السببي - بعث هذا المبدأ وكان بذلك ابتعاداً جريئاً عن الخط التقليدي والخطة القديمة. وهذه خطوة لها مبرراتها ولها مميزات، ولكن تطبيقها يستحق بعضاً من إعادة النظر فى التفاصيل ويثبت أنها لا تزال فى مرحلة تجريبية^(١).

هكذا أصبح هناك لأول مرة محافظتان تركبان فرع دمياط: محافظة جديدة تماماً وهى دمياط وهى صغيرة المساحة لكنها تخدم كتلة سكانية تبدو بوضوح أكثر من عروضها المألوفة وذلك لأن مصب الفرع - فى الواقع مصبى الفرعين فى هذا الصدد - كان دائماً "جزيرة بشرية" متميزة وسط نطاق البرارى حتى توطن فيها وعى وولاء محلى وشعور بالعزة الإقليمية الصحيحة يبرر تخصيص وحدة إدارية مستقلة. كما أن المحافظة الجديدة تحاول أن تستفيد من وجود مدينة كبيرة بؤرية نشطة وطموحة (٥٠ ألفاً) لا يجوز - وهى تتوسط هذه الجزيرة السكانية كقمة طبيعية - تجاهلها والالتجاء إلى قاعدة متطوِّحة بدرجة أو بأخرى مثل المنصورة أو طنطا كما كان الأمر قبل التعديل. والمحافظة الجديدة محافظة "مصيبة"، وهى ككل ليست إلا إسفيناً فى جسم الدقهلية الجديدة الكبير، ولكن من الناحية الأخرى نرى أن شكل المحافظة الجديدة ليس مثالياً فحدودها معقدة غير متناظرة، ورفعتها غير "ملمومة" بل ترسل إسفيناً طويلاً شديد الضيق على طول الفرع فى مركز فارسكور. وهذا اللسان الثانى ينتمى طبيعياً إلى مدينة المنصورة فهى أقرب إليه من حيث المسافة - هذا عدا كفاءة عاصمة أكبر فى المنصورة.

أما الدقهلية الجديدة فقد أرادت أن تتحاشى مشكلة تعارض العاصمة النهرية والحد النهري فاقطعت مثلثاً من الغربية القديمة لينضم إلى ما هو شرق الفرع، ولكنها بصورتها الحالية خلقت طرفاً جديداً، فهى أولاً شديدة الانفساح - بل

(1) Hamdan, G., Population of Nile Mid - Delta, Ph. D. Thesis, 1953, Vol. I, pp. 134 ff. (Typescript).

الانسياح – بحيث أصبحت من أكبر المحافظات مساحة بعد الشرقية التى تشمل قطاعا صحراويا كبيرا) والبحيرة (التى لم يقطع منها شيء). وهى الآن باستثناء القاهرة أكبر المحافظات سكانا والوحيدة التى تخطت المليونين. وأهم من هذا تعدد الأزرع والأسنة التى تنفجر كالأسافين شمالا وجنوبا، بحيث لم تعد رقعتها ملمومة، والمثل الواضح هنا هو مركز ميت غمر فهو أقرب مسافة إلى أى من مدن طنطا أو الزقازيق منه إلى المنصورة، ولا يمكن تصحيح هذا الشكل "الأخطبوطى" غير الهندسى فى الحقيقة إلا باعتبار التخطيط الإدارى لشرق الدلتا برمته. فشرق الدلتا رقعة واسعة فسيحة، وقد لا نرى بأسا فى حدود القليوبية، ولكن حدود الشرقية – الدقهلية لا يمكن إلا أن تدعو إلى التساؤل فهذه الحدود تقسيم الرقعة الباقية على محور مواز لفرع دمياط تقريبا، أو قل تجاوزا تقسمها رأسيا، وبهذا تترك كلا المحافظتين مسحوبتين على شكل طول يترك عاصمتيهما بالضرورة على هامش رقعتهما وفى موقع متطرف يضاعف المتاعب المادية والحضارية للسكان، ويضعف العلائق المتبادلة بين الرأس والأطراف، وفى التعديل الأخير حين ضم من الغربية قطاع إلى الدقهلية، اقتطع من الدقهلية مركز ديرب نجم وضم إلى الشرقية بحيث أصبح يبدو كخليج embayment فى جسم الدقهلية ويضاعف من اصطناعية ميت غمر كمركز تابع للدقهلية الجديدة، ويلاحظ أن القطاع الشرقى من لسان الطميلات قد سلخ من الشرقية لتطوحه عن كتلتها وضم إلى الإسماعيلية القريبة التى يرتبط بها ارتباطا وثيقا حتى يعد ظهيرا لها، والواقع أن هذه التعديلات الثانوية هى وحدها مؤشر كاف نحو الوضع الجغرافى السليم الذى يقترح نفسه بكل بساطة وإلحاح، وهو أن تقسم رقعتك فى شرق الدلتا على محور عرضى أفقى لا رأسى عمودى، وذلك بأن تتصف هذه المساحة تقريبا بخط مباشر تقريبا يبدأ من الفرع غربا إلى الصحراء شرقا، وهذا من شأنه أن يعطى شكلين مضلعين ورقعتين ملمومتين يحقق كل منهما شرط التوسط المركزى للعاصمة والقرب والتماسك

للأطراف، وهذا سيوصل الشرقية إلى النيل، وهي المحافظة الوحيدة في الدلتا التي لم يكن لها عليه جبهة، ومن الضروري أن نوضح أن مثل هذا التعديل لن يمزق بالضرورة استمرار تنظيمات مجارى الترغ والمصارف في شرق الدلتا، كما أنه لن يخل بالتوازن بين المحافظتين من حيث المساحة وعدد السكان والثروة والموارد الاقتصادية، وعلى أية حال، فسواء بهذا التعديل أو بدونه، تظل حقيقة هامة وهي أن رقعة قلب شرق الدلتا الواسعة يعوزها، قلب مدنى قوى بارز، فهو يبعد كثيرا عن أقرب مدينة مائة ألفية كالمنصورة والزقازيق، وفيما بينهما لا تجد مدينة تصل إلى ٣٠ ألفا أى لا نجد إلا مراكز متواضعة ضعيفة الكفاءة الحضارية، والواقع أن توزيع المدن الإقليمية الكبرى فى الدلتا يعد سينا إلى حد ما من وجهة نظر أغراض ومصالح التقسيم الإدارى، فبينما نجد تركزا واضحا فى قطاع معين بشمال وسط الدلتا إذ تتقارب كثيرا المنصورة والمحلة وطنطا على محور واحد، نجد على ضلعي هذه السلسلة "منخفضين" مدنيين من شرق الدلتا من جهة وشمال غرب الدلتا من الجهة الأخرى.

وهذا ما ينقلنا إلى وسط الدلتا التي كانت تنقسم تقليديا إلى الغربية أكبر المديرىات مساحة وسكانا وإلى المنوفية الصغيرة الكثيفة، ولكن التعديل الأخير أصاب الغربية بتغييرات جوهرية، ولا شك فى أن الغربية القديمة كانت بعيدة عن الوحدة الإدارية المثلى. فكان تطرف العاصمة فيها مثلا صارخا: فطنطا تكاد تلاصق المنوفية ولا يفصلها عنها إلا برزخ ضيق لا يزيد على ٥ كم فى إحدى نقطه، هذا بينما تتراعى المديرية شمالا نحو ٨٠ كم معمورة ونحو ١١٠ كم فى أبعد نقطها عن العاصمة (المسافة المباشرة بين طنطا ورأس البر)! فهى كانت تفتقد كل مركزية فعالة فى رفعتها لا سيما بالنسبة لنطاق البرارى النامى، وقد اقتطع التعديل الأخير منها أكثر من نصفها الشمالى ليكون محافظة كفر الشيخ وليكمل الدقهلية،

حتى أصبحت من محافظات الدلتا الأصغر مساحة – وإن لم يكن سكانا. وهى المحافظة الوحيدة التى تضم مدينتين كبيرتين ١٠٠ ألفا (طنطا والمحلة)، وهى المحافظة "الوسطى" أكثر منها "الغربية" أما كفر الشيخ فقد كان إنشاؤها منذ سنوات ضرورة طبيعية نظرا أولا لانفراج الدلتا واتساعها الكبير بين الفرعين فى عروضها الشمالية وثانيا لزحف جبهة السكنى والتعمير شمالا فى البرارى مع الاستصلاح، ولكنها بلا شك "محافظة" بلا عاصمة إذ ينقصها مدينة عاصمة معقولة الحجم، فهى جسم ريفى بلا رأس مدنى، ولذا ينبغى أن نضع لنا هدفا تخطيطيا ٥٠ ألفا لعواصم المحافظات على الأقل لتوفر أداة فعالة حقبة للتكامل الحضارى والاقتصادى لريف المحافظة، وبينما نرى كفر الشيخ "محافظة بلا عاصمة" نجد بالقرب منها "عاصمة بلا محافظة" وهى المحلة الكبرى، وهذا التناقض يرجع إلى ما ذكرناه من تحيز المدن الكبرى وميلها إلى التكسد فى قطاع معين فى شمال وسط الدلتا، وعلى العموم فإن التقليل الذى أصاب الغربية باقتطاع كفر الشيخ وتنمة الدقهلية قد خفف من حدة تطرف طنطا فى هذه المحافظة، ولكنه لم يلغها تماما. ولا شك فى أن وجود المحلة فى الجانب المتطرف من المحافظة يصحح من نتائج هذه التطرف بالنسبة لمصالح السكان الاقتصادية والمادية، ولكن ليس كل الإدارية، هذا بينما نجد على الجانب الآخر من الغربية أن الجزء الأكبر من مركز تلا بالمنوفية هو أقرب إلى طنطا منه إلى شبين الكوم عاصمة المنوفية. وهذا – بالإضافة إلى الجاذبية والكفاءة المدنية الكبرى التى لطنطا – حرى بأن يدعو إلى تعديل حدود المنوفية لتتراجع جنوبا إلى خط يتبع تقريبا منتصف المسافة بين كل من طنطا وشبين الكوم منصفًا بذلك مركز تلا، وهذا قمينٌ بأن يقدم تسهيلات إدارية وحضارية كبيرة للنصف الشمالى لهذا المركز كما يقلل نوعا من تطرف موقع طنطا فى الغربية.

أخيرا فى غرب الدلتا فى البحيرة، وهى الآن أكبر محافظة بعد الشرقية مساحة، فإن الأطراف الغربية هى وظيفيا واقتصاديا ضاحية للمدينة المليونية الإسكندرية، وهى من الناحية الجغرافية - المسافية - البحتة أقرب إلى الإسكندرية منها إلى دمنهور، دعك من النفوذ الاقتصادى والجاذبية الطاغية للإسكندرية، ولهذا فليس هناك ما يمنع من ضم هذا القطاع الغربى كمركز كفر الدوار إلى محافظة الإسكندرية لا سيما مع تجانس الوظيفة النسيجية فى كل منهما، أما التفرقة والفصل التقليدى بين نقط المدن الضخمة ومناطق الريف المجاور فأرث من عصر التفرقة بين "مديرية" و"محافظة" ومبدأ أصبح باليا فى التخطيط الإقليمى بوجه عام.

أسماء الأماكن في العالم العربي^(١)

كما نمت بيئة الصحراء النزعة الفلكية في العرب، نمت العرب لنفسها حاسة جغرافية قوية شحذتها بيئة الصحراء وصقلها نمط حياة الترحل الدائم، فحياة الترحل جعلت من العرب البدوى رحالة بالطبع، والرحالة في أى زمان أو مكان "مشروع" لجغرافى بالقوة، أو هو "مسودة" لجغرافى محتمل، ففي بحر الرمال الذى عاشه البدو فى الجزيرة وخاضوه بسفينة الصحراء كانت معالم اللاندسكيب الطبيعى الأولية والثانوية كالأعلام والمنارات للملاح، كان الجبل كأنه "علم فى رأسه نار"، وبوصلة ثابتة على الطريق^(١).

وكما كانت العرب تتطلع إلى القبة الزرقاء "وعلامات وبالنجم هم يهتدون" كانوا يجدون فى عناصر اللاندسكيب وعلامات الطريق خريطة ذهنية محفورة فى الذاكرة، ولذا حفلت اللغة بقاموس كامل وثروة خصبة من الكلمات والألفاظ الدقيقة أو الطليقة التى تدخل اليوم تحت عنوان الجيومورفولوجيا والتى ينبغى أن تكون نقطة البداية فى أية جيومورفولوجيا عربية جديدة، بل ويمكن لمن شاء أن يتقصى — بتعبير الأستاذ جلبرت — مدرسة كاملة من "الأدب الجغرافى والقصة الإقليمية فى الشعر والتراث العربى تبدأ من "سقط اللوى" و"مغانى الشعب" إلى "جارة الوادى" و"جبل التوباد". ولسنا ندعى بهذا أن "العربى جغرافى بالطبع" أو أنه — مثل مسيو جوردان فى مثل النثر الفرنسى المشهور — كان جغرافيا دون أن يدرى! ولكننا نقصد أن وعيهم بالمكان وحاستهم الجغرافية كان ضرورة بقائية فى الوسط الطبيعى الذى عاشوا فيه ومن ثم كان نتجا أو نباتا طبيعيا.

^(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٦) - العدد (٢) - مارس ١٩٦٣م.

(1) E.W. Gilbert, "The Idea the Region", Geog., vol. 45, 1960, pp. 157-ff; preston E. James, The Region as a Concept, Geog. Review, Jan. 1962, p. 130.

ولقد تفجرت هذه الطاقة الكامنة حين خرج العرب من مهدهم لينسابوا فى وسط متجانس كاد أن يكون امتدادا طبيعيا للمركب الطبيعى فى الوطن الأم. فانتسعت دائرة الرحالة من "المسالك" إلى "الممالك"، ومن الكوراث إلى الأقاليم، وتحولت الشحنة الجغرافية الكامنة بالقوة إلى شحنة مفرغة بالفعل على شكل "المدرسة الجغرافية العربية" التى تخطت بلا جدال كل الآفاق والقمم التى سجلتها "المدرسة الجغرافية الإغريقية" من قبل. بل إننا نقرر حقيقة مسلم بها حين نقول إن هذه المدرسة العربية هى تاريخيا أخطر مدرسة جغرافية سبقت المدرسة الحديثة التى بدأت منذ رائدى الكلاسيكية ريتز وهمبولت. هكذا واكبت النهضة الفلكية العربية نهضة طموحة فى الجغرافيا، ولكن بصرف النظر عن الجغرافيين "المحترفين"، فإن العربى العادى فى المهجر أو فى "دار الإسلام" أدرك مباشرة وحدة الوسط الطبيعى وتكرار العناصر الكبرى فى اللانديسكيب ما بين بيته القديم بلاد العرب والجديد بلاد العرب الكبرى Greater Arabia، وبتلقائية وانطلاق راح يكرر أسماء الأماكن حيث تتشابه المعالم ما بين الأصل والفرع، من هنا نجد اليوم "عائلات" كاملة من أسماء الأماكن كل منها سمي للأخر homonym أو اشتقاق منه قريب أو تحريف له عائلات تنتثر على رقعة العالم العربى برمتها ابتداء من الخليج إلى المحيط، وهذه الأسماء المشتركة تدل على وحدتين - وحدة الوسط الطبيعى حيث يتألف العالم العربى فى النهاية من مجموعة محددة من "النظائر الجغرافية"، ووحدة الوسيط البشرى حيث تغلغل العربى فى كل بقاع المنطقة وذاب فيها بترائه الفكرى واللغوى بل والفولكلورى.

ولكن دراسة هذه الأسماء وتحليلها لم تلق منا بعد الاهتمام الكافى، فى الوقت الذى أصبحت فيه دراسة أسماء الأماكن علما هاما يعتمد على التحقيق والتوثيق هو Toponomie يقع فى الأرض المشتركة بين الجغرافيا والتاريخ والأنثولوجيا والفيلوجيا (اللغة). ولقد برز فى هذا العلم الوليد علماء مشهورون يعرفهم

الجغرافيون جيدا مثل ألبير دوزا Dautat في فرنسا. ويمكن أن تتصرف الدراسة إلى أسماء الأماكن في اللانديسكيب الطبيعي hydronymie, oronymie، أو إلى أسماء الأماكن في اللانديسكيب الحضارى Anthroponymie⁽¹⁾. وفي هذا المقال سنقتصر على أسماء الأماكن الطبيعية في العالم العربي، ويمكن أن نبادر فنحدد مبدئين عامين يحكمان هذه التسميات سواء على مستوى البلاد والأقاليم أو على مستوى الظاهرات المحلية: أولا: أنها أسماء على مسمى تعنى ما تقول وتكاد تكون تعريفا مباشرا للظاهرة؛ ثانيا: أنها تقع في عائلات تجرى بين أفرادها علاقة نسب عائلية وإن تلونت بألوان محلية، ولعل غير منهج لنا في بحثنا أن نصنف أسماء الأماكن تصنيفا أصوليا أى بحسب فئاتها الوظيفية، فنبدأ بأسماء تنبثق من الهيئة الجغرافية ثم بتلك التى تستمد أصولها من التضاريس ثم من البنية ثم تلك التى تتبع من الهيدرولوجيا وأخيرا ما يشير منها إلى التربة والنبات.

الهيئة الجغرافية:

ويقصد بها شكل الإقليم ونمطه العام وكذلك موقعه ووضعيته، وأول ما يتبادر إلى الذهن هنا اسم جزيرة العرب نفسها، فما هى بجزيرة حرفيا، ولكنه بحر الرمال يطوقها من الشمال فيكمل فعل بحر الماء المحيط فى باقى الجهات، وبالمثل دعا العرب إقليم المغرب جزيرة المغرب لنفس السبب، والجزيرة بعد هذا صورة إقليمية تتوافر فى العالم العربى ابتداء من إقليم الجزيرة فى شمال العراق أو ما بين النهرين حتى إقليم الجزيرة فى السودان حيث نجد "دلتا داخلية" inland delta بين الأزرق والأبيض، وينقلنا هذا إلى الجزائر فى المغرب حيث تبدو لنا لأول وهلة من تسميات الأضداد بكتلتها القارية الضخمة، ولكن التفسير هنا تاريخى، فمدينة الجزائر العاصمة كانت أصلا عدة جزر إزاء الساحل تسمى جزائر بنى مزغنة إلى

(1) Charles Rostaing, Les Noms de Lieux, Coll. Que Sais- Je? Paris, 1945, pp. 5- 8.

أن أتى الأتراك في ١٥١٩ واتخذوا منها قاعدة بحرية وسياسية لهم فقدموا ما بين الجزر وما بين القارة وذهب اسم الجزائر على كل الوحدة السياسية^(١).

أما عن الموقع وانعكاساته في أسماء الأماكن فلسنا بحاجة إلى أن نذكر بالمشرق العربي والمغرب، ولا أن نضيف الجنوب العربي حالياً، ولكن الشام واليمن – إذا لم تصح النظريات الأخرى في أصولها – هي أسماء جهات أصلية حددت بالإشارة إلى قلب الجزيرة العربية في الحجاز: فالواقف في مكة ووجهه شطر الكعبة سجد اليمن عن "يمينه" والشام على "شماله". وإلا فإنها تشتق من الهيئة الجغرافية: فيكون الشام من الشامات وهي البقع السمراء على صفحة الوجه حيث يبدو الشام أرخبيلاً ساحلياً من الواحات الخصبة على صفحة الصحراء، وبالمثل يكون اليمن من اليمن وهو الرخاء والسعادة نظراً لمائيته وإنتاجيته التي كسبت له اسم "العرب السعيدة".

التضاريس:

كانت أشكال الأرض، بحسبانها أبرز ملامح اللاندسكيب الطبيعي المحسوسة والمرئية Tangible et Visible بتعبير برون، مصدراً لكثير من أسماء الأماكن في العالم العربي، ففي الجزيرة العربية نفسها ليست نجد إلا هضبة حساً ومعنى، والعسير إقليم "صعب" وعر التضاريس، أما الحجاز فما سمي كذلك إلا لأنه "يحجز" بين البحر والهضبة، بين الساحل والداخل، وبالمثل سمي جبل الطويق هكذا لأنه "يطوق" نجداً من الجنوب على شكل قوس جبلي واضح، ثم هناك النقيضان الطبيعيان تهامة والسراة، وتهامة اسم علم كما هي اسم نوع: اسم العلم ينصرف إلى ذلك القطاع الجنوبي السهلي الساحلي المنخفض من الحجاز حيث تجتمع حرارة

(١) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٥٨ – ٦٩؛ انظر أيضاً؛

- G. Hamdan, "The pattern of Medieval Urbanism in the Arab World", Geography, April 1962. p. 131.

الانخفاض برطوبة البحر فينتج مناخ مشبع ثقيل ممض muggy فتكون التهائم أو التهم أي الأرض المنخفضة الحارة الرطبة، ومن تهامة امتدت التسمية إلى كل سواحل الجزيرة العربية المماثلة في الارتفاع والمناخ فأصبح هناك تهامة العسير وتهامة اليمن إلخ. أما السراة فهي لغة السلسلة الجبلية العالية تقوم كالحائط، وهي تطلق على كل الإطار الجبلي في غرب الجزيرة العربية ابتداءً من مدين حتى اليمن^(١)، والسروات من عائلة السراة، ففي اليمن حيث تنحدر كتلة الهضبة في شكل سلاسل جبلية صغيرة محلية وعرّة جدا تفصل بينها في تتابع أودية عميقة كالخوانق تسمى الجبال بالسروات والوديان بالقيعان. ونستطيع أن نتتبع هذه التسمية خارج الجزيرة: فنجد سهل القاع على ساحل سيناء الغربي من مصر، بينما تسمى سلاسل الجبال في مرتفعات تونس بالسروات^(٢)، وفي المغرب يربط سلسلة الأطلس الكبير بالأطلس الصحراوية كتلة جبل بركاني يسمى جبل سروة، والتل، هذا الذي يعنى ارتفاعا متواضعا، قد أصبح اسم علم على مسمى في إقليم المغرب ابتداءً من تونس حتى مراكش. فهناك يطلق التل على كل السهل الساحلي الضيق بين جبال أطلس التل أو البحرية بما في ذلك منحدرات وسفوح هذه الجبال، وبالمناسبة، نستطرد فنستدرك أن الريف في مراكش (المغرب) لا علاقة له بكلمة الريف العربية بل هي كلمة بربرية بمعنى الحائط أو الحاجز.

وننتقل نهائيا إلى التضاريس السالبة أي مظاهر الانخفاض فنجد عائلة الباطنة أو البطينة أو البواطن التي تبدأ في سهل عمان الساحلي أو تهامتها حيث تتباين بشدة مع كتلة الجبال العالية في الداخل، ثم نمضي فنجد وادي الباطنة من أكبر الأودية عبر الجزيرة العربية، يبدأ من الحجاز وينتهي قرب شط العرب، وقديما

(١) كارل تويتشل، المملكة العربية السعودية، مترجم، القاهرة، ١٩٥٥، ص ١٣ - ١٧.

(2) J. Klein, La Junisie, Coll. Que Sais- Je? Paris, 1949, p. 13.

كانت العرب تسمى قلب الدلتا فى مصر بطن الحوف بينما "بطن البقرة" هى تلك
الثنية والانبعاث التى يرسمها حاليا فرع رشيد بعد رأس الدلتا بقليل.....⁽¹⁾

ولكن الضهور كالحجر تسمية نادرة، وأكثر منهما شيوعا الحمد، فالحمد هى
الصحراء الصخرية التى قد تكون أقسى على الإنسان والحياة من الصحراء
الرملية، والحمد "الأم" هى بلا شك صحراء الحمد أو بادية الشام، أما نسلها
الإفريقى فيمتد على جبهة عريضة تبدأ من الحمادة الحمراء وحمادة تنغرت فى ليبيا
إلى جمادة تيد ماتب وحمادة درعة فى الجزائر والمغرب، والرق reg والسريير هى
من التكاوين الصخرية التى تستمد اسمها من طبيعة السير على سهولتها، فالرق
الأرض الصخرية التى تصلح لسير الخيل، بينما السير هو منتهى الراحة للراحلة!
وفى مرمريكا مربوط تكثر ظاهرة "سريير العرب" التى ترتبط بالرقع المنخفضة
التي حلت فيها الأمطار التكاوين الكلسية وحولتها إلى صخور جيرية مسطحة
يسهل السير عليها، ثم هناك "سريير كلنشو" Calanscio أو سريير القاضى فى برقة
ما بين واحة أوجلة – جالو والكفرة، بينما فى حدود ليبيا تتدرج جبال تبستى إلى
صحراء حجرية هى "سريير تبستى" وقد تسمى الرقع الصغيرة من نفس الأصل
"بالبلاطة" كما فى بلاطات العرب فى مربوط، و"بلاطة الزراقى" فى منحدرات
الجبل الأخضر الجنوبية فى برقة⁽¹⁾.

وعلى العكس من هذا كله الصحارى الرملية فهى تتضاد تماما مع الصخرية،
ولا زلنا نجد رمزا لهذا التعارض خارج العالم العربى ممثلا فى سلسلتى جبال
وادي الرمل (جوادراما) ووادي الحجاره (جواد الأجارا) فى إسبانيا – بل ولا نريد
أن نضيف فى العالم الجديد فى أمريكا اللاتينية! ولا شك أن أهم فصائل هذه العائلة
هى النفود والعرق، بينما تأتى الدهان والجفار فى المرتبة الثانية، فالنفود هى

⁽¹⁾ يوجد سقط فى هذا الموضوع من المقال.

(1) Fisher, p. 482.

صحراء الرمل الكاملة ومنها النفود أو النفود الكبير في الجزيرة العربية إلى الشمال من نجد، والنفود الصغرى أو الدهناء في شرق نجد وغرب الأحساء، ونفود ضاحي لسان صغير في جنوب غرب نجد، أما العرق ففي المغرب، ولعل خير أمثاله العرق الشرقي الكبير Great Oriental Erg جنوب شرقي الجزائر، والعرق الغربي الكبير إلى الغرب منه وعرق إيجيدي Iguidi إلى الجنوب من الأخير على حدود موريتانيا، وقد يكون العرق مشتقا من أن الكثبان الرملية كما تبدو من على صفحة الصحراء تشبه العروق على ظهر اليد. وقد تكون الكلمة من أصل بربرى ولكن الذي يفتح القاموس المحيط واجد أن الأرج هي الأرض الرملية التي تصلح لسير الإبل، بينما أن الرق هي ما رق من الأرض الصخرية لسير الخيل^(١).

وبهذا يكون الإرج هو النفود، والرج هو الحمد، وأيا ما كان، فإن الأشكال الصغرى من التكوينات الرملية الشائعة كالسيوف والغرود قد لا تظهر كثيرا كأسماء أعلام على الخرائط الإقليمية، ومع ذلك فهناك منطقة سيف فاطمة مثلا في الجزائر إزاء غدامس الليبية، وربما كانت واحة الغرداية في صحراء الجزائر بين العرق الشرقي الكبير والغربي الكبير تشق اسمها من الغرود^(٢).

أما الدهناء والجفار فقد تكون أقل أهمية واتساعا من النفود والعرق ولكنها أسماء أعلام جغرافية متواترة، ولقد رأينا أن الدهناء هي النفود الصغرى، ولسنا ندري إلى أي حد يمكن أن يعد حوض إيدهان Idehan الرملية في فزان تحريفا أو تحويرا للدهناء، إن التركيب المورفولوجي متشابه، واللفظين قريبان، ولكن المصادر صامتة لا تسمح بالجزم، أما الجفار فتعني شريطا أو نطاقا – ساحليا على الأغلب – من الرمال الحصبائية أو الخالصة، ولكنها لا تخلو من موارد ماء ومن ثم من بعض حياة أو حركة، ولعل الحفورة (الجفورة؟) بالإحساء هي نقطة البدء

(١) الفيروزآبادي: القاموس المحيط، مادة أرج.

المنطقية في هذه العائلة، هي رملة تخرج كلسان ناتي من الربع الخالي وتصل إلى قرب الظهران الحالية فاصلة بين قطر والسعودية، ولكن الجفار تسترعى النظر على ساحل البحر المتوسط في إفريقيا العربية، فالنطاق الساحلي الرملي من شمال سينا يسمى بالجفار، ويذكره المقرئزي في القرن الرابع عشر على أنه كان في الزمن القديم أرضا خصبة عامرة ثم بارت^(١) وفي طرابلس يعرف الساحل أيضا بالجفار وينقسم إلى الجفار الكبرى والصغرى، ولكه نطاق غنى بالآبار والزراعة^(٢)، ويؤدي بنا مباشرة إلى أرض الجفار في جنوب تونس حتى قابس، وهي هنا أفقر المناطق الساحلية في تونس وأشدها صحراوية. ولا ننسى واحة الجفرة في جنوب طرابلس حول هون والسخنة.

الهيدرولوجيا:

مرة أخرى نجد حاسة العرب تترهف عند الماء – ولا عجب، ولهذا فإن كثيرا من أسماء الأماكن العربية تتبع من الهيدرولوجيا، ومن قبل قد تقبل العرب التسمية الأرامية لبنان وتبنوها، فلبنان من اللبن بالآرامية، ولبن لأن الثلج يكسوه طويلا حتى يبدو أبيض بلونه^(٣)، ومن بعد سمت العرب نهر الأورنط بالعاصي: لأنه النهر الوحيد الذي يخرج على الإجماع في الشام فيجري من الجنوب إلى الشمال لا من الشمال إلى الجنوب! ثم قارن بين نهر الفرات في العراق والبحيرات المرة في مصر: "هذا عذب فرات، وهذا ملح أجاج"، بينما البحر الميت – بحر لوط سابقا – هو ميت لأن السمك حين يدخله يموت من فرط ملوحته، ولسنا بحاجة إلى أن نذكر اشتقاق أسماء البحار والأنهار "الملونة" ابتداء من النيل الأزرق بطميه الخصيب أو الأبيض بطميه السليب إلى البحر الأحمر بشعابه المرجانية الحمراء..

(١) المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، طبعة القاهرة، ج ١، ص ٢٠٧.

(2) P. Birot & J. Dresch, La Mediterranee et le Moyen- Orient, Paris, 1956, p. 455.

(3) Fisher, p. 387.

الخ. ولكن ينبغي لنا أن نذكر "مجمع البحرين"، فقد أكدها العرب دائما حيثما وجدوا رافدين يلتقيان أو فرعين يتشعبان: حينئذ تكون القرنة أو المقرن Confluence. اعتبر "المقرن" في الخرطوم حيث يتنقل ماء الأزرق عن ماء الأبيض كما لو بحد السيف، ثم قارن "القرنة" في العراق قبل شط العرب وعلى رأس هور الحمر حيث يلتقى — أو بالأحرى كان يلتقى منذ ٦٥ عاما — الدجلة والفرات، ولدينا في أسوان قرية القرنة، ولكنها ليست من العائلة^(١).

وظاهرة مائية أخرى أعطت اسمها لأكثر من مكان: الحسا أو الأحساء عيون الماء العذب القريبة من سطح الأرض الرملية في شرق الجزيرة العربية بل وفي قلب مياه الخليج العربي الملحة، وبها سميت الحسا أو الأحساء، وفي شرق الأردن واد يصب في البحر الميت من الشرق هو وادي الحسا، ولكننا لا نعلم أصل هذا السمي على وجه التحديد، وهناك أخيرا الحمامات — والعيون المعدنية الحارة التي تتفجر على بعض سواحل العرب لا سيما في المغرب: فخليج الحمامات في تونس يحف به عدة مواضع للعيون الكبريتية منها الحمامات في دخلة المعاوين. ولدينا في صحرائنا الشرقية وادي الحمامات، ولكننا ينقصنا أصل تسميته بالضبط.

التربة والنبات:

وفي الجمع بينهما أكثر من منطق، فكلاهما امتداد للأخر يتلاشى فيه أخرا، وكلاهما مظهر "ملون" في اللاندسكيب ولهذا فإن أسماء الأماكن التي تصدر من أحدهما تشير غالبا إلى العنصر الآخر، ونبدأ "بالسواد" وهي تسمية موفقة للغاية لجنوب العراق الفيضى برواسبه السوداء الغرينية كانت شائعة في العصور الوسطى ولكنها اختفت الآن رغم ضرورتها^(٢) ثم هناك برقة الحمراء والبيضاء:

(1) Dubertret & J. Weulersse, Manuel de Geog, Syrie, Liban. Etc, Beyrouth, 1940, pp. 63- 7.

(٢) الخلف، ص ٤٥ وما بعدها.

فأما برقة الحمراء فهي الرقعة المثلثة التي تركز على ساحل سدرة إلى الجنوب من بنغازى والتي تتلقى من المطر ما يكفى لتحويل التربة الكلسية إلى نوع من التربة الحمراء terra rossa حتى سماها العرب برقة الحمراء، أما برقة البيضاء فهي تقع إلى الجنوب منها وإلى الداخل فى ظروف أشد جفافا ويغلب عليها التكوينات الجيرية البيضاء ومن هنا الاسم^(١)، وهنا لا يتمالك المرء إلا أن يتساءل كيف فانت العرب أن تردف برقة البيضاء والحمراء "ببرقة الخضراء" التي يتوجهها الجبل الأخضر حتى تكتمل بذلك ثلاثية جغرافية تمثل متتابعة أيكولوجية فريدة فى بابها.. واللون الأحمر أكثر شيوعا فى أسماء الأماكن العربية لأن ظاهرة التأكسد أوسع انتشارا فى البيئات الصحراوية الجافة، ولهذا فمن برقة الحمراء ننتقل إلى الحمادة الحمراء فى طرابلس إلى الساقية الحمراء فى ريو دى أورو. وعائلة الأسماء السوداء أكثر ارتباطا باللواظف البركانية البازلتية ولن نذكر مدينة السويداء فى جبل الدروز (جبل العرب) باعتبارها من اللانديسكيب الحضارى لولا الجبل الأسود (مونتجرو) فى البلقان باعتبارها خارج العالم العربى ومن نقل الأتراك ولكن الخروج السود وجبال السودا فى وسط ليبيا فى طرابلس مثل بارز.

وتأتى بعد ذلك الأسماء الخضراء حيث نجد جزيرة الخضراء تتكرر على مصاب النيل قرب رشيد ودمياط كما حفظت فى العالم العربى المفقود الأندلس فى صورة Algeciras قرب جبل طارق، ولكن لا شك أن أبرز الأمثلة هى الجبل الأخضر الذى يمثل جزيرة نباتية على أطراف الصحراء سواء فى عمان أو برقة. ولكن ليس كل الجبال مشجرة أو محرجة، ومن ثم فهناك "الجرود" وهى تلك الكتورات العالية من سفوح جبل لبنان التى تخلو لأسباب متعلقة بالتربة edaphic من الغطاء النباتى فتصبح جرداء^(٢)، وتصل التسمية إلى منتهاها فى جبل "الأقرع"

(١) بسام كرد على وزملاؤه، ص ٢ - ٥٨٣.

(٢) داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم، العالم العربى، دمشق ١٩٥٨، ص ١٣٢.

أو كاسيوس في شمال سوريا حيث يخلو تماما من غطاء نباتي^(١). وثمة أخيرا نوع من التربة الطفلية الخشنة يضرب إلى الحمرة ويوجد في تضاعيف الأودية وحول أقدام الجبال في منطقة جبال النوبا في كردفان ويسمى بالكردود^(٢) فإذا نحن طالعنا خرائد برارى شمال الدلتا في مصر قرب البرلس وكتبانها الرملية فسنجد كلمة كردود ترصع المنطقة بصورة ملفتة للنظر وتسود اللاندسكيب الطبيعي.



(١) بسام كرد على وزملاؤه، ص ٤٤.

(2) K.M. Barbour, The Republic of the Sudan, p. 173.

الموقع الاستراتيجي للعالم العربي^(١)

ما هو الموقع الاستراتيجي للعالم العربي في الإطار العالمي؟ وكيف نتعرف

عليه؟

هل يكفي أن نستقصى الوضع الحالي؟ لا بل لابد من أن ندعو التاريخ - ذلك البعد الرابع للإقليم - لنستقري فيه نغمته الأساسية المتكررة ودرسه الجغرافي الخالد، ذلك لأن الشخصية الاستراتيجية لإقليمنا لم تظهر وتستبين دفعة واحدة وإنما تحققت على مراحل طويلة ارتبطت بتوسع العلائق المكانية للمنطقة، وهي التي ارتبطت بدورها بتوسع محيط المعمور المعروف، فطوال التاريخ القديم حين كانت رقعة العالم المعروف لا تزيد في الواقع عن منطقتنا الحالية ومراكز الحضارة هي الأنهار التاريخية فيها، لم تكن هناك استراتيجية بمعنى الكلمة - مجرد استراتيجية محلية بحتة: فلم تكن العلاقات المكانية تخرج في صميمها عن طمع المناطق الصحراوية الرعوية الفقيرة المحيطة في تلك البيئات الغنية الجذابة، فكان كل تاريخ الشرق الأوسط يختزل نفسه في معادلة واضحة هي الصراع بين الرمل والطين - بين الرمل والمزروع، مثال ذلك هجوم الهكسوس على مصر والآشوريين على العراق.

ولكن ماذا حدث حين اتسعت رقعة العالم ذات الأهمية لتشمل البحر المتوسط وسواحلها، حين كان المستوى الحضاري قد ارتفع ليخرج بالإنسان من حدود البيئات الفيضية إلى آفاق البيئات الساحلية؟ في العصور الكلاسيكية - تظهر لأول مرة معادلة جديدة للتاريخ: الصراع بين قوة البر وقوة البحر، حقا إنها لم تحل محل المعادلة الأولى فهذه سوف تستمر بدرجة أو بأخرى، ولكنها ستتخلى عن مكان الصدارة للمعادلة الجديدة التي سوف تنمو بالتدرج لتحقيق المغزى الكامل للحقيقة

(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - يونيو - ١٩٥٨م.

الكامنة فى الموقع الاستراتيجى لعالمنا العربى هذا، انظر ماذا يسجل التاريخ فى تلك الفترة: صراع بين الفرس واليونان، ثم بين وريثيهما بارثيا وروما، ثم بين وريثيهما الساسانية وبيزنطة.. وفى كل حالة كان لابد للقوتين المتصارعتين إحداهما أو كليهما أن تجتاح العالم العربى وتستوى عليه بدرجة أو بأخرى.. لكأن التاريخ قد فقد عبقرية التجديد وأصيب بالجمود – وكدت أقول بالعقم لكن لا إنه إنما يكرر نفسه ليلح علينا إن غفلنا بسر استراتيجى خطير عميق المغزى: حين ظهرت فى العالم قوى برية آسيوية وقوى بحرية أوربية أصبحت منطقتنا تلقائيا وآليا بحكم موقعها منطقة ارتطام Crush Zone – منطقة التحام: تقع فريسة حين تسود إحدى القوتين القطبيتين، أو تظل منطقة حاجزة بين شد وجذب، وجزر ومد، حين لا تظهر إحدى القوتين على الأخرى تماما، لكن هل كان درس التاريخ الاستراتيجى ساذجا إلى هذا الحد من البساطة؟ هذه المعادلة البسيطة لا تثبت أن تكتسح جانبا حين يبرز العرب فى صورة الإسلام لا ليوحدوا العالم العربى كله لأول مرة فى التاريخ فحسب، وإنما – تلك حقيقة أبعد خطرا وأشد أثرا – ليحولوا منطقة الارتطام إلى قوة تخضع كلا من قوى البر والبحر! ومهما بالغنا، فلن ندرك المغزى الاستراتيجى الكامل لهذه الطفرة التاريخية الفذة، ولكننا يمكننا أن نقول إنها استدراك محموم من التاريخ أن هذه المنطقة الوسيطة لم تفتت عليها الطبيعة وتسخر منها الجغرافيا لتجعلها دائما منطقة ارتطام تسحق بين شقى رحي!! فطالما كان العالم العربى مركزا لقوة سائدة مسيطرة لم يستطع خطر القوى البرية أو البحرية أن يستشرى، وفى ظل هذا الإطار الاستراتيجى الجديد حقق العالم العربى ذاتيته وشخصيته التاريخية المتمثلة فى دور الوساطة التجارية الهائل – دور الممر التجارى بين المقر الآسيوى فى الشرق الأقصى من ناحية والمقر الأوروبى من الناحية الأخرى، وأقنعت قوى البحر الأوربية نفسها بأن تنظر إلى هذه التجارة على أن العالم العربى – مثله مثل جنوة والبندقية بوابات الطريق المنظور عبر أوربا –

بوابة أو نافذة مرئية لطريق سحيق غير منظور لا أمل لها فى التطلع إليها: ومن ثم فالشرق الأقصى كمقر هو نهاية مجهولة فى ضمير الجغرافيا، والشرق الأوسط كمقر هو الوصى على علاقته بالمقر الأوربي..

وهكذا أصبح الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط، ولكن شرط كل أولئك أن يظل العالم العربى أكثر من مجرد جبهة ارتطام، ولهذا فحين بدأ يتفكك ويضعف تحولت أطماع القوة البحرية الأوربية إلى الوصول إلى ثروة المقر الآسيوى بالسيطرة على الممر العربى، وكان هذا من المحركات الحقيقية للحروب الصليبية. كان تجار جنوة والبندقية من أكبر مموليها! ولقد كانت الحروب الصليبية – التى لم تكن صليبية تماما – درسا استراتيجيا وكذلك حضاريا للقوة البحرية. ولكن طرقات القوة البرية الآسيوية قوة الفرسان المغولية – لم تلبث أن تواترت من الجانب الآخر محطمة مخربة جنكيز خان وتيمورلنك وغيرهم – ولكن دون جدوى – حتى كان الأتراك العثمانيون، ومعهم وقعت المنطقة مرة أخرى تحت سيطرة قوة البر، وهنا لا بد أن ندرك أن معظم غزوات الاستبس الآسيوى وإن كانت فى أصلها تمثل قوة بر إلا أنها لم تكن تستهدف الصراع مع قوة بحرية وإنما كانت تحتمها وتقودها معادلة الصراع بين الرمل والطين أى كانت صراعا بين قوى برية أساسا، ولكنها كانت برمتها صراعا عابرا بحكم ترحلهم، فقد كانوا كالزوبعة يأتون، وكما تنقض ينقضون إلا الموجة العثمانية فقد كانت هى وحدها التى استوطنت فى الشرق الأوسط وتركت كل علاقة لها بجذورها فى الاستبس، ولهذا فهى وإن بدأت كقوة بر إلا أنها لم تلبث فى موطنها الجديد أن أصبحت قوة منطقة ارتطام والتحام، وهذا يفسر كل استراتيجيتها المقبلة.

ولكن حدثا ما حدث ليرج هذه الاستراتيجية القديمة – استراتيجية المرحلة الساحلية – من صميمها، فلقد كشف العالم الجديد وطريق الرأس، وخرجت حضارة العالم القديم من قيود البحار الداخلية وسدود السواحل إلى خضم المحيط، فكانت ولم

يكن هناك بد من أن تكون - ثورة جذرية فى العلائق المكانية واستراتيجية كلاسيكية: تحول البحر المتوسط من شارع رئيسى للحركة إلى زقاق مغلق والممر التجارى العربى إلى قبو مصمت، وغيرت أوروبا البحرية خطتها: الوصول مباشرة إلى المقر الآسيوى بدل السيطرة على الممر العربى، وانتقل الصراع بين القوى البحرية إلى المحيط الهندى، والقصة بعد هذا هى قصة الصراع بين الدول البحرية الأوروبية بعضها البعض على السيطرة على الدول البحرية الآسيوية، أى صراع بين القوى البحرية الموجبة والسالبة، وكان هذا أخطر فى مغزاه من مجرد ضياع التجارة على الممر العربى وركوده، لماذا؟ لأنه لأول مرة لم يعد خطر القوة البحرية على منطقتنا يقتصر على الباب الأمامى، بل لقد تخطاها وهددها من الباب الخلفى، فأصبحنا لأول مرة بين فكى كماشة للقوة البحرية الأوروبية، واضحى الخطر اقتصاديا وسياسيا معا! لا سيما حين أبرز الصراع الداخلى بين القوى البحرية - بين انجلترا وفرنسا نابليون - أن السيطرة على المقر الآسيوى غير مضمونة وتكاد تفقد قيمتها بدون السيطرة على الممر العربى. والنتيجة؟ سارعت انجلترا بالسيطرة على الممر العربى بالتطفل على هوامشه الساحلية فى عدن والسواحل الجنوبية والشرقية للجزيرة العربية، فإنها كقوة بحرية إنما تسعى أساسا إلى الضبط الهامشى Marginal Control حتى إذا شقت قناة السويس عادت إلى الممر العربى أهميته الاستراتيجية المفقودة كاملة - بل مضاعفة. تجاريا وعسكريا - فقد أصبح الشريان الإمبراطورى إلى المقر الآسيوى. وهنا لا بد أن نقف وقفة لنضع عالمنا العربى فى ميزان أكثر دقة وتجربة من الموازين القديمة فنتساءل: ما هى منحة الجغرافيا الحقيقية للعالم العربى؟ إن التحليل التاريخى السابق يؤكد أن الموقع Site أى الموارد المحلية الداخلية للإقليم فى حد ذاته بحكم تركيبه الداخلى الذى تمتزج فيه الصحراء الفقيرة بالمزروع - هذا الموقع لم يكن ثروة هامة إلا فى فجر التاريخ ولكن مع توسع الحضارة والعالم قلت الأهمية النسبية للثروة

المحلية. وعلى العكس من هذا "الموقع" Situation فقد كان دواما الرأسمال الحقيقي للإقليم، ولكن الذبذبات التاريخية العنيفة في مصيره كموقع تؤكد بنفس القوة أن هذا ليس رأسمال ثابت مضمون، فعموما إذن كانت قيمة الإقليم كموقع أكثر منه كموضع.

هذه قناة السويس إذن تعيد إلى الإقليم أهميته كموقع. ولكن أى أهمية؟ لقد كان المغزى الاستراتيجى للموقع بدأ يأخذ مدلولاً جديداً. إن قوة برية كانت قد ظهرت فى أوراسيا — فى الاستبس — ولأول مرة لم تكن قوة رحل رعوية، بل زراعية دائمة؛ ولأول مرة توحد كل قلب أوراسيا فى تنظيم سياسى واحد؛ ولأول مرة تتطلع إلى الشرق الأوسط: لا كصراع بين الرمل والطين ولكن كصراع بين البر والبحر، هذه هى روسيا، ولقد مرت فترة طويلة متميعة اتخذت فيها القوى المختلفة من بحرية وبرية مواقف تكتيكية متناقضة أو متعارضة من حين وبخاصة لآخر بالنسبة لرجل أوروبا المريض، والذي يهمنى هو أن للعداوات التقليدية أو الصداقات الموروثة أو المواقف العنادية المعارضة فى توازى القوى أخفت إلى حين الحقائق الاستراتيجية الكامنة الجديدة ودور العالم العربى فيها.

ولكن هذه المتناقضات أخذت تصفى نفسها بالتدريج بينما أخذت الخطوط الاستراتيجية الدائمة الأصيلة تتبلور وتتصل فالعداوات الموروثة بين الدول البحرية أثناء صراعها الداخلى أعمتها عن حقيقة أهم وهى أن مصالحها جميعا مشتركة ضد قوة البحر الجديدة وأن مضارباتها لتمزيق تركيا كان خطأ استراتيجيا وأدركت دورها الحقيقى كدولة حاجزة فى منطقة الارتطام، وظهر كل هذا فى حرب القرم حين هددت روسيا كيان تركيا، وهكذا نجد أن دولة بحرية تتلو الأخرى — فرنسا أولا ثم إنجلترا — فى حماية رقعتين فى منطقة الارتطام هما إيران وتركيا من خطر القوة البرية، ومن الطريف والمهم أن الصراع قبل ذلك بين فرنسا وإنجلترا

فى الشرق الأوسط كان يعرف حينئذ بأنه صراع لملء "الفراغ" بعد اضمحلال تركيا!.

وبعدئذ أصبحت السياسة التقليدية لروسيا البرية هى الوصول إلى المياه الدافئة بالسيطرة على منطقة الارتطام. وأصبحت السياسة المعلنة للقوات البحرية هى "احتواؤها" Containment بالسيطرة على تلك المنطقة بالضرورة أى أصبح الصراع حقيقة واقعة – لا بين قوى متنافرة متعددة لا ولا كحقيقة جزئية تنظم قطاعا معينا فقط من العالم القديم، وإنما بين قوتين مستقطبتين متكثلتين فى كل العالم القديم: قوة البر وقوة البحر، وأصبح هذا الصراع كحقيقة واقعة تدور حول منطقة ارتطام كبرى بينهما ليس الشرق الأوسط إلا حلقة رئيسية فيها، وهنا بعد أن أصبحت قوة البر حقيقية تشمل كل قلب أوراسيا يمكننا أن نشير إلى صاحب نظرية معادلة الصراع بين البحر والبر السير هالفورد ماكيندر Mackinder وإلى تعبيره عن قوة البر بالهارتلاند أى قلب العالم القديم.

ولكن حتى نهاية القرن الماضى لم تكن استراتيجىة العالم القديم سوى استراتيجىة نصف كرة أساسا، ولا تبدأ المرحلة الاستراتيجية الكوكبية Global إلا حين تبدأ استراتيجىة العالم القديم تتأثر تماما بوجود العالم الجديد، وتصبح استراتيجىة نصف الكرة الشرقى جزءا لا يتجزأ من استراتيجىة الكرة كلها، وهذا لم يبدأ إلا بخروج الولايات المتحدة من عزلتها وظهورها على مسرح العالم القديم كالزعيم الجديد للقوة البحرية بعد إنجلترا (ومن قبلها كانت فرنسا) وقد حاربت القوة البحرية حربيين ضد حلقة كبرى فى منطقة الالتحام بين الهارتلاند والسواحل كانت تحاول السيطرة على الهارتلاند تمهيدا للسيطرة على السواحل: ألمانيا، ولكن انتهت القصة بأن زادت قوة الهارتلاند عن أى وقت مضى، وظلت معادلة التاريخ صراعا بين قوة البر والبحر – وإنما على نطاق كوكبى شامل تماما. وظلت سياسة الهارتلاند هى الوصول إلى البحر على حساب مناطق الالتحام والارتطام

بالضرورة - شرق أوروبا وشرق ألمانيا - البلقان - الشرق الأوسط - الصين.
وتحقق لها هذا إلا على الشرق الأوسط والعربي هذا بينما ظلت سياسة القوة
البحرية هي الاحتواء - أيضا على حساب مناطق الارتطام بالضرورة - غرب
ألمانيا - ثم سلسلة الأحلاف والنطاقات: الأطلنطي - بغداد - مانيل - فورموزا
- اليابان. ومرة أخرى يمثل العالم العربي انقطاعا في هذه السلسلة، ومرة أخرى
يعتبر هذا "فراغا" (كذا!) وليس المعسكر الاشتراكي "والعالم الحر" (كذا!) إلا الألفاظ
الدارجة للقوة البرية والبحرية بالضبط، وليست الكتلة الثالثة "أو كتلة الحياد
الإيجابي" في جوهرها الحقيقي إلا "منطقة الارتطام" بالضبط، بل ليس من الصدفة
مطلقا أن أقطاب الحياد الإيجابي هي ثلاث من أكثر أجزاء منطقة الالتحام حساسية
وخطرا - يوغوسلافيا - مصر - الهند!! بل هناك أكثر من صدفة أن منطقة
البلقان وشرق أوروبا تسمى الشرق الأوسط لأوروبا The Middle East of Europe
تأكيدا لفكرة الارتطام المتأصلة في الموقع المتوسط!.

هذه هي الصورة الاستراتيجية الراهنة، فما أشبه الليلة بالبارحة! ثم يقولون
إن التاريخ لا يعيد نفسه! إن الخطوط الرئيسية في استراتيجية العالم العربي بعد أن
خرج من الفترة المحلية هي في جوهرها واحدة، ففي المراحل الاستراتيجية
الساحلية ثم المحيطية ثم الكوكبية نجد في تكرار ملح مزمن أن العالم العربي يمثل
قوة "أمفيبية" أي برمائية. فبكتلتها القارية وبيئاتها النهرية تمثل قوة برية، وبسواحلها
العديدة الهامة وبيئاتها البحرية تضع أقدامها في الماء، فهي تجمع بين خصائص
القوة البرية والبحرية معا بكل وضوح. وقد تجلى هذا تماما أيام العرب الذين بدأوا
قوة برية وانتهوا قوة بحرية هامة، ثم أيام العثمانيين أيضا إلى حد كبير. وخلال
هذه المراحل المختلفة نجد أن حدود المعمور تتسع بالتدريج، ولكن هذه القوة
الأمفيبية تجد نفسها دائما واقعة وسط كتلة برية ما في الشرق الآسيوي وقوة أو
قوى بحرية ما في الغرب الأوربي. ونجد أن الصراع بين القوى البرية والبحرية

عملية تتكرر كما لو كانت قدرية، وتجد نفسها محصورة بينها. فإما أن تكون قوية منيعة فتمنع هذا الصراع (الحياد الإيجابي) بل وتسيطر على القوتين (كما حدث أيام العرب) فتصبح بذلك خط الاستواء السياسى فى العالم القديم، وإما أن تتقاعد وتتقاعس فنترك أرضا تصادمية عاجزة فتصبح منطقة "الرهو" السياسى بين القوتين؛ وإما أن تكون عاجزة تماما فتتقاسم أو تبتلعها إحدى القوتين فتصبح خطأ من خطوط الخمود السياسى كل ما هنالك من تطور أن أحجام القوتين القطبيتين تتزايد ونطاقات الصراع بينهما تتسع نتيجة طول مدى أو "نفس" الحركة البشرية Mobility مع تقدم الحضارة وفنون الحركة: من أبعاد محلية إلى إقليمية إلى قارية إلى نصف كروية!، وحتى أصبح مجموع القوتين معا يعادل الكوكب كله أخيرا وحتى لم تعد منطقة الشرق العربى إلا حلقة فى سلسلة متصلة أكبر هى منطقة الارتطام الجديدة، هذه هى الشخصية الاستراتيجية الكامنة الكاملة لعالمنا العربى. ولكن إلام يرجع هذا التفاوت فى مصيرها؟ هذا يرجع إلى العلاقة النسبية المتغيرة بين قيمتها كموقع وقيمتها كموضع: فموقعها الحساس الحرج الأوسط يستدعى منها أن تكون قوية راسخة فتصبح منطقة توازن؛ ولكن خصائصها الموضعية المتوسطة الثروة عامة تقعداها أحيانا عن هذه المسئولية، فتصبح منطقة ارتطام، ولقد كانت المنطقة حتى وقت قريب ضعيفة فكانت منطقة ارتطام.

ولكن الوضع الاستراتيجى الراهن يحمل بذور تطورين خطيرين فى الموقع وفى الموضع فأولا فى الموقع أخذت القوة البحرية تتمزق بالتدرج فى قطاعها الاستعمارى فى المقر الآسيوى — لضياح الهند والهند الصينية وأندونيسيا، فهذا قلل نوعا من القيمة — والأخطار — الاستراتيجية لموقع الممر العربى، ومع ذلك فيلاحظ أن ضياح المستعمرات الآسيوية نقل مركز ثقل الاستعمار إلى أفريقيا المدارية جنوب الصحراء، من الإمبراطورية الثانية إلى الإمبراطورية الثالثة، وأنه لذلك لا يزال لموقع العالم العربى قيمته كالممر الضرورى سواء من الهارتلاند أو

أوروبا، ولعل هذا يفسر الحركة الخفيفة Shift في بعض الأهمية الاستراتيجية من صحراء العرب إلى الصحراء الكبرى، من العالم العربي الآسيوي إلى الأفريقي، كما ينعكس في مشاريع ومحاولات القوة البحرية التغلغل في شمال غرب أفريقيا ومشروعات حلف غرب البحر المتوسط المزعوم، ولكن ثانيا من حيث الموضوع ظهرت فجأة ثروة غير منظورة – ثروة لها قيمة استراتيجية حيوية – البترول.. هذا – مع الفارق! – هو "بهار" الشرق الجديد – ولكن هذه المرة أصبح الممر المقر – أي أن قيمة العالم العربي كمرر ربما قلت نوعا ولكن ارتفعت كمقر بنسبة أكبر وأكبر، أو أن القيمة الاستراتيجية للمنطقة قلت كموقع ولكن ارتفعت كموضع.

ولكن إذا كان هناك استمرار تاريخي في الخطوط الاستراتيجية العامة للعالم، فإن هناك من الأدلة ما يشير إلى أننا نشهد بذور انقلاب استراتيجي خطير لا يمكن التنبؤ به تماما، وأنا على عتبة حقبة استراتيجية جديدة تماما في تاريخ الكوكب. هذه هي الاستراتيجية الذرية التي نقلت الصراع من الأرض إلى الفضاء، من الاستراتيجية الأرضية Geostrategy إلى الاستراتيجية الغازية Atmosstratagy، من المرحلة الكوكبية Global إلى المرحلة الكواكبية Planetary إن هذا الانقلاب لا شك يلغى الاستراتيجية التقليدية من قوة بر وبحر ومنطقة ارتطام، ويلغى فكرة الموقع إلى حد بعيد، ويهدد بأن يضع نظرية ماكيندر عن الثالوث الاستراتيجي في ذمة التاريخ، ولكن التجربة التاريخية تؤكد أنه ينذر أن ظهور استراتيجية جديدة يلغى القديمة تماما وفي يوم وليلة، بل تتعاصر أن لفترة طالت أو قصرت وسيتعين على القوى الصغرى خاصة لوقت طويل أن تفكر وتخطط في ظل الاستراتيجية القديمة لحد بعيد، ولهذا لا ينبغي أن ننبد نظرية الثالوث الاستراتيجي كلية، أو على الأقل ألا نتجاهل الدرس الذي تعلمه.....

فمع هذا التحفظ والحذر، يمكننا أن نتساءل ما قيمة هذا الدرس الاستراتيجي التاريخي وما مغزاه التطبيقى بالنسبة للتوجيه السياسى الإقليمى للمنطقة، ليس المرء

فى حاجة إلى بصيرة الأنبياء لنذكر أن هذا الدرس إنما هو أن الخصائص الاستراتيجية للمنطقة، سواء من ناحية الموقع أو الموضع، تجعلها عناصر قوة هائلة لها إذا كانت المنطقة قوية سياسيا، وتجعلها عناصر ضعف وتميع لها إذا كانت المنطقة ضعيفة سياسيا، وهى لا تكون قوية إلا إذا كانت موحدة توحيدا سياسيا تاما، ولا تكون ضعيفة إلا إذا كانت ممزقة سياسيا. ففى كل العصور التى لم تكن المنطقة موحدة فيها كانت كل وحداتها أو بعضها على الأقل خاضعة لقوة قطبية أو أخرى، أو على الأكثر نجح بعضها فى حفظ استقلاله بمضاربة قوة بالأخرى Stalemate أى سياسة غير مضمونة ومحفوفة بكل خطر. وعلى أحسن الفروض تمثل من وجهة نظر القوى القطبية فراغا.. والإمعان فى التمزيق السياسى الذى فرضته القوة البحرية للمستعمرة على المنطقة قام على إدراك كامل لطبيعتها الاستراتيجية الكامنة كمنطقة التحام. فهذا ماكيندر يعلن للقوى البحرية أن السبيل الوحيد إلى الاحتفاظ بالتوازن مع القوى البرية هو بصراحة تحويل منطقة الالتحام إلى أكبر عدد من الدويلات الاصطدامية لتكون درعا خارجيا للقوة البحرية. ومن ثم حدث التفتت الذرى للعالم العربى إلى ٣٧ وحدة سياسية — كانت حتى الأمس نحو ٤٠ أى نحو ضعف أوروبا!! — فمعظمها من دويلات الجيب الميكروسكوبية المصطنعة هذا عدا الجيوب المحايدة والمتنازعة والأسافين الدخيلة والسرطانية.. كل هذا بينما فى الفترة الوحيدة التى وحدث فيها المنطقة من الداخل — الفترة العربية — طوعت المنطقة القوى القطبية لنفوذها والدليل التاريخى يشير إلى أن الوحدة ضرورية اليوم عنها فى أى وقت مضى لسبب واضح، فمع تطور الحضارة وفنون الحركة البشرية زادت أبعاد الكتلتين القطبيتين بإطراد أى أن الأخطار المحدقة تتضخم بإطراد عنيف وأقل ما يمكن لمنطقة الالتحام إزاء هذا هو أن تتكتل فى وحدة كاملة لنتناسب مع هذه الأجرام المتزايدة على الأقل كضرورة تطورية! فالوحدة إذن ضرورة استراتيجية — جغرافية.. وليست متعة ولا أبهة سياسية هذا

واجب المنطقة نحو نفسها أولاً. إن على جميع أعضاء منطقة الالتحام فى العالم القديم واجبا نحو البشرية لا يقل خطرا وإلزاما عن واجبها نحو نفسها: هو أن تتحول إلى "كتلة ثالثة" فعالة تمنع مصير العالم من أن يتحدد بالصراع بين القوتين القطبيتين وحدهما، فتصبح طرفا ثالثا فى معادلة توازن القوى الجغرافية فى العالم، خط استواء سياسى حقيقى بدلا من منطقة رهو سياسى، تصبح بمثابة "جبروسكوب" للتوازن الاستراتيجى العالمى بدلا من منطقة ارتظام والتحام، تصبح "ستارا حريريا بدلا من "ستار حديدي" وليس من سبيل إلى هذا إلا بالقوة — بالوحدة القصوى بين أى قطاع متجانس فيها والعالم العربى أبرز وأخطر حلقة فى سلسلة المنطقة يصدق عليها هذا التخصيص.

ولكن — قد تتساءل أنت — إذا كانت الوحدة ضرورة إقليمية، فهل هى ممكنة إقليميا؟ إن الوحدة إذا كانت ضرورة جغرافية، فإنها كذلك حقيقة تاريخية، فلقد توحد الإقليم توحيدا تاما فى الفترة العربية، كما وحد ولكن فى ظل الاستعمار التركى، فهل من الممكن أن يعيد التاريخ نفسه — مع ملاحظة الفارق الزمنى؟ الواقع أن الفارق الزمنى يجعل الوحدة أكثر إمكانية اليوم عنها فى أى يوم مضى، فأولا يلاحظ أن حجم الوحدات السياسية العادى قد زاد على مر العصور واتجه عموما من الضيق إلى الاتساع — لأن الثورة الهائلة فى وسائل المواصلات والنقل زادت جدا من مدى حركة الإنسان Mobility وألغت المسافات واختزلت عنصر الزمان فانكمش المكان. فقيمة كثير من العوامل الجغرافية كعوامل فصل تضاعلت مع المواصلات الحديثة، وتحولت إلى عوامل وصل، ويكون شذوذا وعجزا حقا أن حركة الجمل والحصان يمكن أن توحد العالم العربى من الفارسى إلى الأطلسى وتعجز عن ذلك الحركة الميكانيكية الحديثة! ولئن كان من نقط ضعف الدولة العربية الإسلامية وعوامل تفككها وانهارها شدة تراميها من الشرق إلى الغرب بحيث كان لها طول. ولم يكن لها عرض أو عمق حتى تداعت وتمزقت من فرط

انسيانها إلى دويلات أو خلافت ثلاث أو أربع، فإن نقطة الضعف هذه انتهت الآن نهائيا مع عصر النقل الحديث ثانيا نلاحظ أن قوة الرجال Manpower والموارد التي ثبت أنها كانت في النهاية من عوامل ضعف وانحلال الدولة العربية القديمة نظرا لإمكانيات موضعه المتوسطة القوة، ولم تعد موجودة في العالم العربي اليوم، فلقد تضخم عدد السكان عن الماضي تماما، وأنت إمكانيات البترول كثرة أو كثرة موضعية لا مثل لها في تاريخ المنطقة، بحيث زادت إمكانيات المنطقة من الموارد وقوة الرجال لدرجة تؤهلها للقيام بدورها الاستراتيجي الاستقلالي إذا توحدت. فأنت ترى أن الوحدة العربية ضرورة جغرافية وحقيقة تاريخية، فهي تطور خلاق لا بد أن ينجح لأن ما كان التاريخ أباه والجغرافيا أمه لا يمكن إلا أن يكون من صنع الإله!.

الوحدة العربية بين مقوماتها ومعوقاتها^(١)

هى بعض نقاط أو ملاحظات نود بها بعضا من التوضيح الهادئ لعدد من مفاهيم القومية والوحدة العربية، وصولا إلى بلورة أدق وأشمل للفلسفة العامة التى ننظر بها إلى هذه القضية الحيوية، ونحن لا نشك فى أن أى عربى تقدمى مخلص حين ينظر إلى الوحدة العربية الكبرى فإنما ينظر إليها على أنها قدس الأقداس فى محراب السياسة القومية بل وقد يتخذ منها كعبة علمانية يهوى إليها فواده وينبض بها ولها عقله وقلبه.

وكذلك لسنا نعتقد أن هناك الآن اختلافات جوهرية أو خطيرة على الأوليات فى حيثيات القضية — أو هكذا ينبغى — فالكل يكاد يجمع على أن الوحدة ضرورية وممكنة: ضرورية لأنها قدر ومصير، مصلحة وسلامة، وممكنة لأنها انبثاق طبيعى وحقيقة موضوعية فى ذاتها تقع خارج عقول المنقذين أو تصورهم الفكرى قبل أن تقع داخلها، مثلما تسبق نشاط السياسيين وجهودهم.

وإنما قد يأتى الخلاف أحيانا بعد هذا من اختلاف المنظور أو الفلسفة التى يقترب بها هذا المتقف أو ذاك من القضية متأثرا فى ذلك بأرضيته العلمية أو حصيلته التخصصية وهنا — كما حدث بالفعل — قد ينشأ سوء الفهم حول دلالة لفظ أو مغزى كلمة، وهنا بالتالى يكون الرد ببساطة فى وضوح الفكر والتحديد والتعريف الدقيقين.

غير أن هناك خلافا أهم من هذا وأخطر، وأعنى به الخلاف بين المثالية الجامعة المجنحة والواقعية الموضوعية الصلبة. فالأولى من فرط حماسها وعنفوان حرارتها واندفاعتها — التى لا تثريب عليها فى ذاتها — تتعرض لخطر الغموض

^(١) مجلة الكاتب - العدد (٥٩) - فبراير ١٩٦٦ م.

الصوفى أحيانا أو الانفصال عن الحقائق أحيانا أخرى أو التردى فى التناقضات الذاتية فى بعض الأحيان.

والثانية لعمليتها متهمة بالتحفظ والحرص والحذر الذى قد يؤول - خطأ بالتأكيد ما دما قد افترضنا وحدة المبدأ الوجودى القمى - بالتمسك بالأمر الواقع، واقع التجزئة والتفتت.

وصميم الأمر الذى نود أن نتخذ منه نقطة ابتداء لتبديد هذا الغموض وهذا التناقض هو أنه ما من وحدة سياسية على أى مستوى كمى أو كیفى، عمقا أو اتساعا، إلا وتتنظم قدرا ما لا مفر منه من "المساومة" بين عوامل وصل وعوامل فصل، وإنما الأمر بعد هذا هو تقييم كل من هذه السوالب والموجبات، فتضع هذه فى كفة وتلك فى الكفة الأخرى من الميزان، فأما الانفصاليون ودعاة التجزئة فهم الذين يغلبون عوامل الفصل بغير حق أو عدل، وأما الوجوديون فيرجحون عوامل الوصل، ومعنى ذلك أن هناك دائما مجالا للهوى والانحراف، للتعصب أو التحمس، للجنوح أو الجموح، وفى كل الحالات يصبح التقييم الموضوعى الرشيد علميا هو المحك الأخير والفيصل النهائى.

وليست الوحدة العربية فى هذا ببدع، فهى - كترجمة تطبيقية سياسية لفكرة أو مبدأ القومية العربية - تجد مقوات أساسها تتأرجح بدرجات متفاوتات وبالرغم منها بين عوامل الوصل والفصل، وتتعرض من هنا وهناك لحركات الشد والجذب والمد والجزر، فإذا بها تتحول ظاهريا من مقومات للقومية إلى معوقات لحركة الوحدة، وبين هذا وذاك ينفذ أعداء الوحدة من رجعية محلية واستعمار أجنبى إلى مضمونها بالتجريح والتعريض أو التخريب، ومن هنا تأتى البلبلة الفكرية أحيانا والتضارب الحركى أحيانا أخرى، وقد يختلط الأمر على الوجوديين المخلصين أنفسهم حتى لقد تتعثر حركة الوحدة على أيديهم هم أنفسهم من جانب وبين أقدام

أعدائهم فى الداخل والخارج من جانب آخر، وما نحسب إلا أن واقع قضية الوحدة اليوم تعبير ملموس بدرجة أو بأخرى عن هذه الحالة.

وفى رأينا أن التقييم والوزن الموضوعى السليم للموقف هو صمام الأمان والبوصلة الهادية التى تعيد الاتجاه الصحيح إلى الحركة، فالقول بأن عوامل الوصل داخل الوطن العربى مكفولة مائة فى المائة وتنفى بذلك كلية أو تلغى عوامل الفصل، دعوى قد تضر بالقضية، تماما مثلما تهدمها دعوى الانفصالية التى تعمى عن عوامل الوصل وتضخم عوامل الفصل كما لو بميكروسكوب وميكروفون معا.

ونحن لا نتردد لحظة فى أن نقرر بكل تأكيد أن الدراسة العلمية المستأنية، أمينة ومخلصة، تجعل الغلبة المطلقة كل الغلبة لعوامل الوصل، ولا تترك عوامل الفصل إلا هامشا منزويا هزيلا وباهتا، ولكن أن نغفل عن طبيعة هذه المعادلة الناقصة فهذا ما يفتح الباب فعلا لأعداء الوحدة بالتخرصات المكثوبة والدعايات المدسوسة والتأمرات التحتية الخبيثة والفوقية السافرة، بينما أن الإدراك الواعى الصحى بها جدير فى المستقبل لا بتحقيق الوحدة على أسس وطيدة راسخة فحسب، وإنما بأن يمتص بعدها كذلك عوامل الفصل الثانوية تلك بالتدرج ويحولها إلى حساب الوحدة رصيذا واحتياطيا.

فى هذا الضوء وعلى هذه الأسس، لن نتقدم هنا لنناقش كل مقوم وركن من قواعد القومية العربية والوحدة، وإنما سننتخب مقوما واحدا جنريا نركز عليه البؤرة هو وحدة الأرض لنقيم مغزاها بالنسبة إلى الوحدة، ما لها وما عليها، وجوانب قوتها ومواطن ضعفها، ولنضع أيدينا على احتمالات التناقضات الفكرية داخلها ومؤشرات العمل الإيجابى إزاءها.

وحدة الأرض:

"كل دولة فهي قطعة من الأرض وقطعة من البشرية" هكذا – فى جملة اختزالية مركزة – يقول الجغرافى الألمانى فريدريخ راتزل فى تحليل عناصر الدولة، ولكن الغريب فى أمر الشق الأرضى أن البعض يمنحه أهمية كبرى فى كيان الدولة أو القومية وذلك باعتباره الوعاء الطبيعى أو البيت الجغرافى، بينما يبلغ البعض الآخر فى إهماله وعدم الاكتراث به بحسبانه العنصر غير العضوى وبالتالي الخامل السالب غير الفعال فى مركب الدولة، وبين هذه المغالاة واللامبالاة لم يكن غريبا أن ينشأ شيء من سوء فهم أو أن يتكاثر فى الموضوع بعض من أو هام العوامل بل أكاد أقول من أو هام الخواص أحيانا.

ولوحدة الأرض، من زاوية القومية التى تقوم عليها، بعدان واضحان بما فيه الكفاية: وحدة الامتداد أو التماسك بمعنى أن يخلو الوطن من انقطاع أرضى حاسم فيه، ووحدة التجانس أو التماثل بمعنى أن تتشابه أجزاء الوطن فيما بينها طبيعيا بحيث تمثل وسطا بينيا متشابهها وموحدا.

وحدة الامتداد:

ونبارد على الفور فنقول إن النوع الأول من هذه الوحدة لا يشكل قضية خلافية ذات بال فى الوطن العربى الكبير، حقا قد يكون الوطن العربى بفعل الصحراء رداء فضفاضا بعض الشيء بالنسبة إلى عدد السكان، حيث يزيد عن مساحة أوروبا ويمثل حين الوحدة ثانى دولة فى العالم من حيث المساحة بعد الاتحاد السوفيتى، بينما يقل سكانا عن خمس الأولى أو نصف الثانى.

ولكن عالم العرب على ضخامته رقعة أرضية متصلة تخلو من أى انقطاع هام يعوق الترابط والتواصل بين أركانه، وليس البحر الأحمر – عمليا ومن الناحية الوظيفية – إلا خدشا يسيرا نسبيا على صفحة هذه الرقعة. وعلى أية حال، فأنت

تستطيع نظريا أن تنتقل من أى نقطة فى الوطن الكبير إلى أى نقطة فيه برا، ولا عبرة هنا بالعائق الصهيونى العارض الذى هو لا شك إلى زوال محتوم.

ومن الناحية الأخرى فإن هذه الرقعة تمتاز بحدود طبيعية حاسمة بما فيه الكفاية لأن تبرز وتبلور كيانه مثلما تحميه، ولكن دون أن يعزله ذلك عن الأسرة البشرية الكبرى أو أن يحول بينه وبين التعامل والتبادل معها، فعدا الحدود السواحل، لن تجد على أطراف العروبة إلا جبالا شماء فى الجناح الآسيوى أو صحارى شاسعة فى الجناح الإفريقى.

غير أن هذه الوحدة الأرضية الشكلية تعود على المستوى الحيوى والعمرانى لتتحول إلى انقطاع واضح، فالأمة العربية كما هو معروف لا تنتشر على صفحة هذا الوطن الكبير انتشارا غطائيا عالميا، وذلك لغلبة الصحراء على السواد الأعظم منه، وإنما هى تتركز بعنف وصرامة فى قطاعات شريحية محدودة منه لا تزيد كثيرا فى مجموعها عن كسر متواضع من مساحته الكلية.

ويمكن — تبسيطا — أن نحدد نمط العمران العربى فى هيكله الأساسى فى حلقة متصلة بدرجة أو بأخرى تحيط بالجزيرة العربية وتشمل سواحلها المأهولة ابتداء من الحجاز واليمن ثم الجنوب العربى، ومنه تستدير لتجمع إمارات الخليج مرة بعد ذلك بالهلال الخصيب فى العراق والشام، ثم يأتى وادى النيل مصر ليغلق الدائرة، ويكمل الصورة نراعان قويتان جنوبا فى السودان وغربا على طول ساحل البحر المتوسط لتشمل شريط ليبيا ثم جزيرة المغرب العربى الكبير.

فالمعمور العربى إذن يتألف أساسا من عقد متصل الحلقات أو منفرد الحبات بدرجة أو بأخرى، من مجموعة من "الجزر" البشرية فى بحر الرمال أو بالأحرى بين بحر الرمال وبحر الماء، والكل أشبه شىء بأرخبيل عمرانى كبير. إن الصحراء هى فى التحليل الأخير عامل الانقطاع الرئيسى فى مورفولوجية الأمة

العربية، ولا جدال في أن انقلاب المواصلات وثورة النقل الحديثة تختزل هذا الانقطاع بل تكاد أن تلغيه، ومع ذلك تظل كثافة التفاعل وتواتر الاتصال وتدفق الحركة بين أعضاء الجسم العربي أخف مما كان يمكن بغير هذا الفاصل.

هل يقلل هذا، في النهاية، من الوحدة الأرضية للأمم العربية؟ كلا على وجه التحقيق، فلا زالت شبكة المواصلات الحديثة في دار العرب تترك الكثير في مجال النمو والتوسع. ومن الممكن في ظل وحدة عربية شاملة أن يتجه التخطيط القومي إلى ملء الفجوات والانقطاعات الحرجة في هذا العقد بما يمنحه المزيد من الترابط العضوي المتصل وذلك بتكثيف العروبة فيها، ومثال هذه الثغرات نجدها في سيناء بين مصر والشام، وفي إقليم مريوط بين مصر وليبيا، وفي الجزيرة العليا بين سوريا والعراق.. إلخ.

ولقد يمكن في معنى أن يذكرنا المعمور العربي الفعال بدولة كإندونيسيا فكل من العالم العربي وإندونيسيا يتشابه في الامتداد بالغرض وفي عدد السكان. فيتراعى كل منهما بين الشرق والغرب نحو ٥٠٠٠ - ٦٠٠٠ كليو متر في المتوسط، ويتراوح كل منهما حول المائة مليون نسمة. وأخيرا يتألف كل منهما عمرانيا من عدة "جزر" حقيقية أو مجازية. ولكن التشابه ينتهي عند هذا الحد. فإندونيسيا مقطعة فيزيقيا وأرضيا بالفاصل المائي، ولكن الصحراء وإن خلت أو خفت من العمران فإنها تظل تلحم جزر العالم العربي ببعضها البعض بحيث لا تؤثر على التماسك والتواصل الوثيق داخل بيت العرب.

وحدة التجانس:

هذا فيما يتعلق بوحدة الامتداد. ولكن يبقى الجانب الآخر من الوحدة الأرضية وهو وحدة التجانس. هنا يفتح الباب حقا لاحتمالات التأويل والخلط. فما دما ننشد الوحدة القومية، فينبغي أن نبحث عنها - هكذا يتصور البعض - في البيئة

الطبيعية والرقعة الجغرافية. بل حدث بالفعل أثناء الوحدة السورية – المصرية أن حاول بعض الكتاب أن يبحث في غمرة الحماس الدافق عن تشابه جيولوجى بين الإقليمين!

ولكن الواقع الطبيعى – وأسفاه – لا يستجيب لحماسنا ولا لبحثنا. فإذا ما افتقدنا التجانس الطبيعى المطلق على مستوى الوطن العربى. وتكشفت لنا بالضرورة والواقع فروق جغرافية واختلافات إقليمية، إذا ما تبلورت بعض هذه الفروق والاختلافات فى "شخصيات إقليمية" متفردة أو متميزة من حيث عبقرية المكان بدرجة أو بأخرى، عد هذا فى حالة قطر مثل مصر تأكيدا للمصرية" فى وجه العروبة وتشبثا وانغلاقا بالوطنية المحلية الضيقة فى وجه القومية العربية المشرقة المتفتحة، وعد هذا بصورة ما سعيًا واعيًا أو غير واعٍ إلى التفرقة والتمزيق ولا نقول تخريبًا لمقوم جوهرى من مقومات العروبة والوحدة! ولا شك أن مثل هذه الفلسفة الفكرية والتخرجات السياسية تستحق وقفة طويلة ومناقشة عميقة.

إنها إذن قضية المشابهات والفروق الجغرافية بين قطر وآخر من الأقطار العربية، قضية التفرد والتجانس، أو قضية الخصوصية والعمومية، والمطلوب إذن ممن يتصدون لمثل هذه النواحي من الدراسة أن ينقبوا عن أوجه الشبه وتأكيداتها والضغط عليها، ونكاد نضيف أن المفهوم لذلك منطقيا وضمنيا أنهم مدعوون كذلك إلى إهمال أوجه الاختلاف الطبيعى إن أمكن، فكلما كنت وحدويا طيبا كان من الطبيعى أن تنقب عن التجانس الطبيعى داخل الوطن الكبير وتبرزه تجسيما وتضخيما، وإن أمكنك أن تغفل الفروق وتعمم التفرد المكانى فذاك خير وأجدى وحدوية..

خذ مصر مثلاً، حين تنظر إلى الوادى الواحىّ ممدوداً بين الصحراوين
المجدبتين وتعتبر دوره التاريخى فى توجيه نشاط السكان وبعض معتقداتهم القديمة،
وحين تتطلع إلى السماء الزرقاء الصافية وما عسى قد أوحى به من روح المرح
والانبساط ومن فن العمارة المفتوحة، إلى آخر ملامح الوادى والمصريين، فأنت
تفترض تفرداً لا وجود له من عبقرية المكان لأن مثل هذه الملامح يمكن أن نجدها
خارج مصر: فثمة وجوه الشبه بين أرض مصر والعراق، والوطن العربى الكبير
ليس إلا وديانا خضراء أو واحات بين صحارى مقفرة، وزرقة السماء تشمل العالم
العربى جميعاً، ومثلها وأكثر منها تفعل العمارة الإسلامية.. إلخ وبالتالي فأنت تنتهى
إلى "مصرية" أدخل فى متهافت الغيبية وشطحات الخيال، ترى بالوهم والادعاء ما
ليس هناك..

هذا باختصار شديد هو مفهوم بعض المثقفين لقضية وحدة الأرض من حيث
مغزاها السياسى والقومى، وردنا على هذا الموقف أن هذا المنطق ينبع من
مفهومين محوريين نخشى أنهما بحاجة إلى أكثر من إعادة نظر. أولهما حقيقة
المشابهات والفروق الطبيعية بين أجزاء العالم العربى، وثانيهما مغزى هذه
المشابهات والفروق الطبيعية بين أجزاء العالم العربى، ومغزى هذه المشابهات
والفروق بالنسبة إلى الوحدة السياسية.

حقيقة الوحدة والتنوع:

ولعل من الخير أن نبدأ مناقشتنا للمفهوم الأول ببعض أمثلة نوعية قبل أن
نحاول أن نرسم صورة كاملة للتنوع والوحدة الطبيعية داخل الوطن الكبير، ولتكن
المقارنة بين العراق ومصر أول الخيط. ولا يمكن حتى لمبتدئ فى الجغرافيا أن
يجهل أو يتجاهل التشابه الجذرى الأسى بينهما، فمن الأوليات فى هذا العلم أنهما
نموذجان مثاليان – إلى درجة الكلاسيكية – للبيئة النهرية الفيضية بكل ما تحمل

هذه من تركيب مورفولوجى وأنماط اقتصادية وإنتاجية وحيوية، ولكل ما قد يترتب على ذلك بدرجة أو بأخرى من مشاكل فنية وسمات اجتماعية فى الحياة اليومية، وربما من نظم سياسية وتطورات تاريخية.. إلخ.

إن كلا منهما واحة أو بالأدق شبه واحة طويلة ممدودة تحتل حوضا بين جبال وصحارى، ومستنقعات برارى الدلتا المشبعة عندنا تقابلها أهوار وصرافى شط العرب الإسفنجية فى العراق، ولتأنا السوداء الغنية يناظرها "السواد" القديم فى دلتا الرافدين، وصعيدنا الدقيق الذى يزداد اختناقا بين التلال كلما صعد جنوبا يكرره شقا الدجلة والفرات اللذان يزدادان اختناقا وغورا كلما صعدا شمالا.

وهناك بعد هذا بالفعل تناظر وتوازٍ وأحيانا تماثل بين تاريخ العراق ومصر قديما وحديثا، ابتداء من الطغيان الأوتوقراطى والإمبراطورى عند الفرعونية وعند بابل وأشور، إلى قوة التنظيم البشرى فى "المجتمع الهيدرولوجى" مجتمع زراعة الرى وتل القرية ونواة الكهنة وفنون الهيدرولوجيا والترع والأقنية والمساحة والفلك وفنون الكتابة والتقويم وحياة المدن ومجتمعات التجار والحرفيين.. إلخ. ومن المرجح – دون ما حتم جغرافى – بعد كل هذه التشابهات فى الوسط الطبيعى والوسط البشرى أن تتقارب الأمزجة والطوابع الشعبية ونمط الحياة بقدر أو بأخر.. إلخ.

حسنا، ماذا إذن؟ إذا كان من الحق والحقيقة أن نذكر هذا التشابه الأسى بين القطرين العربيين الحميمين والعريزين، فإن من الموضوعية أيضا ألا نغفل عن فروق قد تأتى فى المرتبة الثانية أو حتى الثالثة، ولكن بغيرها لا تكتمل الحقيقة الواقعية، لا سيما إذا كانت ستتربط عليها بعض فروق فى الملامح البشرية والتوجهات التاريخية.

فإذا كانت مصر تتجسد وتتكثف بصرامة ولهفة حول النيل، فإن العراق أرض الرافدين وبلاد النهرين أوسع رقعة وأقل تماسكا وتكاثفا، فهو مساحة حيث مصر كثافة، ومن ثم كان نسبيا أقل وحدة في المجال السياسي عبر العصور وشهد في تاريخه تفككات وانقسامات إقليمية أكثر مما عرفت مصر، أو بين الشرق والغرب حين لم تعرف مصر إلا المركزية المطلقة والدولة الموحدة، حتى في وجه الاستعمار الأجنبي، خضعت مصر ككل أو لفظته ككل، بينما عرف العراق في تاريخه مراحل سقط فيها جزء دون آخر.

وإذا كانت مصر واحة صحراوية، فإن العراق واحة استبسية، بمعنى أن الصحارى التي تغلفها صحارى مخففة لا تخلو من غطاء عشبي يمكن للحركة إن لم يكن للحياة، بحيث كانت الصحراء عاملا موجبا كل الإيجاب في تاريخ العراق في الوقت الذي كان دورها سلبيا في تاريخ مصر، مثلا كان العراق دائما – ويظل – يضم بين جنبيه قطاعا هاما وخطيرا من الرعاة الرحل الذين يمثلون عنصرا من عدم الاستقرار السياسي ونواة قبلية محافظة اجتماعيا، ودور "العشائر والشيوخ" في مشاكل التحول الاشتراكي والوطني في عراق اليوم هو موضوع دارج من موضوعات الأحداث الجارية لا يعرف له مثل في مصر.

أهم من هذا أن الصبغة الاستبسية لشرنقة العراق المغلقة جعلته أسهل دخولا للغزاة والهجرات من مصر، وبالتالي فسجد تاريخه أكثر قلقلة وتقطعاً وهزة، وتركيبه البشري أحفل بالأقليات والدخلاء من مصر، وحتى اليوم ينعكس هذا الوضع على كيان العراق السياسي والاجتماعي حيث يواجه أكثر من مشكلة من مشاكل الأقليات. ولكن هذا – للدقة – يرتبط أيضا بعامل خارجي، وهو ما نقلنا إلى فارق آخر له خطره القائم بنفسه، ونعني به الموقع.....^(١)

^(١) يوجد سقط في هذا الموضع لقطع في المقال.

خذ الإطار الجغرافى مثلا، مصر نهر واحد ووحيد ولكنه من مقياس ضخيم على أقل تقدير، أما العراق فنهران اثنان كل من مقياس لا يقارن بالنيل، أما الشام فشبكة ممزقة من أنهار متواضعة على أكثر تقدير، وبعضها تكاد لا تراه على الخريطة بالعين المجردة، ولكن عددها يقدر بالعشرات، مرة أخرى: مصر واحة طولية متواصلة لا انقطاع فيها ابتداء من جبل السلسلة حتى "قم البحر"، بينما يتألف العراق فى الحقيقة من واحتين طويلتين متجاورتين ولكن فى غير التحام، أما الشام فموازٍ من الواحات الضئيلة الانخفاضية تتباعد فى بحر من الرمال وموج من الجبال..

حتى مشاريع الري والترع والخزانات والسود – الهيدروليكا الصناعية باختصار – تكرر بأمانة نمط الهيدرولوجيا الطبيعية، فالترع والخزانات المصرية قليل عددها ضخمة أحجامها، أما فى الشام فنمة شبكة لا حصر لها إلا أنها نفضية أو رقعية من مقياس ضئيل، وفى المنزلة بين المنزلتين تأتى منشآت العراق، حتى المحاصيل الزراعية فى الحقل تتبع نفس النمط فى خطوطه العريضة: فبينما يطفى فى مصر محصول رئيسى كاسح كالقطن، لا تكاد سوريا تعرف محصولا بارزا بصورة حادة وإنما قائمة مطولة متكافئة من محاصيل ثانوية، ومرة أخرى يأتى العراق فى موقف وسط تقريبا.

أبعد من هذا: يتفق للمصادفة الجيولوجية البحتة، أن تمتاز مصر فى ثروتها المعدنية بعدد قليل محدود من المعادن التى تنتج أو تكمن بكميات معقولة، بينما يكاد الشام يكون نموذجا كلاسيكيا فى الكتب المدرسية على الإقليم الذى يملك قائمة مرهقة من معادن لا تزيد رصيذا أو إنتاجا عن مجرد عينات! وفى وضع وسط بالتقريب يقف العراق.

خذ الجانب البشرى الخالص، وستجد للغرابية والدهشة نفس المعادلة الإقليمية! مصر كتلة رصينة رصيفة من التجانس البشرى لا تعرف من الأقليات إلا أقلها، فليس ثمة أقليات جنسية (عرقية) ولا لغوية إطلاقاً.

والقليل من الأقليات هي الأقلية الدينية (القبطية) وهي أقل نسبة في الأقطار الثلاثة (٨%)، وحتى هذه الأقلية موحدة في كنيسها كطائفة، بينما لا تعرف القاعدة المسلمة مذهبية أو تشيعاً.

أما العراق فيعاني من الثنائية القومية حيث يؤلف الأكراد أقلية هامة تصل إلى ١٦% من السكان. بينما تعاني الأغلبية العربية بعد هذا من ثنائية أخرى غير مفهومة إلى حد كبير إلا على ضوء مؤامرات الاستعمار وهي ثنائية السنية في الشمال والشيعة في الجنوب.

فإذا ما انتقلنا إلى الشام وجدنا — مع الأسف — ركاباً من الأقليات المرصعة كاليفسساء، دينية وقومية على السواء، وقد تصل هذه الأقليات إلى نسب خطيرة تترك بصماتها عميقة على الحياة السياسية واليومية، كما أن كل أقلية رئيسية تتمزق بدورها إلى عدد أكبر من الطوائف والفرق والشيوع.. إلخ.

وليس غريباً بعد هذا أن نجد الاستقرار الراسخ سمة مصرية أكيدة بينما تضطرم الحياة السياسية وتضطرب كقاعدة في الشام؛ وقد تقور وتمور في العراق بين الحين والحين.

وقد يبدو غريباً أن نأخذ مثلاً بسيطاً من الحياة اليومية هو الصحف ولكن الأغرب أن نفس المعدلة ستبرز من جديد: قلة راسخة من وحدات قوية فعالة؛ ومظاهرة" صاحبة لا حد لها من صحف متواضعة التوزيع والنفوذ في الشام، بينما يأتي العراق وسطاً بين الطرفين، وهل ترانا ندفع بالاستقصاء والاستقراء إلى أبعد من حدوده السلمية إذا قلنا إن الثورة والثورية، كظاهرة سياسية تتعلق بالاستقرار أو

عدمه، تكرر نفس المتتالية: فمنذ الاستقلال عد في الشام مثلا حوالى ١٥ ثورة
وانقلابا فى ١٥ سنة، مقابل ثورات ثلاث فى العراق؛ وثورة وحيدة فى مصر!

حسنا ماذا نريد أن نقول؟ لسنا نقصد للحظة أن نؤكد الفروق الطبيعية والبيئية
بين أقطارنا العربية لنطمس معالم التشابه بينها، ولكننا نقول إن ثمة فروقا، وليس
يجدى فى مواجهتها — علميا أو قوميا — منطق "لا أرى، لا أسمع، لا أتكلم" فنحن
حين ندفن رعوسنا فى الرمال تحت وهم تجانس أو بالأحرى "تجنيس مبتسر
مصطنع، فما أfdح الثمن الذى يمكن أن ندفعه عمليا ووحديا وعلى سبيل المثال،
فمن الثابت أن الانتقال الآثم على الوحدة السورية — المصرية الرائدة وجريمة
الانفصال حدثت بفعل البورجوازية والإقطاعية الرجعية السورية كرد فعل أو كثورة
مضادة ضد اشتراكية الوحدة التقدمية. ولكننا لم نقف لتتساءل لماذا استطاعت قوة
البورجوازية والإقطاعية أن تقف فى وجه الاشتراكية فى سوريا بينما اندحرت من
قبل فى مصر؟ من المحقق أن هذا يرجع — من بين ما يرجع — إلى أن دور
التجارة وحرف الوساطة والنقل والسمسة.. إلخ فى الاقتصاد السورى كان دائما
أقوى منه فى مصر نسبيا بكثير؛ والأرقام توضح أن نسبة المشتغلين بالحرف الثالثة
(التجارة والخدمات) فى سوريا هى تقليديا من أعلى ما فى المجتمع العربى، ومن
ثم فجسم بورجوازية المدن والليبرالية والإقطاع أقوى حجما ونسبة؛ ونفوذ على
الاقتصاد والسياسة كقوة محافظة رجعية (تذكر الشركة الخماسية!) أشد وأخطر منه
فى كثير من الدول العربية الأخرى، ومن هنا كان جزء من شرسته فى مواجهة
اشتراكية الوحدة والوحدة ذاتها من بعدها.

ديموغرافية العواصم الإفريقية⁽¹⁾

للعواصم جاذبية خاصة، لا أقصد على السكان أو الصناعات، ولا على المرافق أو الخدمات فحسب، وإنما كذلك من ناحية البحث البحت على أصحاب الجغرافيا وغيرهم من "الباحثين في المكان"! والعواصم في الجغرافيا أرض مشتركة بصفة خاصة بين الجغرافي السياسي وجغرافي المدن، يطرقاتها بنشاط أكثر من عادي، ولعلنا لا نغالي إذا قلنا إن أكثر المونوجرافات - الدراسات المنفردة - التي وضعت في جغرافية المدن بل وفي اجتماع المدن انصرفت إلى العواصم ابتداء من نيويورك العملاقة حتى مدينة الفاتيكان "الذرية"! أما في الجغرافية السياسية فالعواصم صِنُو الحدود: يكاد كلاهما يتناظر ويترابط لا في الواقع السياسي فقط وإنما أيضا يتواكبان في الدراسة والاهتمامات الأكاديمية، ويكفي أن نتذكر أن جغرافيا كبيرا مثل هوبتلزى في عمله الفذ "الأرض والدولة" اتخذ من العاصمة محورا حيويا لدراسة الدولة دراسة جيوبوليتيكية⁽¹⁾ كاملة.

والعواصم السياسية في إفريقيا، ربما أكثر منها في أي قارة أخرى، تلعب دورا خطيرا جدا في حياة القارة الزاخرة، فهي لا تمثل قمم تطورها وأبرز مرتفعات اللاندسكيب الحضاري فيها فحسب، وإنما هي أيضا أكبر حقول للتجارب الحضارية وأخطر معامل اجتماعية في القارة، فالعواصم الإفريقية هي أكبر تجسيم لعملية الاحتكاك الحضاري Acculturation بكل ما تحمل هذه التجربة من معان ونتائج. إنها بؤرات للتطور الحضاري وللتحضر، مراكز استقبال وإرسال وإشعاع ثقافي، ولكن أيضا مشاتل للتخمير السياسي ومواطن للقومية؛ بوتقة للانصهار الاجتماعي melting-pot وذوبان القبليّة detribalisation، ولكن أيضا جبهة للاصطدام

⁽¹⁾ مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٦) - العدد (١) - ديسمبر ١٩٦٢م.

(1) Derwent Whittlesey, Earth & State, Wash., 1944.

الجنسى — إلى كل هذا كان تطور العاصمة الإفريقية وكان دورها، ولا مفر لنا بهذا من أن نعدها أبرز بصمات أصابع أوربا فى إفريقيا، بل هى أكثر من أى أشر أو إرث حضارى آخر للغرب فى القارة تعد بحق — أردنا أو لم نرد — "أوربا فى إفريقيا".

وإذا كانت خطوط المواصلات السلوكية واللاسلكية وطرق التجارة عبر البحار هى "الحبل السرى" بين القارتين فإن العاصمة وحدها فى أغلب البلاد الإفريقية هى "البسرة" التى تربط بين الوليد الحضارى الجديد وبين ما لا بد أن نسميه للأسف وبالضرورة بالحضارة الأم الأوروبية. وإذا كانت الحضارة الإفريقية الجديدة حتى الآن حضارة مستعارة أو خلاسية، فإن هذا الكيان المهجن يصل إلى مداه فى العواصم، فهى نقط التماسك الحقيقية الحرجة بين عالمين، وهى لهذا لا تمثل كائنات متجانسة مستقرة تماما بل مخلوقات خلاسية مضطربة — Pseudomorph بتعبير شبنجلر⁽¹⁾ هذا نجده فى تركيب السكان سواء من حيث القومية أو الجنس أو السن، ونجده فى تركيب المدنية سواء من حيث البناء الفيزيقي أو الطبوغرافيا الاجتماعية، ولكننا فى كل هذه العناصر ينبغى أن نميز بوضوح بين نطاقين: إفريقيا الشمالية والمدارية، ثم بين نطاق انتقالى بينهما، إفريقيا الشمالية أو العربية لم تستعر عواصمها أو مدنها من أوربا بل العكس صحيح تاريخيا، ولهذا فآثر الحضارة الأوروبية المتدخلة وإن كان ثوريا إلا أنه يأتى فى المحل الثانى، أما فى إفريقيا المدارية لا سيما جنوب الصحراء فالمنطقة بكر مُدُنِيًا، وعواصمها ككل مدنها وارد حضارى أوروبى بحت وعنصر أولى طارئ فى اللاندسكيب، وفى ضوء هذه المؤشرات العريضة يمكننا أن نحلل تركيب العاصمة الإفريقية، والعاصمة الإفريقية بطبيعة الحال تشارك مدن القارة الكبرى فى ملامح كيانها الحضارى وتكوينها المدنى و السكانى، ولكننا يمكن أن نقول إنها تنفرد بينها خاصة بشدة تبلور هذه

(1) Oswald Spengler, Dr Untergang des Abendslandes, Junchen, 1922.

الملاحم مما يجعلها دائما أكثر تعبيراً بطريقة أو بأخرى عن الكيان القومى وروح الدولة، ولهذا كله يبدو غريباً حقاً أن دراسة العواصم الإفريقية لم تنل اهتماماً كافياً رغم دورها الحيوى هذا، ونحن فى الحقيقة بحاجة إلى عمل جماعى لمسح هذه النقط الحرجة فى كيان القارة، وما نحسب إلا أن هذا عبئنا نحن الجغرافيين الإفريقيين "الأفريقيين" وفى هذا المقال لن نعرض فى ضوء هذه الشخصية القارية العامة إلا لعنصر واحد هو سكان العاصمة الإفريقية، فنعالج أولاً نموها ثم نردفه بتركيب السكان الجنسى أو الأثنولوجى ثم نختتم بتركيب السكان من حيث ميزان الجنس وهرم السن.

النمو

تقود العواصم الإفريقية مدن القارة بسهولة فى النمو السكانى، فهى بعامية تسجل أعلى معدلات للنمو مما يوسع الهوة بتزايد مطرد بينها وبين بقية المدن، ويرجع هذا القانون العام وهو أن العواصم متى حددت أصبحت "لعبة الحكومات المدللة" كما يعتبر هويتلزي^(١) "Once fixed, capitals become the pets of government" وتحتكر لنفسها ميزة "كاستية" أى طبقية تجعلها "أرستقراطية المدن" كما يقول شابو^(٢) أو "كالملوك بين المدن" كما يقول ديكنسون^(٣)، وفى إفريقيا تضاف عوامل خاصة، فالمستعمرات والجاليات الأجنبية من أوربيين وآسيويين يتركزان أساساً فى المدن عامة ولكن فى العواصم خاصة، كذلك يتفق أن أغلب العواصم الإفريقية هى موانى ساحلية ولذلك كثيراً ما تصبح المركز التجارى للنقل والصادر والوارد إلى جانب وظيفتها الإدارية والسياسية، وهذا يجعلها ضمناً من مراكز الصناعة الإعدادية التى ترتبط بتصدير الخامات سواء المعدنية أو الزراعية،

(1) Loc. Cit. p. 4.

(2) G. Chabot, Les Villes, Paris, 1952, p. 87.

(3) City Region & Regionalism, Lond., 1949.

أى أن النواة الإدارية تتكاثر حولها شرنقة سميكة من الوظائف الأخرى مما يدفع النمو ويضاعف الحجم⁽¹⁾.

ومع ذلك فقد ظلت المدن الإفريقية عامة بما فيها العواصم فى نمو بطئ بوجه عام حتى الحرب العالمية الثانية. ولكن السرعة ازدادت منذ ذلك الحين مع التطور الاقتصادى والحضارى والسياسى. إلا أن الاستقلال وحده هو الذى أعطى إشارة الانطلاق إن لم يكن الانفجار لكثير من العواصم الإفريقية، وذلك أحيانا من المرحلة النووية مرحلة النشأة مباشرة دون أن تمر بالمرحلة التكوينية الوثيدة. والنمط الأول من النمو ألقى بالعواصم الأقدم نسيبا والأكبر، بينما الثانى أوضح فى العواصم الجديدة التى استحدثها الاستقلال فى السنوات الأخيرة. والأرقام المقارنة التى لدينا عن بعض العواصم الإفريقية توضح سرعة نموها المطلق فى القارة⁽²⁾ ففي ١٩٥٢ كانت لاجوس ٢٥٠ ألفا، بعد أن كانت قد ضاعفت نفسها ثلاث مرات فى ٢٥ سنة. وهى الآن (١٩٦٠) ٣٦٤ ألفا، وفى ١٩٥١ كانت نيروبي ١٠٩ ألفا ارتفعت إلى ٢٥٠ ألفا فى ١٩٦٠، أى أكثر من الضعف فى أقل من عقد. وفى أوائل الخمسينات كانت أبيدجان ٤٦ ألفا فقط، سجلت فى ١٩٥٨ نحو ١٢٧ ألفا ثم قفزت فى ١٩٦٠ إلى ١٧٧ ألف ، كذلك كانت فريتون فى أوائل الخمسينات لا تزيد عن ٦٤ ألفا ارتفعت إلى ١٠٠ ألفا فى ١٩٥٦ ثم إلى ١٢٥ ألفا فى ١٩٦٠، وقد كانت أكرافى فى ١٩٤٨ تضم ١٣٦ ألفا، قفزت فى ١٩٦٠ إلى ٣٢٥ ألفا، ومن العواصم الصغيرة التى فجرها الاستقلال كوناكرى فهى لم تتجاوز ٣٨ ألفا فى ١٩٥٧ فإذا بها تسجل ١١٢,٥ ألفا فى ١٩٦٠، وحتى ١٩٤٨ لم تكن دار السلام تزيد عن ٧٠ ألفا، ارتفعت فى ١٩٥٧ إلى ١٢٩ ألفا، وفى العقد السابق لسنة

(1) William A. Hance, African Economic. Development, Lond., 1958, p. 5.

(2) Darryl Forde, (ed.), Aspects Sociaux de l'Industrialisation et de l'Urbanisation en Afrique au sud du Sahara, Unesco, Paris, 1956, pp. 24 – 33; Statesman"s Year- Book, 1961.

١٩٥٦ تضاعفت داركار مرة، بينما ليوبولد فيل ٤ مرات^(١) وإذا انتقلنا إلى جنوب إفريقيا وجدنا أن كلا من مدينة الكاب وبريتوريا تنمو بين ١٩٥١، ١٩٦٠ من ٥٧٧ ألفا إلى ٧٣٢ ألفا ومن ٢٨٥ ألفا إلى ٤١٥ ألفا على الترتيب وفي الشمال لا تقل الظاهرة وضوحا، فقد نمت تونس بين ١٩٥٦، ١٩٦٠ من ٤١٠ ألفا إلى ٦٨٠ ألفا، والجزائر بين ١٩٥٤، ١٩٦٠ من ٣٦١ ألفا إلى ٨٠٦ ألفا، ويمكن أن نقول إن القاهرة ضاعفت نفسها تقريبا في الخمس عشرة سنة الأخيرة، وهكذا نجد أن طفرة العاصمة حقيقة تشمل القارة الآن، وتتركها تسبق في معدلها معدل المدن الأخرى بكثير والمعدل القومي أكثر وأكثر.

التركيب الجنسى

العواصم الإفريقية هي أكثر أجزاء القارة تنافرا في السكان، فإلى جانب الأهالى الوطنيين، نجد أن العاصمة هي المحل المختار لكل المستعمرات والجاليات الأجنبية، لأن القاعدة العامة هي أن الأقليات الأجنبية دائما سكان مدن عامة، وعواصم خاصة، وهذا - ابتداء - يجعل العاصمة متعددة اللغات Polyglot، متعددة الأجناس Multi-racial - أي أنها تصبح مجتمعا مختلطا في كل معنى Plural Society. وهذا معناه أن العواصم هي أكثر أجزاء القارة صراعا سياسيا ومشاكل لونية وعنصرية، وفي الدول الإفريقية الصغيرة قد يقتصر وجود الأجانب على العاصمة فقط، ومن الصعب أن نحدد عدد الأجانب خاصة الأوربيين في عواصم القارة، ولكنه قد لا يقل عن نحو نصف مجموعهم التقليدى في إفريقيا وهو ٥ ملايين تقريبا، ويمكننا أن نفرق بين العاصمة العربية والمدارية في سمة أساسية من حيث السكان الأجانب، فالأولى عواصم عالمية Cosmopolitan أما الثانية فاستعمارية Colonial.

(1) G. Balandier, in Aspects Sociaux etc. p. 527.

فالأجانب فى العواصم العربية فى إفريقيا عنصر قديم فى سكانها خلال العصور، وسابق بالقطع للاستعمار الحديث، ثم هو لا يتألف من أبناء القوة المتروبول وحدهم كما هو الحال غالبا فى العواصم المدارية، ففى القاهرة لم تكن الأغلبية العددية فى يوم ما للإنجليز بل للفرنسيين واليونانيين والإيطاليين، هذا عدا الشوام والأرمن، وفى عواصم المغرب العربى يوجد إلى جانب الفرنسيين الطليان والإسبان، أما من حيث القوة العددية، فالأقليات الأجنبية لا تمثل غالبا إلا نسبة محدودة من المجموع العام للعاصمة، وتظل الأغلبية للوطنيين إلا فى بعض حالات الاستعمار السكنى المتقدمة، ففى القاهرة فى تعداد ١٩٤٧ حين كان عدد السكان ٢,٠٩٠,٠٠٠ كان عدد الأجانب ٥٦,١٣٨ فقط^(١).

وهنا سنلاحظ أن أكبر تركز أجنبى ليس عاصميا وإنما هو فى الإسكندرية أما فى المغرب العربى فترتفع النسب مع الاستعمار السكنى، ففى طرابلس ٤٠ ألفا من مجموع ١٨٤ ألفا، وفى تونس (١٩٥٦) ١١٢٠ ألفا من الأوربيين من مجموع قدره ٥٦١ ألفا أى نحو ٢١,٥%^(٢)، وفى مدينة الجزائر كان يتركز ٢٥% من كل الأوربيين فى الجزائر والبالغين نحو مليون نسمة، أى أنهم كانوا يمثلون نحو ربع مليون من مجموع العاصمة البالغ أكثر قليلا من نصف المليون، ويلاحظ أن هذا كان أكبر جسم من الفرنسيين والأوربيين فى أى مدينة فى الجزائر، ولكن من حيث النسبة تفوق نسبة الفرنسيين والأوربيين فى وهران، نسبتهم فى العاصمة حيث كانت تبلغ ثلاثة الأرباع فى الأولى مقابل النصف فى الثانية^(٣). وهذا أيضا كان أكبر جسم من الأجانب فى أى عاصمة فى إفريقيا الشمالية، وثالث تجمع فى القارة بعد جوهانسبرج مدينة الكاب. وإذا انتقلنا إلى السودان وجدان أن عدد الأجانب بلغ

(١) تعداد السكان، ١٩٤٧، كراسة ١٥، ص ١٢٤.

(2) Nevill Barbour, A Survey of North West Africa (The Maghrib), Lond., 1959, p. 294.

(3) Walter Fitzgerald, Africa, Lond., 1955.

فى الخرطوم ١٥,٧٤٧ من مجموع ٩٨,٧٠٧ فى ١٩٥٦ وذلك بنسبة ١٥,٥%^(١) هذا وكما فى كل القارة كان الاستقلال السياسى إيذانا ببدء "الخروج الأبيض"، فأخذت الجاليات العاصمية تصفى نفسها بسرعة مثلا كما فى القاهرة من قبل وفى الجزائر أخيرا.

أما فى إفريقيا المدارية فالأقليات الأجنبية أغلبها حديث النشأة بعد الاستعمار وهى فى جوهرها — وفيما عدا شرق إفريقيا من أبناء القوة المتروبول، وإن كان هذا لا ينفى وجود بعض عناصر مختلفة أوربية وغير أوربية ولكنها تمثل كسرا ضئيلا للغاية من المجموع العام، ويرتبط عدد الأجانب عادة بنوع الاستعماء سواء سكنيا أم استغلاليا أم استراتيجيا، ومع ذلك فليست هذه العلاقة صارمة ومنطقية دائما، وفى معظم دول غرب إفريقيا خاصة الصغيرة يتراوح عدد الأوربيين فى عاصمة كل حول ألف نسمة كما فى نيامى (١١٠٠) أو أجادوجو (١٤٠٠).

وقد يرتفع الرقم إلى بضعة آلاف فى العواصم الأكبر مثل أبيدجان (٧٠٠٠)، ومع هذا فقد استطاع الاستعمار الفرنسى فى غرب إفريقيا أن يخلق بعض نويات أوربية ذات حجم ملموس برغم أنها ليست استعمارا سكنيا بمعنى الكلمة، وفى داكار تضاعف عدد الأوربيين خمس مرات منذ ١٩٣٩ فبلغ ٢٢ ألفا فى ١٩٥١ أو ١٠% من كل داكار. وفى إفريقيا الاستوائية الفرنسية كان ثلث البيض جميعا يتركزون فى برازافيل. هذا بينما من الغريب أن الاستعمار السكنى البريطانى فى كينيا لم يخلق نواة كبيرة فى العاصمة وذلك لأنه استعمار أبعاديات وكبار ملاك يقيمون فى أبعادياتهم ولهذا لا نجد فى نيروبي (١٩٦٠) إلا ٢٤,٨٠٠ من البيض تمثل نحو ١٠% من السكان أو ٣٨% من المستوطنين البالغين ٦٦ ألفا^(٢).

(1) G. Hamdan, "Some Aspects of the Urban of the Khartoum Complex".

(2) Forde, op. cit., pp. 26- 7.

وبالمثل فى الكنفو نجد نسبة ضعيفة إلى حد ما من البيض فى العاصمة لأن الأغلبية موزعة فى المراكز التعدينية والأبعاديات الزراعية. ففى ليوبولدفيل الكبرى (٣٥٥ ألفا فى ١٩٥٩) كان البيض ٢١,٥٦٨ أى بنسبة ٦% تقريبا. وأما فى روديسيا فقد كان البيض فى ١٩٥٨ نحو ٨٦ ألفا فى سولسبورى من مجموع قدره نحو ٢٧٠ ألفا بنسبة ٢٣% تقريبا. وأقل من ذلك قليلا نسبة البيض فى لورنسو ماركيز حيث يبلغون ٢٨ ألفا من مجموع ١٠٠ ألف (١٩٥٥)، بينما هى أقل وأقل فى لواندا حيث كان ٣٤ ألفا من الأوروبيين من مجموع قدره ١٨٩ ألفا فى نفس التاريخ، وفى اتحاد جنوب أفريقيا نجد وضعا خاصا بطبيعة الحال. فهنا أعظم تجمعات عاصمة بيضاء فى القارة، حيث إن عدد البيض فى مدينة الكاب أكبر منه فى مدينة الجزائر. ولكن يلاحظ أن أكبر تجمع أبيض هنا ليس عاصميا بل هو فى جوهانسبرج (٣٤٩ ألفا من ٨٨٤ ألفا فى ١٩٥١)، أما من حيث الوزن النسبى، ففى ١٩٥١ كان البيض فى مدينة الكاب ٢٤٧ ألفا من مجموع ٥٧٨ ألفا أى بنسبة ٤٢,٥%، وفى بريتوريا كانوا ١٥١ ألفا مقابل ١٣٤ ألفا للأخريين أى بنسبة ٥٣%، وقد ارتفعت أرقام بريتوريا فى ١٩٥٨ إلى ١٨٠ ألفا من مجموع قدره ٣٤٣ ألفا.

وهنا نجد أن بريتوريا من الحالات النادرة فى القارة التى يزيد فيها عدد الأوروبيين على عدد الإفريقيين، وبالمثل فى وندوهوك، فالبيض فيها ١٩,٠٢١ والآخرون ١٦,٨٦٩ (١٩٦٠). وهذا التفوق الأخير لا يرجع إلى كثرة عدد البيض بقدر ما يرجع إلى ضآلة حجم المدينة عامة. وفيما عدا هذه الحالات النادرة الشاذة، فيمكن أن نقول فى إفريقيا المدارية إن البيض من الناحية العددية يمثلون نسبة ضئيلة من سكان العواصم، ولهذا يصح قول جان درش من أنها "مدن أقامها البيض وسكنها السود". "création de blancs, se peuple de noirs"^(١).

(1) Jean Dresch, "Villes Congolaises", Revue de Géog. Humaine et de Ehtnologie, 1949, p. 3.

هذا وأغلب البيض، فى العواصم السوداء هم من عناصر متجددة غير دائمة وأبعد ما تكون عن الاستقرار، وهى تتألف من الموظفين والتجار والفنيين وأحيانا من العمال المهرة، على أن هناك فى هذا الصدد بعض فروق محلية: فالبيض فى عواصم شرق إفريقيا أكثر استقرارا مثلا منهم فى غربها أو وسطها. وعموما فهم كطبقة غنية لها مقدرة شرائية ضخمة وحاجات راقية يلعبون دورا أساسيا فى كيان هذه المدن بحيث يمثلون المحور الاقتصادى الذى تدور حوله العاصمة وتكرس له نواة كثيفة من الخدمات والوظائف، وفى هذا الصدد — كما يلاحظ بيير جورج ببراغة — تذكرنا العواصم الإفريقية فى كيانها الوظيفى بكيان مدن العيون المعدنية والينابيع أو مدن السياحة^(١).

وفى شرق إفريقيا يضاف إلى الأقلية الأوربية أقلية آسيوية غالبا ما تتفوق عدديا، ومن متناقضات الاستعمار أنه يسمى هذه العناصر وأمثالها من الأقليات "بطفيليات الاستعمار"^(٢)، وينسى من هو الطفيلية الكبرى، وقوام هذه العناصر الآسيوية هو أساسا الهنود ثم العرب — على هذا الترتيب، وهم إذا كانوا يتغلغلون فى الريف والمدن الإقليمية، فأكثرهم يتركز فى العواصم بالذات.

ولما كانوا يشاركون بقوة أو يحتكرون التجارة بأنواعها من جملة وتجزئة إلى جانب بعض الوظائف الحكومية، فقد شبه دور الهنود خاصة — وهم الذين ينتشرون أيضا فى كل حوض المحيط الهندى — بدور الصينيين فى جنوب شرق آسيا.

ولهذا فإذا كان الصينيون قد سموا "يهود جنوب شرق آسيا"^(٣)، فإن البعض يعتبر الهنود "يهود المحيط الهندى". هكذا نجد ٩٦ ألف آسيوى فى نيروبي فى

(1) Pierre George, La ville. Le Fait Urbain à Travers le Monde, Paris, 1952, p. 314.

(2) Jacqueline Beaujeu – Garnier, Géog. De la Population, Paris, 1958, t. 11, p. 18.

(3) G. Gressey, Asia's Lands & Peoples, 1951.

١٩٦٠ (مقابل ٢٤,٨٠٠ أوروبى) من مجموع ٢٥٠ ألفا، وفى دار السلام (١٩٥٧) ٣٠,٤٩١ (مقابل ٤٤٧٨ أوروبى) من مجموع ١٢٨,٧٣٢، والواقع أن الجاليات الأجنبية فى نيروبي من آسيويين وأوروبيين تكاد تبلغ باستمرار نصف سكان المدينة، هذا بينما كمبالا من العواصم القليلة التى يقل فيها عدد الإفريقيين عن الأجانب: ففي ١٩٤٨ كان الإفريقيون ١٢ ألفا من مجموع قدره نحو ٢٢ ألفا، هذا وكما فى شمال القاهرة بدأ الخروج الأبيض يصفى الأقليات الأجنبية — خاصة البيضاء — من العواصم المدارية، وعملية الأفرقة Africanisation السياسية والإدارية يتبعها بسرعة عملية أفرقة فى سكان العواصم.

وإذا كان عدم الاستقرار سمة بارزة فى الأقليات الأجنبية، فإنها أيضا تمتد إلى الأهالى الوطنيين أنفسهم — إنهم فى الواقع الأكثر عدم استقرار فى نيروبي مثلا^(١).. والسبب فى هذا حداثة هذه العواصم بصفة عامة، فهى لازالت مجالا لتيارات كبيرة من الهجرة الداخلة والخارجة التى تشير إلى مرحلة تجريبية تنتهى بكثير من التيارات الراجعة. وهذا المد والجزر المتصل يحفظ علاقات اقتصادية واجتماعية وحضارية وثيقة بين الريف والعاصمة، بل إن كثيرا من أهالى العاصمة لازالت جذورهم فى الريف، ولازالوا حضاريا أنصاف ريفيين وإن أقاموا فى العاصمة، ونسبة كبيرة من سكان العاصمة لا يقيمون فيها إقامة دائمة بل يمثلون سكانا عائمة Floating pop. ومعنى هذا كله أن المجتمع الإفريقي فى العاصمة ليس بعد مُدنيا تماما بل لازال مجتمعا انتقاليا.

وكنتيجة لهذا نجد أن نسبة كبيرة من سكان العاصمة ولدوا خارجها، وفى أكرامثلا — حيث نسبة الوطنيين المقيمين بها دائما تعد مرتفعة بالمقياس الإفريقي — نجد أن نسبة من ولدوا بها من سكانها هي ٦٠%، بينما يقدر أن نسبة من ولدوا

(1) Unesco, Aspects Sociaux etc, . 142.

من سكان برازافيل خارجها تبلغ ٩٠%^(١)، وعدا هذا فإن سكان العاصمة الوطنيين غالبا ما يأتون من مصدر محلي أو إقليمي نسبيا أكثر منه من مصدر قومي شامل، بمعنى أنه لما كانت هذه المدن حديثة كعواصم فإنها لم تجذب بعد إليها من المهاجرين إلا في حدود دوائر صغيرة مجاورة، ويضاعف من هذا أن أغلب العواصم الإفريقية متطرفة الموقع في الدولة بحيث تسود فيها غالبا - بحكم القرب الجغرافي - عناصر وقبائل الإقليم الذي تقع فيه مباشرة، وهذا يمنحها صبغة إقليمية ضيقة أكثر مما يعطيها طابعا قوميا واسع الأفق، هذا واضح مثلا في لاجوس التي تكاد تكون في واقع الأمر عاصمة أخرى لليوروبا بجانب عاصمتهم التقليدية إيبادان^(٢) كذلك وجدنا أن الخرطوم إلى حد بعيد "عاصمة شمالية" أكثر منها قومية عريضة^(٣) ومن الغريب أن نفس هذا الموقع الهامشي المتطرف الذي قد يعوق كثيرا من عناصر الدولة البعيدة عن الهجرة إليها، قد يغرى في الوقت نفسه عناصر أفريقية من دول مجاورة بالهجرة إليها كما هو الحال في برازافيل مثلا^(٤).

تركيب الجنس والسن

مرة أخرى ينبغي أن نميز بين العواصم العربية الناضجة والعواصم المدارية الناشئة، فالأولى كما تمتاز بالاستقرار في السكان عامة، تمتاز بالتوازن في تركيبهم الجنسي ومن حيث فئات الأعمار، أما العاصمة المدارية فيمتاز ميزان الجنس فيها بالاختلال وهرم السن بالاعوجاج، ويصدق هذا على الأجانب والوطنيين على السواء، فمن حيث الجنس، هي بلا تردد "مدن الذكور" مثلا في ليوبولدفيل عدد الذكور مثل عدد الإناث مرتين^(٥) ويرجع هذا إلى أن المدينة لازالت في مرحلة النمو والمهاجرون الوطنيون إليها يتركون عائلاتهم وزوجاتهم في الريف طوال

(1) Ibid., pp. 82, 121.

(2) George H.T. Kimble, Tropical Africa, N.V., 1960, Vol. I, p. 98.

(3) Hamdan, op. cit.

(4) Unesco, p. 120.

(5) Id. P. 127.

مرحلة الانتقال التجريبية، وهذا في ذاته يجعل سكان المدينة مرتبطين دائما بالريف، ولكنه يحرم الريف ريف العاصمة أحيانا من الأيدي العاملة في الزراعة ويضر بتموين العاصمة ولو أنه يرفع من الناحية الأخرى مستوى الدخل في الريف بما يرسله الذكور إلى عائلاتهم، وهذا الاختلال الجنسي يرفع قيمة المرأة في المدينة ويضاد تعدد الزوجات، ولكنه من ناحية ثانية يخلق حرفة الدعارة وأشكالا من الزيجات المؤقتة والتسرى.. إلخ، ويضاعف من اختلال الميزان الجنسي أنه حتى الأطفال الذين يرسلون إلى المدينة للتعليم أو العمل هم من الذكور بينما تبقى الإناث في الريف، على أن الوضع يتحسن بالتدريج مع نمو واستقرار المدينة، والتطور الطبيعي هو إلى التوازن الجنسي، أما بالنسبة للأجانب فهم في كل الدنيا عناصر مذكورة بشدة Unisexual حتى في مناطق الاستعمار السكنى وحتى بعد الوسائل الحضارية التي أطالت من إمكانية إقامة البيض في المدارين، ولو أن هذه العوامل تقلل نوعا من اختلال الميزان الجنسي كما حدث في سانت لويس وداكار حيث هبطت معدلات الذكورة في الأولى إلى ٥٦,٥% وفي الثانية إلى ٦١%^(١).

أما عن السن، فالعواصم الإفريقية كما هي حديثة السن كمدن فإنها حديثة السن كسكان، إنها من "مدن الشباب" أساسا أي التي تلعب الهجرة فيها دورا هاما، فالوطنيون يرسلون أطفالهم إلى الريف أو يستبقونهم فيه، بينما يرسلهم الأجانب إلى البلد الأم عبر البحار للتعليم، وهذا يصدق على العرب والهنود في عواصم شرق إفريقيا كما يصدق على الأوربيين في كل القارة. أما الشيوخ فالوطنيون ينسحبون إلى الريف في أخريات حياتهم كما ينسحب الأجانب إلى أوطانهم بعد اعتزال الخدمة، والمحصلة النهائية أن العمود الفقري في سكان المدينة يقتصر على الشبان المنتجين، وهذا وإن حرم المدينة من تقاليد الشيوخ كعامل محافظ فإنه يعجل بعملية التطور والتحضر^(٢).

(1) George, La Ville, p. 314.

(2) Unesco, Aspects Sociaux etc., p. 237.

إفريقية

من جغرافية الاستعمار إلى التحرير^(١)

أولا - ملامح جغرافية الاستعمار:

١ - تأخر الاستعمار في إفريقية: لعل أولى الخصائص التي تمنح قارتنا شخصيتها المتميزة تاريخ الاستعمار وتطوره فيها، ويتضح هذا بالمقارنة بالميدان الاستعماري المجاور في آسيا، أما المقارنة بأمريكا الجنوبية فغير ذات موضوع لأن تاريخها لم يكن احتلالا سياسيا فقط بل احتلالا جنسيا أيضا، لم يكن استعمارا اقتصاديا بقدر ما كان تعميرا سكانيا، فالاستعمار في آسيا المدارية بدأ بصورة فعلية في القرنين ١٦، ١٧، بينما تأخر الاستعمار الفعلي الحقيقي في إفريقية حتى القرن ١٩، ورغم أن الشرق الآسيوي كان الهدف الأصلي لأولى محاولات الاستعمار، فإنه يبدو من الغريب حقا أن يتخطى إفريقية في طريقه إلى آسيا طوال تلك المدة - تماما كما يبدو غريبا تخطى البرتغال لجنوب إفريقية في طريقهم إلى الهند، ولكن تفسير هذا يرجع إلى أن استعمار إفريقية مر بمرحلتين أساسيتين. مرحلة أولى طويلة امتدت نحو ثلاثة قرون من القرن ١٥، ١٦ إلى القرن ١٩، وهي مرحلة "الاستعمار الساحلي"، مرحلة مواطني الأقدام، ظلت القوى الاستعمارية فيها تتأرجح طويلا أمام السواحل دون أن تتمكن من النفاذ إلى الداخل، وذلك بسبب الجغرافيا الطبيعية للقارة - الكتلة القارية الضخمة بسواحلها الخطية الصقيلة الصحراوية أو الغابية وبأنهارها الساقطة.. إلخ - ولهذا السبب اقتصر الاستغلال على أخف وأعلى السلع الساحلية وهي السكان: تجارة الرقيق، وقد يمكن لهذا أن نسمى مرحلة الاستعمار بالاستعباد، هذه مرحلة "الاستعمار الديموغرافي" وهو نوع من الاستعمار لم تعرفه قارة أخرى، ولو أنه كما يعبر البعض كان حرفيا "استخرايا" أكثر منه

(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٥) - العدد (٢) - مارس ١٩٦٢م.

استعماراً لأنه كان زيفاً بشرياً رهيباً أصاب القارة بفقر الدم والضمور حيث انتزع نحو ١٠٠ مليون من أبنائها بما فى ذلك من نقل حياً ومن مات فى الطريق، ولئن صح هذا الرقم، الذى قد يكون مبالغاً فيه بدرجة أو بأخرى، فلا شك أن هذه كانت أعظم موجة فى حركات السكان Volkerwanderung فى التاريخ القديم أو الحديث لأن أضخم هجرة حديثة وهى خروج الأوربيين إلى القارات الجديدة فى أثناء القرن ١٨٢٠ - ١٩٢٠ لم يتجاوز ٦٠ مليوناً. أما منذ القرن ١٩ وخاصة بعد مؤتمر برلين فقد دخل الاستعمار إلى قلب القارة وبدأ يستعمر الأرض لا الإنسان فحسب، فحل "الاستعمار الجغرافى" محل الديموغرافى والاستعمار "الموجب" محل الاستعمار "السالب" وكما كان الاستعمار الديموغرافى نزيفاً بشرياً فكذلك تحول الاستعمار الجغرافى إلى "نزيف اقتصادى" رهيب فى شكل اقتصاد هدمى Raubwirtschaft وابتزاز لموارد القارة أدى إلى حالة شلل زاحف هو التخلف الاقتصادى المعروف.

وهكذا نرى أن الاستعمار لم يبدأ فى إفريقية إلا فى القرن ١٩، أى أنه بدأ متأخراً عنه فى آسيا نحو قرنين، وذلك رغم أن موقع آسيا أشد بعداً عن أوروبا، ورغم أن المستوى الحضارى والفنى والمادى والتنظيم السياسى لآسيا المدارية كان أعلى وأشد قوة منه فى إفريقية البدائية نسبياً، فالسبب إذن فى هذا الفارق الزمنى هو فى التحليل الأخير، الجغرافيا الطبيعية، قارية الكتلة الإفريقية المغلقة الصماء بعكس جزرية أو شبه جزرية الأطراف الآسيوية التى جعلتها مفتوحة سهلة الولوج: قارن مثلاً الإقليم الاستوائى القارى فى الكونغو بالإقليم الاستوائى البحرى الجزرى فى أندونيسيا.

٢ - زحف كاسح: وبعد أن وصل الاستعمار إلى داخل القارة نلاحظ أن سيطرته عليها لم تحدث تدريجياً وعلى فترة طويلة بل فى شكل موجة فجائية سريعة انتظمت كل القارة واكتسحتها فى بضعة عقود فقط. وكان هذا نتيجة لتنافس

القوى الاستعمارية - ولكن أيضا لأن الظاهرة السياسية ظاهرة "معدية Contagious" غالبا، وذلك في فترة كانت أوروبا قد وصلت فيها إلى قمته من حيث القوة والتكنيك ولكن بوجه أخص في فترة امتازت بما يمكن أن يسمى "بالاحتكار السياسي"، فقد كانت أوروبا بلا منافس في سوق السياسة والقوة العالمية، هكذا فجأة بعد مؤتمر برلين تحدد كل شيء في عقد واحد، ففي ١٨٩٣ كانت كل القارة قد اقتسمت بين القوى الأوروبية وانخفضت نسبة المساحة المستقلة في إفريقية من ٩٥% في ١٨٧٥ إلى ٨% في ١٩١٠! هذا بينما في آسيا لم يصل الاستعمار إلى منتهى رقعته إلا على مدى فترة طويلة نسبيا، كما أنه في آسيا لم يتعد في حده الأقصى إلى قطاعا معينا من القارة، أما إفريقية فإنها تتفرد بين القارات الجنوبية بأنها الوحيدة التي خضع أغلبها، وفي وقت ما لم يكن هناك - باستثناء ليريا التي لا يمكن أن يعد استقلالها حقيقيا - إلا دولة مستقلة واحدة هي إثيوبيا، فلما سقطت لإيطاليا أصبحت القارة أكبر مستعمرة منفردة في العالم، أصبحت القارة المستعمرة أو "المستعمرة القارة" بالضرورة! ولاشك أن أوروبا حين بدأت تستعمر في آسيا لم تكن قد بلغت بعد درجة النمو الفني وقمة القوة التي كانت عليها حين اتجهت إلى إفريقية، ولكن لاشك أيضا أن الفرق في هذا بين القارتين يرجع إلى الفارق الحضاري العام بينهما فبقدر المدى الحضاري بين القوى الدخيلة والداخلية كانت قوة أو ضعف المقاومة وكان تماسكها أو تهالكها، ولما كانت أوروبا هي القارة المستعمرة لإفريقية، فقد كانت هناك بالفعل وكأمر واقع "أورافريقيا" سياسية دون الاسم بل وقبل أن يصطنع الاسم، ولكن لم تكن إفريقية فيها إلا "ظلا أسود للقارة البيضاء" أو ضاحية ضخمة للمتروبول، وشرنقة استعمارية منتقخة حول نواته الكثيفة، ولهذا لم تكن أورافريقيا القهرية هذه في الحقيقة إلا نوعا من "أوروبا الكبرى Greater Europe" وكانت أوروبا الكبرى هذه تتألف من مجموع الإمبراطوريات الأوروبية: بريطانيا العظمى وفرنسا الكبرى وإيطاليا الكبرى.. إلى

آخر هذه "الكبريات" الاستعمارية. ومن العبث أن يقال إن أورافريقيا المفروضة هذه كانت "زواجا سياسيا" كما يدعى البعض، فهي لم تكن إلا اغتصابا سياسيا بالضرورة، وإذا كانت إفريقية في هذه الشركة غير المقدسة تمثل المجال الحيوى لأوربا Lebensraum فإنها كانت بلا مغالاة مجال الموت Todesraum للإفريقيين أنفسهم.

٣ - استعمار قصير العمر: وإذا كان زحف الاستعمار على إفريقية أكثر ضجة منه في آسيا، فإن حركة التحرير في إفريقية كانت بالمثل أكثر غرابة وإثارة Spectacular منها في آسيا، فإذا كان الاستعمار الآسيوى قد سبق الإفريقى بقرنين على الأقل من الناحية العملية، فإن التحرير يكاد يتعاصر فيهما فهو قد بدأ في آسيا بعد الحرب العالمية الثانية وتم في نحو عقد، وفي إفريقية بدأ أيضا بعد الحرب الثانية ولا زال مستمرا بمعدل مذهل حتى إن سنة واحدة مثل ١٩٦٠ شهدت استقلال أكثر من دولة في كل شهر تقريبا! وهنا نرى أيضا أن الظاهرة السياسية الجديدة التحرير، كالقديمة الاستعمار، ظاهرة "معدية" حين تبدأ لا تتوقف، وإنما تتداعى فيها الأفعال وردود الأفعال حتى تشكل موجة مديدة فجائية فكما يقول سيتهول: There is, all over Africa, a chain reaction for "independence".

والواقع أنه إذا كان القرن التاسع عشر قرن استعمار، فإن القرن العشرين قرن التحرير.

ويترتب على ما سبق أن الاستعمار كان أطول عمرا في آسيا منه في إفريقيا بضع مرات، وذلك رغم المستوى الحضارى الوطنى الأعلى فى الأولى عنه فى الثانية، مثلا لا شك أن "الإمبراطورية الثالثة" كانت أقصر عمرا من "الإمبراطورية الثانية"، وبينما كان الاستعمار البلجيكى يطرق أبواب الكونغو لأول مرة كان

الاستعمار الهولندي قد تخطى القرنين في جزر "الهند الشرقية" والفارق في هذا الصدد بين الاستعمارين الآسيوي والإفريقي هو كالفارق بين المرض المزمن والمرض الحاد: الأول طويل ولكنه أقل فتكا، والثاني أقصر ولكن أشد خطرا، وميزة إفريقيا من حيث قصر عمر الاستعمار فيها نسبيا عن آسيا لا ترجع إلى فضل خاص لها في الحقيقة وإنما إلى روح العصر Zeitgeist التحررية. فإن المناخ السياسي في العالم كله جعل الثورة على الاستعمار ظاهرة كوكبية غامرة لا علاقة لتوقيتها بعمر الاستعمار هنا أو هناك وهذه في الواقع حقيقة تكتسح كل نظرية مزعومة عن "دورة" استعمارية زمنية معينة يحاول البعض استغلالها ليثبت أن إفريقيا "استقلت قبل الأوان". ومع ذلك فلا شك في أن وراء روح العصر هذه عوامل مادية وسياسية صلبة يمكن أن نتعرف منها على اثنين: هناك أولا ميكانيكية نمو المستعمرات، فالاستثمار الاستعماري سلاح ذو حدين. فلكي يحسن المستعمر استغلال المستعمرات لمصلحته يضطر إلى إدخال الوسائل التي تساعد على ذلك، وهي وسائل من شأنها أن تزيد عدد السكان الوطنيين وبالتالي تزيد استهلاكهم الداخلي للإنتاج، مما يعنى تناقص الفائض الذي يمكن للمستعمر أن يحتكره ويستغله. أى أن الاستعمار في غمار سعيه لزيادة استثماره للمستعمرة يجد في النهاية أن هذا يؤدي إلى نقص استثمارها، بينما يجد أن تزايد سكان المستعمرات وارتفاع مستواهم يقوى ساعدهم تدريجيا حتى يتمكنوا من التحرر. وهكذا يؤدي منطق الاستعمار من صميم نفسه وبطريقة دياكتيكية إلى نقيضه تماما. تلك متناقضة ساخرة في منطق الاستعمار، وهي وحدها تجعل نهايته محتومة بطبيعته، فهو يهزم أغراضه ويستهلك نفسه بنفسه ويحمل في كيانه جرثومة فئانه.

العامل الثاني في تصفية وإذابة الاستعمار هو انتهاء احتكار القوة العالمية في يد قوى أوروبا الاستعمارية Power Monopoly فبعد أن كانت الكرة الأرضية تمثل إلى حد بعيد نظاما سياسيا واحدا مغلقا يخضع للغرب، ظهر في العالم النظام

الثنائي بين كتلتين متصارعتين وأصبح العالم سياسيا نصفى كرة، فلم تعد المستعمرات تعيش فى سوق سياسى احتكارى تماما بل فى سوق حرة نوعا مما مكنها من انتزاع حريتها حتى بدأت تثبت بدورها أن أبعاد العالم ثلاثة لا اثنان. وإذا كانت المستعمرات الآسيوية أسرع إلى الاستقلال من الإفريقية فهذا لأنها تقع إما لصق أو قرب أو فى ظل القوة "القطبية" الجديدة أما إفريقيا فأقرب موقعا إلى الكتلة الاستعمارية القديمة، بل إن أجزاء منها تقع تماما فى محيطها السياسى أو على الجانب الخطأ من "خط الاستواء السياسى" فى العالم، ولذا فموقعها التحررى أدق وأصعب، قارن مثلا الهند الصينية بالجزائر إزاء الاستعمار الفرنسى.

الخلاصة إذن أن تاريخ الاستعمار الإفريقى جاء مختزلا مضغوطا فى دورته Syncopated إذا ما قورن بالآسيوى. ويمكن من هذه الزاوية أن نشبه الموجة الاستعمارية الأوروبية فى إفريقية - مع الفارق - بالإمبراطورية اليابانية أثناء الحرب الثانية التى كانت أسرع إمبراطورية تنشأ وتحقق أكبر مساحة ثم كانت أسرعها إلى الزوال والانقراض، بينما كانت قصة الإمبراطورية الاستعمارية الأوروبية فى آسيا أشبه بتاريخ الإمبراطورية البريطانية، وثيدة النمو ولكنها كانت أعظم الإمبراطوريات اتساعا وأطولها عمرا.

ثانيا - مورفولوجية التحرير:

١ - التحرير الإفريقى ظاهرة ثورية: نستطيع أن نرى كيف جاءت موجة التحرير فجائية وكثورة سياسية فى إفريقية إذ أنه حتى ١٩٥٠ كانت المساحة المستقلة من القارة - عدا اتحاد جنوب إفريقية - تتألف من دولتين فقط هما أثيوبيا وليبيريا، وبذلك لا تزيد عن ٤٣٨ ألف ميل^٢، أو ٤,٥% من مساحة القارة، تضم نحو ١٦ مليون نسمة من نحو ٢٠٠ مليون أى ٨% من السكان، ثم جاء العقد السادس فكانت الموجة التحررية الأولى، بين ١٩٥٠ - ١٩٥٩ استقلت ٧ دول منها

٥ عربية، ٢ فى غرب إفريقية، ولقد كان عام ١٩٥٣ حاسما بالنسبة للعالم العربى الإفريقى إذ استقلت فيه ٣ دول هى تونس والمغرب والسودان، وبهذا أصبح فى القارة ١٠ دول مستقلة مساحتها نحو ٣,٤٧٠,٠٠٠ ميل^٢ أو ٣٠% من مساحة القارة وسكانها ١٠٢,٣٤٠,٠٠٠ أو ٤١,٧% من سكان القارة، ولكن سنة ١٩٦٠ وحدها تعد الموجة التحررية الثانية، فهى علامة كبرى فى تاريخ القارة وسنة القدر والقدر بالنسبة لها: كانت ١٩٦٠ "سنة إفريقيا" ففيها وحدها استقلت ١٧ دولة جديدة بمجموع مساحة قدره ٤,٥٧٠,٠٠٠ ميل^٢ أو ٤١% من القارة، وبمجموع سكان قدره ٨١,٩٤٥,٠٠٠ نسمة أو ٣٣,٥% من القارة، ولئن بدت نسبة المساحة أعلى من نسبة السكان فهذا لأن الجزء الأكبر من المنطقة التى استقلت هو نتيجة تحلل الإمبراطورية الفرنسية ولذا يشمل قطاعا هائلا من الصحارى هذا ومنذ ١٩٦١ استقلت سيراليون كما تقرر استقلال تنجانيقا فى ديسمبر ١٩٦١ وكذلك أروندى، بينما سنتال أوغندا الاستقلال الذاتى فى مارس ١٩٦٢ ثم الاستقلال الكامل فى أكتوبر من نفس العام، وبهذا يكون أغلب شرق إفريقيا قد استقل كما يكون حوض النيل قد تحرر كلية، هذا وقد رفعت الوصاية عن جنوب غرب إفريقيا كما أن موعد استقلال كينيا رهن "المساومة" حاليا.

واضح من هذا التطور الانفجارى أن الشيء المثير هو أن معدل زحف التحرير كان أسرع من معدل توسع الاستعمار ولا شك أن العقد السادس من هذا القرن أخطر وأوقع من نقيضه المباشر، العقد التاسع من القرن الماضى، واليوم ١٩٦١ أصبح فى القارة ٢٨ دولة مستقلة وقفزت المساحة المستقلة إلى نحو ٨ ملايين ميل^٢ أى ٧٠% من مساحة القارة تضم ١٨٧ مليون نسمة من ٢٤٥ مليونا أى أكثر من ٧٥% وزيادة نسبة عدد السكان المستقلين عن المساحة المستقلة يعنى أن أكثف الجهات سكانا فى القارة بوجه عام هى التى استقلت.

٢ - نمط توقيت التحرير: ورغم أن ما تم من حركات التحرير فى القارة حدث فى فترة زمنية قصيرة، فإن هناك توقيتا إقليميا مختلفا لها يرسم نمطا جغرافيا واضحا ويأخذ خطوط سير محددة إلى حد بعيد، مما يشير إلى وجود ضوابط منطقية خلفها لها مغزاها فبوجه عام بدأ التحرير أولا بساحلى إفريقيا الشمالى والبحر الأحمر، وفى هذا الضلع الشمالى الشرقى كانت مصر هى حجر الزاوية أو القوة الركن موقعا ودورا: فهى التى كانت نموذج المغرب العربى فى كفاحه، ثم صارت بعد ذلك مثالا ومساعدة لبقية أجزاء القارة، بل ذلك زمنيا نطاق غرب إفريقيا بوجه عام، يتبعه مباشرة تقريبا نطاق الصحراء الكبرى وحوض الكونغو، ومن هذا نرى أن الحركة بدأت فى السواحل قبل الداخل، ومن الشمال قبل الجنوب، ولا شك أن هذا الترتيب الزمنى يعكس إلى حد بعيد درجة التقدم الحضارى العام وما تعنى من أصول قومية تاريخية ونضج اقتصادى وسياسى. وحتى الوقت الحالى نجد أن نصف القارة الشمالى قد تحرر فى مجموعه تقريبا، وأن التحرر قد عبر خط الاستواء الآن لأول مرة (الكونغو). ومعنى هذا أن الاستعمار فى القارة قد عبر خط الزوال من قبل ودخل مرحلة الشفق - أو لعلها الآن الغسق! وحيث إنه من المقرر أن ينال الحكم الذاتى ثم الاستقلال الكامل كل من تنجانيقا وأوغندا ثم كينيا فإن تأكيد واستمرار اتجاه حركة التحرير من الشمال إلى الجنوب هو حقيقة جغرافية كبرى فى التطور السياسى لخريطة القارة. وسيلاحظ فى شبه القارة الجنوبى أن التحرير يزحف من الشمال على طول العمود الفقرى للمرتفعات الشرقية - تماما عكس مسار الاستعمار الأبيض فى القرن الماضى^(١).

وإذا كان محور الحركة العامة هو بصورة إجمالية جدا فى الشمال إلى الجنوب فإن هناك استثناء هاما يأخذ شكل عملية "ضفدعية" من القفز أو التخلف

(١) عبد العزيز كامل. "الجغرافيا والتحرر الإفريقى" - المحاضرات العلمية - لجمعية الجغرافية - ص١٧٩-١٩٦٠م.

سبقت المد التحررى أو تخطاها، فأثيوبيا وليبيريا وكلاهما فى أقصى جنوب النصف
المستقل هما أقدم وحدات القارة استقلالا فى الواقع، ولكن لهذا أسبابه الخاصة
المفهومة، وهى على الترتيب منعة وعزلة القلعة الحبشية التى ترتفع كجزيرة جبلية
طاردة، وظروف إنشاء ليبريا الخاصة "لتحرير" الرقيق الأمريكى العائد
repatriated، فكلاهما استقلال سلبى إن صح القول، بل إن كاتبها أمريكى يقرر أن
ليبيريا من الناحية الفعلية ليست إلا "مستعمرة غير رسمية" للولايات المتحدة.. هذا
أول. أما من الناحية الأخرى فنجد على الساحل الشمالى حالتين من التخلف الزمنى
النسبى فى حركة الاستقلال وهما مصر والجزائر، ويبدو تخلف مصر الزمنى
غريبا إذا قيس بأثيوبيا رغم تقدم الأولى الحضارى والتارىخى الواضح، ورغم
دورها الكفاحى والقيادى الطويل، وبالمثل يبدو غريبا أن تتخلف الجزائر عن غانا
مثلا أو داهومى، ولكن هذا يرجع إلى عامل آخر غير الحضارة والنضج المحلى،
وهو نوع الاستعمار، وهذا ينقلنا نوا إلى العلاقة بين التحرير ونوع الاستعمار.

٣ - التحرير ونوع الاستعمار: وهنا نلاحظ أن تقدم أو تأخر الحركة
التحررية زمنيا، وسهولتها أو صعوبتها نضاليا، أمر يرتبط إلى حد كبير بنوع
الاستعمار، وليس من السهل أن نصف الاستعمار فى الدول الأفريقية بحسب التقسيم
الثلاثى المعروف من استراتيجى واستغللى وسكنى، لأن الاستعمار غالبا متعدد
الأغراض Multi- purpose فالبعد الاستغللى عادة قاسم مشترك أعظم، وإنما قد
يطفو على السطح فى حالة أو يرقد تحته فى حالة أخرى. كما أن اهتمامات
الاستعمار قد تتطور من غرض إلى غرض آخر بتطور الظروف خاصة مع ظهور
ثروات معدنية خبيثة كما تحول الاستعمار الاستراتيجى لصحراء الجزائر إلى
استعمار استغللى أيضا بعد كشف البترول. مع هذا كله فهناك عادة تركيز على
جانب معين أكثر من غيره من جوانب الاستعمار، ولهذا لا يرتبط فقط بالبيئة
الطبيعية وإنما أيضا بنمط الاستعمار ومذهبه. فالاستعمار الفرنسى والبرتغالى -

وبوجه عام اللاتينى – الذى يجنح إلى الحاكم المباشر يوصى دائما بالاستعمار السكنى، أما الاستعمار البريطانى "الانطوائى" صاحب الحكم غير المباشر فينبغى نظريا ألا يشجع على الاستعمار السكنى كثيرا، ومع ذلك فالبيئة الطبيعية هى الضابط الفيصل فى النهاية، وعلى هذه الأسس نحلل علاقة كل نوع من الاستعمار بحركة التحرير.

أ - فأما الاستعمار الاستراتيجى فمرتبط أساسا بالمواقع الاستراتيجية، ولكن مصيره مرتبط أيضا إلى حد بعيد بالتطورات الاستراتيجية العالمية، ولو أن الاستراتيجية الذرية الكوكبية الجديدة التى قلبت تماما فكرة الموقع الجغرافى والنقط البحرية والبرية قد ظهرت منذ عقود، أو لو أن الهند قد استقلت فى وقت مبكر، لكان من الراجح أن تستطيع، دولة كمصر أن تتزع استقلالها منذ ذلك التاريخ، ويمكننا أن نصف الاستعمار البريطانى فى مصر وفى الصومال على أنه كان أساسا استراتيجيا حيث كانتا تسيطران على مدخل البحر الأحمر وطريق الهند، وبالمثل كان الاستعمار الفرنسى فى الصحراء الكبرى حيث كانت ظهيرا لكل من شمال إفريقيا وغرب إفريقيا ومجالا لإمبراطورية عسكرية فرنسية مترامية.

ب - أما الاستعمار الاستغلالى فيظهر فى المناطق التى يمكن أن تكون غنية إنتاجا ولكنها لا تصلح للاستقرار الأبيض، ويكون هذا عادة بسبب المناخ المدارى غير المعتدل فى المناطق السهلية قليلة الارتفاع – أى مناطق المناخ المضاد anticlimes مثل غرب إفريقيا "مقبرة الرجل الأبيض" هنا لا تظهر "مستعمرات" بل "جاليات" بيضاء، أساسها التجار ووحدتها الفرد أكثر منه الأسرة، وهى لذلك مجتمعات مذكرة غالبا أو شديدة الذكورة جدا، كما تنحصر فى فئات من الأعمار الوسطى وتقل الفئات الهامشية أى الأطفال والشيوخ والمجموع بعد هذا قليل العدد لا يعدو بضعة آلاف، قصيرة العمر، دائمة التجدد فى أفرادها بحيث ينسدر بينها مواليد إفريقية. وهى أخيرا سكان مدن أولا وعواصم ثانيا، وربما لا يزيد عدد

الأوروبيين فى ظل الاستعمار الاستغلالي فى كل القارة عن ربع المليون من مجموعهم البالغ ٥ مليون، وعادة لا تزيد نسبتهم إلى الوطنيين فى كل مستعمرة عن ٠,٥% لهذا كله فإن موقف مجتمعات الاستعمار الاستغلالي من المد التحررى يكون ضعيفا. وهى حيث لا تعتمد على السيادة البيضاء قد تعتمد على "الامتيازات الأجنبية Capitulations" بحسب درجة حضارة المستعمرة، على أنها فى النهاية تعتمد على حماية دولة الاستعمار المتروبول، ويندر – بعكس الاستعمار السكنى – أن تستطيع أن تؤثر على سياستها أو أن ترغبها على البقاء فى وجه المد التحررى حين يبدأ والطبيعة من جانبها هنا تأخذ جانب التحرير – مثلا فى غرب إفريقيا حيث كانت بعوضة الملاريا هى المنقذ the anopheles mosquito the saviour of west Africa يضاف إلى هذا أن الاستعمار الاستغلالي يمكن لنمو الوطنيين وتقويتهم مما يزيد الاختلاف فى الموقف بين الاستعمار والاستقلال لهذا كله وجد التحرير هنا أنه من السهل نسبيا أن يضغط بلا حرب، ووجد الاستعمار أنه من الممكن أن يتنازل – على الأقل عن الشكل، وذلك غالبا بالوصول إلى أنصاف حلول هى الاستقلال الاسمى مع بقاء ارتباطات اقتصادية وثيقة تحقق هدف الاستعمار الاستغلالي الأسمى دون أن تصطدم بشكل التحرير الاستقلالى. وسلاحظ أن ما ظل من الوحدات الإفريقية محتفظا بعلاقات كعضو فى الكومنولث البريطانى أو الجماعة الفرنسية أغلبه كان من نوع الاستعمار الاستغلالي. وفى حالة دول الاتحاد الفرنسى بالذات كان مبدأ "الاستقلال داخل الترابط Independence within Interdependence" شرطا مطاطا فى تحرير وحداته الإفريقية وأساسا لمحاولة خلق أورافريقيا جديدة، اقتصادية لا سياسية هذه المرة، من هنا سمى البعض هذه الحلول الوسطى "بالاستعمار الجديد Neo-Colonialism" أو "الاستعمار الخبئ Crypto-colonialism".

ج - أما الاستعمار السكنى فقاصر على حيث الإقامة والتوطن الدائم للأبيض مع وفرة الموارد الإنتاجية، ولذلك فهو جغرافيا أقل رقعة وانتشارا من الاستغلاى، وهذا يرتبط بينيا بنوعين من المناخ: المناخ المشابه homoclimes الذى يكرر مناخ الوطن الأصلى تقريبا كما فى شمال إفريقيا وجنوب إفريقيا أى أنه خارج المدارين extra-tropical.. النوع الثانى هو المناخ المرتفع alticlimes حيث يصحح الارتفاع أخطاء المناخ المدارى ويعدله، ولما كان المثلث الجنوبى من إفريقيا هو إفريقيا العليا تقريبا، فإنه هو المسرح الحقيقى للاستعمار السكنى - وبصفة أخص نصفه الشرقى الأكثر ارتفاعا، ويمكن إجمالاً أن نقول إن مناطق الاستعمار السكنى فى القارة هى إفريقيا العليا وإفريقيا الصغرى، بينما إفريقيا السفلى هى مجال الاستعمار الاستغلاى والاستراتيجى، وللإستعمار السكنى دورة، فهو لا يبدأ إلا بعد امتلاك الأرض الزراعية الممتازة - بالضرورة بانتزاعها من الوطنيين، وغالبا ببادتهم منها، ولهذا فإن المرحلة التالية فى تاريخ كل استعمار سكنى هى صراع دموى على الأرض: "كالاستعمار الرسمى Colonisation officielle" فى الجزائر، وحرب الكافير Kaffir فى جنوب إفريقيا حيث يزعم البعض أن أرض ما عبر نهر كاي Transkei لم تكن أبدا ملكا للباننود، وكحرب الماوماو والكيكيويو فى كينيا.. إلخ. لهذا كله كانت مشكلة الوطنيين فى ظل الاستعمار السكنى هى قبل كل شيء مشكلة الأرض. فإذا تمت مرحلة اغتصاب الأرض بدأت المرحلة التالية وهى التعمير، هنا تتقاطر أفواج المستعمرين "كمستعمرين" حقا. ويقصد الإقامة الدائمة واستبدالاً للوطن الأم بالوطن الجديد. ومعنى هذا أعداد ضخمة فى النهاية "ومستعمرات" حقيقية تتألف من أسر لا أفراد، ولذا يقترب تركيب الأعمار وميزان الجنس فيها من معدلاتها عند الوطنيين، أى تكون عادية متزنة تمثل مجتمعا دائما لا مجرد جماعة عابرة، وهى وظيفيا لا تأتى كتجار فقط بل أساسا كزراع - ولا ننسى أن البوير معناه فلاح ولذلك لا

يقتصر على سكنى المدن بل يتغلغلون فى الريف، ومع الزراعة تضرب جذورهم فى التربة الإفريقية فتظهر – بحسب عمر الاستعمار – أجيال منهم إفريقية المولد والوطن: فى ١٩٤٨ كان ١٠٥ ألفا من فرنسى الجزائر هم فقط الذين ولدوا فى فرنسا! ومن هنا يفقدون بالتدريج صلتهم بالوطن الأب بدرجة تتناسب تقريبا مع البعد الجغرافى والبعد التاريخى، حتى قد تنشأ بينهم لهجات خاصة فمن اللغة مثل البوتويت Patouete وهى فرنسية الجزائر، والأفريكانز Afrikaans لغة البوير التى تمثل تحريفا محليا للهولندية، والمستوطنون بعد هذا يمثلون بوجه عام صورة أركية متحجرة من مجتمع الوطن الأب كما كان منذ قرن أو أكثر، حيث قد لا نجد لها مثيلا إطلاقا فى الوقت الحالى.. وهم كذلك يكتسبون بسرعة نظرة ضيقة محافظة تنزع إلى التكبس وتدعو فى النهاية إلى الجمود والتكلس، لعل خير ما يمثلها روح البوير الانعزالية الذين كانوا دائما يريدون العزلة: قديما بهجرتهم الكبرى Great Trek وحدينا بالأبارثيد Apartheid.

ويصعب من الناحية العددية أن نرسم حدا أدنى – نقطة الصفر – للاستعمار السكنى، فالنسبة المئوية وحدها لا تكفى: فمثلا تبلغ نسبة الأوربيين من مجموع السكان فى ساوتومى وبرنسيب ١,٩%، وفى غينيا الأسبانية وفرناندوبو ٢%، بينما هى لا تزيد عن ٠,٦% حدا أدنى فى كينيا. ولكن مجموع الأوربيين فى المجموعة الأولى كلها لا يزيد عن (٥) آلاف، بينما يقل عن (٦٦) ألفا فى الثانية. على أننا يمكننا أن نتخذ ٠,٦% نبدأ نشعر عنده بالاستعمار السكنى كما فى كينيا ومدغشقر والكونغو، وهنا سيلاحظ أن الاستعمار البرتغالى وكذلك البلجيكى يميل إلى أن يكون سكنيا حتى إن كلا من أنجولا والكنغو كانت تحوى من البيض أكثر مما تضم كينيا المثل الشهير (٨٠ ألفا لكل مقابل ٦٦ ألفا) هذا وتصل النسبة البيضاء إلى ٢,٢ فى روديسيا الشمالية ولكن النسب الخطيرة للاستعمار السكنى تبدأ عند ٥%.

عدد البيض	النسبة المئوية من المجموع	
٥٠ ألفا	٤	ليبيا (١٩٥٤)
٤٠٣ ألفا	٥,٢	مراكش (١٩٥١)
٢٥٥ ألفا	٦,٩	تونس (١٩٥٦)
١٣٧ ألفا	٨,٤	روديسيا الجنوبية
١ مليون	١٠	الجزائر
٣ مليون	٢١	اتحاد جنوب إفريقيا

وسنرى من هذا أن ٩٥% من الأوربيين في القارة يعيش في ظل الاستعمار السكنى، وأن جزيرتيه الرئيسيتين هما المغرب العربي (٢ مليون)، وجنوب إفريقيا (٣ مليون)، وسنلاحظ أنه بينما المغرب العربي استعمار سكنى لاتينى فإن المشرق العربى استعمار استراتيجى - استغللى سكسونى، ومع ذلك فإن عدد الأجانب فى مصر وصل فى حين ما إلى نحو ربع المليون (٢٢٥ ألفا فى ١٩٢٧) حين جمعت بين أنواع الاستعمار الثلاثة فى الحقيقة، وكما كانت الجزائر نقطة الارتكاز فى استعمار المغرب وصارت نواة الاستعمار السكنى فيه ومنها نقل نسبه شرقا وغربا، فكذلك كان الاتحاد هو رأس الجسر فى الاستعمار السكنى فى كل أفريقيا الجنوبية، ومنها نقل نسبه كلما اتجهنا شمالا، ففي المثلث الجنوبى يترامى نطاق الاستعمار السكنى على طول محور المرتفعات الشرقية ابتداء من الاتحاد حتى كينيا كمحور أبيض أو كمحور "المرتفعات البيضاء" - إذا عمنا تعبيراً خاصاً بكينيا، مع ملاحظة أن هذا تعبير نسبى لأن البيض أينما كانوا أقلية عديدة حتى فى هذه المرتفعات البيضاء. هذا وقد يمكن أن نمد هذا النطاق ليشمل هضبة أثيوبيا إذا اعتبرنا مشاريع ومحاولات الاستيطان الإيطالية فى فترة احتلالها، كل هذا أيضا مع ملاحظة أن "نطاق" تعبير نسبى هو الآخر: فلا البيض ولا الأرض الصالحة التى يرتبط بها وجودهم يمثل سلسلة متصلة بل هو أساس رقع منتثرة. فى هذا "العمود

الفقرى" تقل نسبة البيض كلما اتجهنا شمالا من الاتحاد الذي هو بالنسبة للاستيطان أرض القاعدة mainland، إلى وسط إفريقيا أرخبيل الاستيطان، إلى شرق أفريقيا بحر جزر الاستيطان المتناثرة^(١).

هذا هو النمط الجغرافى للاستعمار السكنى، والمهم أنه يمثل أعتى مشاكل التحرير فى القارة، وقد يكون تأخر التحرير فى المثلث الجنوبى راجعا إلى سيادة الاستعمار السكنى عليه، ففى ظل هذا النوع من الاستعمار تزداد مشكلة التحرير وصعوبته كلما كانت القوة والنسبة العددية للمستوطنين أكثر. فالعلاقة عكسية بين التحرير والاستيطان، إنها علاقة شبه ميكانيكية كالعلاقة بين القوة والمقاومة، ولهذا فإن الموقف فى روديسيا الجنوبية مثلا أشد صعوبة منه فى كينيا، وهو أشد كثيرا فى الجزائر، بينما يصل إلى درجة اليأس فى جنوب إفريقيا حيث لم يعد يشار إلى البيض "بالمستوطنين" وفى المثلث الجنوبى بالذات نجد أن زحف التحرير يكاد يتناسب عكسيا مع نسبة البيض، على أن هناك ضابطا آخر غير هذه النواحي الأثنوجينية ethnogenics – ديموغرافية الأجناس – يتدخل فى تقرير مصير الاستعمار السكنى، هذا هو البيئة الطبيعية، فمن حسن الحظ، يتفق أن مناطق الاستعمار السكنى هو فى الأعم الأغلب مناطق المرتفعات الهضبية أو الجبلية بالذات، أى مناطق القلاع الطبيعية التى تضعف قبضة الضبط الاستعمارى وتسمح للوطنيين بحرب العصابات guerilla warfare، بينما هى تضاد بطبيعتها جيوش المستعمر الميكانيكية، كما أن الغطاء الغابى الذى يكسوها بطبعه يعطى ستارا مانعا ضد السلاح الجوى، أى أن البيئة الطبيعية التى كانت مغناطيس الاستعمار السكنى هى بعينها التى يمكن أن تصبح عامل طرده، والطبوغرافيا التى كانت عوننا للاستيطان هى فى النهاية عون عليه، تلك تجربة متواترة فى جغرافية الاستعمار عرفت أثيريا ضد الطليان، وتحققت من قبل فى الريف ضد الأسبان، وتعيشها

(١) عبد العزيز كامل – المرجع السابق، ص ١٧٦.

اليوم الجزائر ضد فرنسا، وخاضتها الكيكيوي في كينيا، بل إن معاقل الثورة فى أنجولا الآن ضد البرتغال تتركز بالذات فى نواة المرتفعات الوسطى والشمالية الشرقية، وأكثر من هذا نحن نذكر مقاومة الأثيوبيين المستمينة ضد الإيطاليين بضعة عقود وننسى أن مقاومة أعنف قد سجلتها من قبل مرتفعات جنوب إفريقيا – الزولو والمثابيلي.. إلخ – ضد الاستعمار الأبيض لا لعقد أو عقدين بل لقرن بأكمله على فترات متقطعة (حرب الكافير التى استمرت من ١٧٧٨ إلى ١٨٧٧) حتى سميت بجدارة "حرب المائة عام الإفريقية" ..

هذه إذن بعض العوامل المساعدة والمضادة للتحرير إزاء الاستعمار السكنى على أن المشكلة بعد هذا ليست مشكلة سهلة لأنها فى الحقيقة مزدوجة، ترسم نمطا سياسيا متكررا: فالتحرير هنا يكافح القوة المتروبوليتانية من ناحية والمستوطنين من ناحية أخرى، وكلما أشرف على انتزاع تنازلات من القوة الاستعمارية تحول المستوطنون إلى عصابة إرهابية داخلية تأخذ القانون فى يدها وتقرض نوعا خاصا من حكم الملاك Landocracy، حكم ملاك الاستعمار Plantocracy، وتعلن العصيان والتمرد على الحكومة "الأم" مهددة "بحرب الاستقلال" للانسلاخ عنها والانفراد بالمستعمرة، هذا ما يحدث فى الجزائر اليوم، وما طالب به المستوطنون المتطرفون فى كينيا، أما روديسيا الجنوبية فقد هددت حينها بالانفصال عن بريطانيا والانضمام إلى معقل الاستعمار السكنى فى ظهرها وهو جنوب إفريقيا كما كان فيها من طالب بأن يتحول الاتحاد إلى دومنيون، وفى تنجانيقا حيث البيض أقلية تافهة طالب بعضهم فى حين ما بالانضمام إلى كينيا حيث البيض أكثر وأقوى نسبيا.

٤ – التحرير "والخروج الأبيض": من السهل أن نرى حركات التحرير وإذابة الاستعمار Decolonisation اصطحبت غالبا "بخروج" الجاليات الأوربية colonial exodus من الدول الإفريقية المستقلة، هذا حدث فى مصر وتونس ومراكش (المغرب) والسودان وغينيا.. إلخ. ففى مصر بدأ الخروج الأبيض منذ

مدة: فبعد قمة قياسية في ١٩٢٧ (٤/١ مليون) انخفض عدد الأجانب إلى ١٤٦ ألفا في ١٩٤٧، خرج بعدها لا شك جزء كبير منهم، وفي ليبيا كان الطليان قد بلغوا علامة المائة ألف قبل الحرب الأخيرة، رُحل منهم ٤٠ ألفا من برقة أثناء الحرب، وهم الآن نحو ٥٠ ألفا، وفي تونس رُحل ٤٠% من الأوربيين من الاستقلال، ويقدر أن ١٦٥ ألفا من الأوربيين خرجوا من المغرب وتونس معا منذ الاستقلال، وفي مناطق الاستعمار السكنى العنيف تأخذ المشكلة شكلا مختلفا جدا، فهي تسمى بالمجتمعات متعددة الأجناس multi-racial society وهي تسمية لا نظن مقبولة لأنها تغلف مغالطة واضحة، فحين تكون نسبة الأوربيين إلى الوطنيين ١: ٢٥ كما في اتحاد وسط إفريقيا أو ١: ١٧٠ كما في كينيا يكون إما من السذاجة أو من التصليل أن نتحدث عن "تعدد" الأجناس، ولهذا يرى الوطنيون أن سياسة المشاركة partnership التي يقدمها صناعها على أنها "سياسة غير عنصرية في مجتمع متعدد الأجناس" ليست في الحقيقة مشاركة بل شركاء، في مثل هذه المناطق لا يطمع الإفريقيون أساسا إلا في الاستقلال وليس بالضرورة في إخراج الأوربيين إذا قبلوا مواطنة عادية بلا امتيازات، هذا واضح في حركات التحرير بجنوب ووسط وشرق إفريقيا، كما أعلنت عنه الجزائر التي تخير المستوطنين بين الجنسية الجزائرية أو البقاء كأجانب عاديين أو الخروج، ومع ذلك فمن المرجح أنه - باستثناء جنوب إفريقيا - قد يصفى الاستعمار السكنى نفسه بعد استقلال هذه الوحدات سياسيا، فكما يتنبأ سيتهول قد يهجر المستوطنون بعد فرض المساواة بين الأجناس في إفريقيا المستقلة ولا تبقى إلا "جاليات" قد تذوب في الجسم الوطني، وقد بدأت بالفعل مؤشرات المستقبل تتحرك في هذا الاتجاه: فمن قبل بدأت فرنسا تضع برنامجا لاستقبال ٤٠٠ ألف من فرنسيي الجزائر العائدين، كما أن المستعمرات البريطانية في إفريقيا الجنوبية بدأت تفكر في استراليا كخط دفاع أخير وكوسط أبيض خالص، ومعنى هذا كله أن مستقبل الجزر البيضاء في القارة هو كمصير أي جسم غريب

يدخل الكائن العضوى: لا يستطيع أن يمتصه ويتمثله فيلفظه فى النهاية، وقد يكون هذا مصداقا لما قاله ليوبولود سنغور باسم الإفريقيين: "نحن لا نريد أن نُمثَّل بل أن نتمثَّل" وقد يسجل التاريخ بعد ذلك النهاية العجيبة لأكبر مغامرة ملتبهة وأطول رحلة عاتية بين القارات، مما يوحى بأن الاستعمار سكنيا وغير سكنى هو مجرد "جملة اعتراضية" فى تاريخ البشرية، هو ظاهرة عابرة مهما طالَّت، وعابرة لأنها غير "طبيعية" فى النهاية.

هل يترك الخروج الأبيض فراغا حضاريا أو اقتصاديا خطيرا فى القارة؟ يتنبأ البعض بأن الاقتصاد الزراعى، خاصة المنظم فى أبعاديات، والاقتصاد التعديبى قد يضطرب لعدة سنوات بعد الخروج، وبعض الوحدات الإفريقية التى استقلت أمنت البيض اقتصاديا، والبعض الآخر لا يرحب كثيرا بهذه الهجرة الفجائية التى قد ترج الاقتصاد القومى بما تسحبه معها من رأس المال والخبرة الفنية، على أن هذه المشكلة مؤقتة، أما أن يخشى البعض على المستوى الحضارى والاقتصادى للقارة أن ينتكس بعد الخروج، أو أن يعتذر عن الاستعمار بأنه كان وسيلة للتحضّر لـ transculturation, acculturation فإن هذا منطق تبرير محض، وهى تنبثق عن نظرية أولية هى نظرية التلازم بين مبدأى الاستعمار والتحضير، التى تبرر كل النظريات "الإنسانية humanitarian" أو الأبوية Paternal فى الاستعمار! مثل عبء "الرجل الأبيض" و"الأب الأبيض The White Father" أو "الأخ الأكبر Elder Brother" .. ولكن هذه النظريات ليست فى الحقيقة إلا ترجمة حديثة لنظرية "الأجناس الأطفال" الفاسدة القديمة، كما أن نظرية التلازم بين الاستعمار والتحضير حولت عبء الرجل الأبيض إلى "عبء الرجل الأسود" والواقع أن نظرية التلازم بين التحضير والاستعمار فاسدة أساسا بل يعدها الكثير النقطة السوداء الكبرى فى الحضارة الأوربية، فليس الاستعمار شرطا للتحضير، وليس احتكاك الأجناس الأداة الوحيدة لاحتكاك الحضارات، والنظرية الوطنية الإفريقية

المعتدلة ترى أن إفريقيا في حاجة إلى حضارة أوروبا ولكن ليس إلى استعمارها، فهي تريد خبراء لا حكاما وفنيين لا مستوطنين أى أنها تبدأ من الفصل التام بين مبدأى التحضير والاستعمار، ولهذا تنتهى إلى أن خروج الأبيض ليس حتماً نكسة حضارية أو هزة اقتصادية، وتجربة غرب إفريقيا، ومن قبل إفريقيا العربية، دليل واضح.

٥ - الصورة الحالية للاستعمار: الآن وقد تقلص الاستعمار عن الجزء الأكبر من القارة، يمكننا أن نحدد ونحلل نمطه الجغرافى الراهن، فهناك اليوم ٢١ وحدة سياسية خاضعة للاستعمار، مجموع مساحتها ٣,٥٠٦,٠٠٠ ميل^٢ أو ٣٠% من القارة وسكانها ٥٨,٩٨٣,٠٠٠ أو ٢٤,١% من القارة، من بين هذه الوحدات سبع لا تزيد عن أسافين وجيوب قزمية هي فى النصف الشمالى من القارة، إفىى وغمبيا البريطانية والصومال الفرنسى، وفى النصف الجنوبى ريومونى وكابندا وباسوتولاند وسوازى لاند. وقد اكتسح الاستعمار تقريبا من النصف الشمالى للقارة، فلم تعد له فيه إلا ٦ وحدات هي عدا الأسافين الثلاثة الجزائر - وريودى أورو وغينيا البرتغالية، ومجموع مساحة هذه المستعمرات حوالى مليون ميل^٢ والسكان ١١ مليوناً، وتمثل الجزائر ٩٠% من هذه المساحة والسكان، وهي فى الواقع أكبر وحدة مستعمرة فى كل القارة الآن سواء مساحة أو سكاناً، وأهم حقيقة توزيعية فى بقايا الاستعمار فى النصف الشمالى من القارة هي تفتيته إلى جزر متخلفة relict منعزلة فلم يعد هناك وحدتان متلاصقتان حتى فى حالة غمبيا البريطانية وغينيا البرتغالية القريبتين أو حتى فى حالة ريودى أورو والجزائر المتماستين. ومعنى هذا أن هذه الأحجار القزمية microliths يطوقها بحر الاستقلال، تماماً ولا يمكن أن تنجو من قوة تعرية هذا المد التحررى - فيه، وسيلاحظ أنه قد اختفى تماماً المحور الاستعمارى الذى كان لفرنسا فى هذا الجزء من القارة.

وبينما كسح الاستعمار من النصف الشمالي تقريبا، تراجع إلى خطوطه الخلفية في "الملتث الجنوبي" فهنا يمثل الاستعمار - بعكس الصورة في النصف الشمالي - رقعة واحدة ضخمة متصلة المساحة، تمتد من بحيرة رولف إلى مصب الأورنج ومن رأس موزمبيق إلى مصب الكنغو، هو هنا حجر واحد حجمه ضخمة megalith monolith، كتلة تحل "جذع" الملتث الجنوبي، وهي في الحقيقة تنفق إلى حد بعيد مع نطاق السافانا في النصف الجنوبي من القارة، يحدها شمالا الغابة الاستوائية في الكنغو وجنوبا الفلد الصحراوي في اتحاد جنوب إفريقيا، وليست هذه الكتلة أكبر معقل متخلف متبق للاستعمار في القارة فقط، وإنما هي أيضا أضخم كتلة متصلة تبقت للاستعمار في أي جزء من العالم، وهذه الرقعة تشمل ١٥ وحدة منها ٤ أسافين، وهي في مجموعها تبلغ نحو ٢,٥ مليون ميل^٢ مساحة، ونحو ٤٨ مليون نسمة سكانا. وأكبر وحداتها مساحة هي أنجولا بينما أكبرها سكانا هي - أو كانت - تنجانيقا. وقد بدأت هذه الكتلة المتصلة تهز وتخلخل لاسيما في شرق إفريقيا فقد تقرر أو بدأ استقلال تنجانيقا، وأوغندا وكينيا على الطريق، كما رأينا، هذا بينما أصبح مستقبل جنوب غرب إفريقيا واضحا وإن كان مستقبل أنجولا وبتشوانالند لازال في الكفة، وإذا استمر المعدل الحالي فقد يكسح الاستعمار كلية من الملتث الجنوبي حتى حدود الاتحاد في خلال العقد الحالي، أما الاتحاد فمصيره لا يمكن التنبؤ به بحال.

في ضوء هذه الصورة الجديدة للاستعمار سنلاحظ عدة حقائق غريبة فأولا من الطريف أن الإمبراطوريات "الماوث" هي التي تدهورت وكادت تنقرض حتى الآن: بريطانيا وفرنسا، بينما الإمبراطوريات "الحفرية" هي التي لم تمس حتى الآن تقريبا: البرتغال وأسبانيا، على أن هذا الفارق بطبيعة الحال فارق عابر، هذا وبينما يتركز الاستعمار البرتغالي أساسا في النصف الجنوبي مع إسفين صغير في أقصى غرب إفريقيا يتركز الأسباني على العكس في النصف الشمالي مع إسفين ضئيل في

المثلث الجنوبي، ثانيا سيري أن الإمبراطورية الفرنسية التي كانت تفوق البريطانية مساحة، وإن لم يكن سكانا، قد أصبحت الآن لا تقارن مطلقا بالإمبراطورية البريطانية المتبقية، فهي لم تعد تزيد عن الإمبراطورية البرتغالية مساحة أو سكانا! ثالثا من الواضح أن معقل الاستعمار الفرنسي المتبقى يأخذ نمطا عكس نمط معقل الاستعمار البريطاني المتبقى: فهو في حالة فرنسا يقع في الشمال في الجزائر، يكمله إسفين تافه متطوح في الصومال، بينما هو في حالة بريطانيا يقع في جذع المثلث الجنوبي، يكمله إسفين في النصف الشمالي هو غمبيا، رابعا وأخيرا نرى أن المحور الطولى البريطانى فى القارة، محور القاهرة - الكاب قد انكمش إلى قطاع مبتور يبدأ من أوغندا بل من كينيا وينتهى فى بنشوانالند. والمثير فى هذا القطاع أنه داخلى فى أغلبه، فمن بين ٧ وحدات تبقت لبريطانيا فى المثلث الجنوبى نجد ٥ داخلية. وهذه هى المتناقضة الغربية حقا لأن بريطانيا هى الدولة البحرية بالضرورة وصاحبة الاستعمار الساحلى أساسا! ولعل هذا فى نفس الوقت يفسر أهمية كينيا وتجانيقا للاستعمار البريطانى وتمسكه بهما أطول مدة ممكنة، لأنهما الآن النافذة الوحيدة والمدخل المتبقى لهذه الإمبراطورية الداخلية Inland Empire. وهو يفسر أيضا مساندة الاستعمار البريطانى للاستعمار البرتغالى الذى يعد قوة استعمارية "حفرية" وتعد إمبراطورية "طفلية" تعيش عالية على، وفى ظل الإمبراطورية البريطانية، والسبب أن الاستعمار البريطانى اليوم فى إفريقيا الجنوبية يمثل شريطا بين شريحتى الاستعمار البرتغالى بحيث إن البوابة الرئيسية لاتحاد وسط إفريقيا هى موزمبيق بينما تعد أنجولا بابا جانيبا Side- door أقرب إلى أوروبا. أى أن كلا البابين أرض برتغالية.

حول وحدة الرافدين والنيل^(١)

كان العراق يحتل موقعا وسطا بؤريا بين الإسلام فى وسط آسيا من جانب، والإسلام فى غرب آسيا وشمال إفريقيا من جانب آخر أى أنه كان قلب العالم الإسلامى المتمدد العظيم.

وباعتراف الكتاب العراقيين أنفسهم قضى هذا الموقع الخلقى الأسن على العراق من التخلف الحضارى والركود المادى إلى حد لم ينتزع نفسه منه إلا أخيرا نسبيا بقوة وإرادة التغيير الثورى وانتفاضته التقدمية المعاصرة التى نلمس نروتها اليوم.

لا شك أن قيام دولة الوحدة الثنائية وضع هذا المسخ الدخيل — إسرائيل — بين شقى ساحقة أو فى داخل كسارة بندق هائلة.

حديث الوحدة حديث نو شجون، ونو أطراف متعددة أيضا، ولكننا نقص مقالنا هذا على جانب واحد منه هو الجانب الاستراتيجى: ماذا نعرف هنا عن قوة العراق الاستراتيجية، عن توجهات موقعه، مشاكله وحساسياته الجيوستراتيجية؟ ما دور العراق العظيم فى الاستراتيجية العربية، وما وزنه فى ميزان القوة؟ وماذا يمكن أن يضيف من طاقة وإشعاعات إلى دولة الوحدة المأمولة؟ وماذا يمكن للوحدة أن تقدم للعراق استراتيجيا؟

باختصار: إن سؤالنا المحورى هنا سيكون: أين يقع العراق من خريطة القوة العربية، وأى مستقبل استراتيجى واقتصادى وحضارى ينتظره؟ وبديهى فى مثل

(١) مجلة الفكر المعاصر - دراسة علمية لقوة العراق الاستراتيجية - العدد (١٢) - فبراير

١٩٦٦م.

هذه الدراسة الموضوعية التقييمية أنها تحلل نقاط القوة والضعف على حد سواء، وقد تعرض لحالات فرضية ربما لا تقوم بالفعل ولكنها تكمن بالقوة..

الدور الاستراتيجي: مراحل ثلاث:

وللإجابة عن هذا السؤال لأبد أن نضع في إيجاز دور العراق الاستراتيجي في إطاره وأبعاده التاريخية أولاً، حتى نتعرف على العناصر الثابتة والمتغيرة في كيانه الإقليمي، وبغير هذا الدور التاريخي قد يمكن أن نخطئ فهم عبقرية المكان في العراق بالذات، لأنه ما من قطر عربي على مدى الزمن عرف من التقلبات العنيفة في مقدراته ومصائره، في أقداره وقواه، مثلما عرف العراق ومن السهل أن نتكشف منذ بداية تاريخ العراق العربي مراحل ثلاثاً تلخص ببلاغة تطور موقعه ودوره الاستراتيجي.

فمنذ العروبة والإسلام، وفي ظل عصر من التفجر الديني أكثر منه عصر الوعي القومي، أخذ موقع العراق مغزى خطيراً ولعب دوراً ممتازاً، ففي حركة توسع الإسلام الكاسح نحو الشرق في آسيا الوسطى لم يكن غير العراق يصلح – بموقعه البارز المتقدم في ذلك الاتجاه – لدور "رأس الحربة" في ذلك الزحف، ولهذا كان العراق الجبهة الأمامية للعالم العربي الجديد، وآلت إليه وظيفة السيطرة على ما شرقة ابتداءً من فارس وخراسان، ولما كان التركيز في ذلك العصر البطولي الديني هو على العالم الإسلامي كوحدة التفاعل المشترك الفعالة أكثر منه على العالم العربي، فمن السهل أن نرى كيف كان العراق يحتل موقعاً متوسطاً بورياً تماماً بين الإسلام في وسط آسيا من جانب، والإسلام في غرب آسيا وشمال إفريقيا من جانب آخر، أي أنه كان قلب العالم الإسلامي المتمدد العظيم، ومن هنا كان دوره الطبيعي القيادي، دور رأس الحربة، ومن هنا كانت حضارة "دار السلام" الذهبية الرائعة.

ولكن نقطة ضعف كامنة مستترة فى موقع العراق لم تلبث أن تكتشف فجأة حين بدأ قلب آسيا يتحول إلى ضد إعصار بشرى ودوامة عاتية تلفظ بموجات الرحل الخطمة المخربة، فبحكم موقع العراق على تخوم العالم العربى تعرض، أكثر من أى جزء آخر منه، لطرقات وطوفانات الرعاة الفرسان، فما من موجة غازية لهم لم تصل إلى العراق، بينما – للمقارنة – قد تنجو منه سوريا أحيانا ومصر دائما.

تلك كانت قصة السلاجقة ثم التتار والمغول ابتداء من جنكيز خان وهولاكو فى القرن ١٣ إلى تيمورلنك فى القرن ١٤ ولم يكن فى هذه كغارة المغول الوثنيين المدمرة لأنهم كانوا – أكثر من الوندال – من "سفاحى الحضارات" بكل معنى الكلمة.

من هذه التجربة المريرة تبدأ تتضح لنا بجدارة حقيقة دور موقع العراق. لقد تحول من "رأس حربة" فى العالم الإسلام إلى "درع" للعالم العربى أصبح خط الدفاع الأول عن العروبة، ولهذا، وفى إنكار للذات منقطع النظر، تلقى كل تلك الضربات التى خربته، ولكنه فى هذا افتدى العالم العربى كله، وفى هذا يبدو فضله الجغرافى والتاريخى بوضوح تام، وإن ما خبره العراق تاريخه الوسيط من تفاوت شديد وذبذبة حادة درجة التشنج فى رخائه وانهياره، وعظمته وانحداره، وعمرانه وخرابه، كل ذلك بما لا نظير له تقريبا فى بقية دار العرب، إنما هو وظيفة مباشرة لموقعه الهامشى الحساس على تخوم العرب وقرب قلب آسيا وظيفه باختصار لدوره كدرع العالم العربى وترسه.

ونصل إلى الدور الثالث مع العصر الحديث حيث انتقل مركز الثقل فى العالم إلى أوروبا الغربية وأصبح الغرب محور القوة الاستراتيجية الحديثة، وفى ذلك الإطار الجديد لم يتبقى للعراق إلا دوره الإسلامى والعربى، ولم يكن مفر من أن

يكون ذلك الدور العربي دورا محدود الأهمية نسبيا وثانيا إلى حد ما، ذلك أنه مع انتقال التوجيه الاستراتيجي والأهمية السياسية إلى الغرب، قد تحول موقع العراق توا وأليا إلى موقع خلفي متخلف بدرجة أو بأخرى: أصبح "البوابة الخلفية" للعالم العربي أو كما قد نقول على الجانب "الخطأ" من خريطة الاستواء الحضاري والاستراتيجي الجديد في العالم القديم. وباعتراف الكتاب العراقيين أنفسهم، قضى هذا الموقع الخلفي الأسن على العراق بنوع من التخلف الحضاري والركود المادى إلى حد ما، لم ينتزع نفسه منه أخيرا نسبيا بقوة الإرادة وإرادة التغيير الثورى وانتفاضته التقدمية الرائعة المعاصرة التي تجلت نورتها اليوم.

إلا أن أسوأ من ذلك التخلف المؤقت ما حاوله الاستعمار، فقد أراد أن يسخر الموقع الخلفى لأغراضه فى تمزيق العروبة وتفتيت القومية العربية. فقد حاول أن يحيله إلى عزلة جغرافية وسياسية يبعد بها العراق الأبي عن ركب العرب الظافر، وحوله عن تيار العروبة إلى بركة الشعوبية الآسنية، وتأكيدا لهذا الانحراف أو التحريف المفتعل، وضع مخططا كاملا ليحوّله عن قبلة العرب إلى قبلة مزيفة نحو الشرق، فمرة يحاول أن يدخله فى فلك الهند سواء بأن يدار منها أو بأن توضع مشاريع خبيثة فى العشرينات وفى الثلاثينات "لتهنيدته" وذلك بتهجير بضعة ملايين من الهنود إليه (كذا!) ومرة يربطه بقوى غرب آسيا إبعادا له عن المحيط العربى. وذلك بضمه إلى ميثاق سعد أباد (مع إيران وأفغان) حينما، أو حلف بغداد (مع تركيا وإيران وباكستان) حينما آخر، كذلك وفى نفس الوقت اتخذ الاستعمار. ومعه أعوانه من الرجعية المحلية، اتخذ من موقع العراق الخلفى كأقرب وحدة عربية إلى فلك الاتحاد السوفيتى ذريعة وحجة ملفقة يلوح بها لتخويفه وتهديده من خطر ذلك الشبح المزعوم لكى يرتدى فى أحضانه هو الخطر المائل الجاثم!

ولسنا بحاجة بطبيعة الحال إلى أن نضيف أن ذلك جميعا قد فشل وتغلّبت قوة الجاذبية العربية المركزية الأصيلة على كل القوى الطاردة التأميرية. وظل العراق

عربي الوجه والوجهة، وأصبح على يد زعامته الثورية المؤمنة ركنا ركينا وركيزة كبرى للعروبة، بل أكثر من هذا، خرج العراق بدور استراتيجي جديد في الوطن العربي، ففي عالم عربي متحرر يحتل مركزا طبيعيا قياديا في العالم الثالث النامي، أصبح دور العراق هو دور "نافذة ووجهة" للعرب على المحيط الآسيوي وحلقة الاتصال بينهم وبينه، هو الآن بمعنى آخر همزة الوصل المباشرة بين جبهة العرب في آسيا وبين بقية القارة في ظل التضامن الإفريقي الآسيوي.

وإذا كان موقع العراق الهامشي المتطرف في العالم العربي يعرضه لأية أخطار خارجية حقيقية أو وهمية، قريبة أو بعيدة، بحرية أو برية، متاخمة أو مجاورة، فإن هذا إنما يجعله أدهى إلى التطلع إلى الوحدة العربية وإلى الالتصاق والالتحام بالجسم العربي الكبير، ضمانا للقوة والحماية، أما أن نؤول هذا الموقع على أنه يدعو إلى العزلة والتجزئة كما كان يزعم الاستعمار الأجنبي والرجعية المحلية (نوري السعيد) فهذا منطوق مقلوب ومغالطة ساذجة.

والعراق بموقعه هذا أحوج ما يكون إلى قوة العرب من ورائه سدا وعمقا استراتيجيا، يمثل ما أن العرب أحوج ما تكون إليه نافذة وجبهة على العالم الآسيوي.

وهذا الدور التكاملي هو ما أدركه العرب كل العرب اليوم تماما، وما تسعى وحدة العراق - مصر إلى تحقيقه بنكاء وشجاع وإخلاص مؤمن.

دولة شبه داخلية:

إن نظرة واحدة إلى خريطة العراق تكشف لنا كثيرا من مشاكله الاستراتيجية، فلا شك أن العراق بحكم موقعه القاري الداخلي المتعمق من ناحية، وبحكم قاعدته الأرضية الفيضية العريضة من ناحية أخرى هو قوة بر أساسا، ولكنه بحسب حدوده الراهنة تأخذ رقعته السياسية بالتقريب شكل حرف Y الإفرنجي،

ولهذا فهو يبدأ عريضا فى الشمال وينتهى مسحوبا فى الجنوب حتى يرتكز على الخليج العربى، لا نقول بجبهة بحرية، وإنما بكوة مائية ضئيلة لا تزيد عن ٦٠ كم فقط (وذلك من نحو ١٤ ألف كم هى مجموع سواحل العرب!) فإذا ما عرفنا أن مساحة العراق تبلغ زهاء ٤٤٤ ألف كم^٢، وأن طول حدوده البرية لا تقل عن ٣٥٠٠ كم، أدركنا على الفور أن العراق دولة شبه داخلية شبه حبيسة بكل معنى الكلمة.

وحتى تتبلور لنا هذه الحقيقة يكفى أن ننسب طول الساحل إلى المساحة أو إلى طول الحدود البرية فنجد العراق يمتلك كيلومترا واحدا على البحر مقابل كل ٧٤٠٧ كيلومتر مربع من المساحة، أو مقابل كل ٦٠ كم من الحدود البرية، وللمقارنة نذكر أن هاتين النسبتين فى حالة مصر مثلا هما على الترتيب ١: ٤١٧، ١: ١.١. وإذا كان هذا يؤكد ما سبق أن قلناه من أن العراق قوة بر أساسا، فإنه يعنى أيضا أنه دولة "شبه بولندية" تكاد تختنق إلا من طاقة ضيقة على الخليج العربى وتوشك أن تكون بحق "حبيسة شط العرب".

ونستطيع أن نضع أيدينا على السبب المباشر فى اختناق العراق إذا نحن تذكرنا ضياع عربستان، فردوس العراق المفقود، فهذا المثلث السهلى على رأس الخليج العربى هو التتمة الطبيعية والاستمرار المباشر لسهل الرافدين العظيم وهو النافذة الطبيعية للعراق على الخليج العربى، فاغتصاب إيران لعربستان لم يسلب العراق رقعة غنية ثمينة من صميم الوطن العربى ونحوا من المليونين من أبناء العروبة فحسب، وإنما كذلك سلب منها بضعة مئات من الكيلومترات على البحر، والواقع أن ضياع اللواء السليب عربستان هو بالنسبة للعراق كضياع الإسكندرونة بالنسبة لسوريا.

السؤال الآن: إذا كان العراق فى الدرجة الأولى وحدة قارية وقوة بر شبه داخلية، فكيف تبدو حدوده الأرضية الطبيعية؟ نحن نعرف أن قوسا حائطيا جبليا هائلا يحف بالعراق من الشمال والشرق هو جبال زاغروس، ولقد ألفنا أن ننظر إليه على أنه حدود العراق — بل العرب — الطبيعية فى ذلك الاتجاه، وكثيرا ما عد بمثابة "سور العراق العظيم" الذى وهبته إياه الطبيعة والجغرافيا. وإنه لكذلك حقا — ولكن فى حدود، فمن أسف أن الحدود السياسية لا تتبع — كما ينبغى — خط نرى وقم السلسلة الجبلية أو بالتعبير العلمى خط تقسيم المياه، بل ولا هى حتى تتعامد على ضلوعها وسفوحها إلا فى قطاع محدود للغاية فى الشمال، أما فى القطاع الأكبر على الإطلاق فهى إما تحتضن أقدام الجبال أو طلائع التلال الأمامية على أحسن تقدير، وإما تبتعد عنها كلية لتقطع فى صميم السهل تاركة بينهما جزء من الأراضي المنخفضة.

وعدا أن هذا يعطى إيران كثيرا من الممرات والأودية التى تعد خطوط اقتراب طبيعية إلى العراق، كما يعطيها "المفاتيح" الهيدرولوجية لكثير من روافده وأنهاره، فإن معناه على الفور أن هذه الحدود تترك ما يسمى "منحدرا" Glacis عسكريا عريضا فى يد إيران، بحيث تصبح قوة إيران قوة معلقة مرتفعة استراتيجيا تشرف بسهولة وتطل من حالق على قوة العراق المنخفضة الارتفاع، ومعروف أن مثل هذا النمط الطبوغرافى يعنى أن الميزة العسكرية المحققة هى لإيران التى تتمتع ببرج مراقبة طبيعى ويمكنها أن تنقض وتهجم — برىا وجويا على السواء — بسهولة وتملك عنصر المفاجأة والمباغثة، بينما أن الطبيعة والتضاريس لا تقف تماما فى صف العراق الذى لا يملك إلا موقف الدفاع على أحسن تقدير. ولسنا بداهة نخطط للحرب أو نتصور صداما ما، ولكن يجب على التخطيط الاستراتيجى الالتفات إلى هذه الحقائق الطبيعية التى لا يمكن تجاهلها فى موضوع الأمن والسلامة القومية.

وجدير بالذكر أن حدود العراق التاريخية كانت تقليدا أقرب إلى خطر القمم الجبلي، بل كانت غالبا ما تتخطاه شرقا، ويكفى أن نعلم أن جزءا كبيرا مما هو الآن غرب إيران كان يعرف حتى قريب "بالعراق العجمي" إشارة إلى طغيان المد العربي هناك، أما تفهقر الحدود السياسية بعد ذلك نحو الغرب باطراد إلى أن أخذت مسارها الحالي، فتلك مسئولية الاستعمار التركي العاجز أولا وأخيرا، فما أكثر ما تراجع وسلم هنا أمام الضغوط الفارسية خاصة في القرن الماضي وذلك على حساب العراق العربي سواء في الشمال الجبلي أو في الجنوب في عربستان.

ولابد هنا من كلمة استدراك للتوضيح، فنحن حين نحدد موطن الخطر في حدود العراق مع جارٍ له مثل إيران، لا ينبغي بحال أن ننزلق إلى الخدعة التي يحاول الحكم الرجعي المتآمر في هذه الأخيرة أن يسوق إليها الرأي العام العربي، وهي أن يوقع بينه وبين الشعب الإيراني الحميم. فهذا الشعب الجار المسلم، الذي يجمعه والعرب تاريخ حضارى وثقافى طويل المدى وتفاعل عميق كريم، ليس له عندنا إلا كل تقدير وصدافه، ولكن الحكم الرجعي الأوتوقراطى المتعفن في إيران لا يريد بحملته على العروبة إلا أن يحول نظر شعبه المكبوت في الداخل عن معركته مع سجانیه وقاهريه بأن يزيّف عليه عصبية سوفيتية منحرفة ضد شعب لا يشاركه في التطلع إلى خلاصه من رجعيته المحلية.

القوة البشرية:

ليس بعدد السكان وحده تقاس القوة السياسية، ولكن السكان بالتأكيد طرف هام في معادلة القوة، وفي هذه الحدود، لا مفر لنا من أن نقرر أن العراق يعانى من نقص محقق في القوة البشرية، فهو لا يزيد اليوم عن ٧,٥ مليون نسمة، فإذا عرفنا أن عدد سكان العراق في أوجه العباسى بلغ حسب بعض التقديرات ٤٠ مليونا — آخرون يقولون ٢٠ — وأن إمكانيات تحميله بالسكان اليوم لا تقل عن الطاقة

العباسية العظمى، لأدركنا حقا أن العراق لا يعدو اليوم أن يكون ظل نفسه قديما وأن حكمه إلى حد بعيد حكم البلاد الجديدة التي كشفت عنها الكشوف الجغرافية لتتحول إلى طفل من السكان يحبو ويتعثر في ثوب فضفاض من الأرض المترامية، ومن الوجة العسكرية المباشرة يعنى هذا أن وراء الدفاع عن كل كيلومتر من الحدود السياسية البرية أو البحرية نحو ١٨٦٠ نسمة فقط، بينما أن الرقم المقابل في الجمهورية العربية المتحدة مثلا لا يقل رغم ترامى حدودها وسواحلها عن ٥٤٥٧ نسمة.

وحتى نضع ثقل العراق فى ميزان القوة الاستراتيجية ينبغى أن ننظر إلى قوى الجيران عبر الحدود، فالعراق يتاخم ٦ وحدات سياسية مجموع سكانها لا يقل عن ٥٥,٥ مليون نسمة، أى أن نسبة قوة العراق العديدة إلى قوة جيرانه مجتمعة هى ١ : ٨,٥ تقريبا، وحتى نأخذ فكرة مقارنة عن مدى فداحة "الانحدار الجيوبولوتيكي" الذى تنتظمه هذه النسبة نذكر أن الجمهورية العربية المتحدة على سبيل المثال تعادل مجموع كل جيرانها مرتين.

على أن من الأفضل حتى تكون النظرة أكثر واقعية أن نستبعد من تقديرنا جارات العراق العربية باعتبارها ظهيرا شقيقا وقوة تحسب للعراق لا عليه. ومع هذا يظل موقف العراق — من هذا المنظور — أشد الدول العربية حرجا وخطرا، فإن العراق وحده هو الذى يتاخم الجارتين الآسيويتين الكبيرتين إيران وتركيا، ومجموعهما يتعدى الخمسين مليونا بسهولة، وكل منهما على حدة يناهز العراق عدة مرات حجما وعددا، فإذا أضفنا أن كلا من هاتين القوتين تأخذ موقفا متعننا متحرشا من القومية العربية عامة، وأن أطول حدود العراق هى مع إيران بالذات لاتضح لنا دقة أبعاد الصورة.

على أن الخطر لا ينتهى عند هذا الحد، فإن نمط العمران وموقع المعمور فى العراق يضاعف من مشكلة السلامة القومية والدفاع الوطنى، فكقاعدة عامة، لا شك أن المعمور المتعمق فى رقعة الدولة أى دولة آمن من المعمور المتطرف على هوامشها. ومن أسف أن المعمور العراقى — أى كتلة السكان وجسمها الرئيسى — يجنح بشدة إلى موقع هامشى متطرف يقترّب به من إيران فى نفس الوقت الذى يبتعد به عن المحيط العربى ويكاد يفصله عنه.

وتفصيل ذلك أن سكان العراق لا تتوزع أو تنتشر على كل رقعته السياسية، بل هى أبعد ما يكون عن هذا الانتشار الغطائى، حيث تمثل جزيرة بشرية طويلة تتركز إما إلى الشرق من نهر الدجلة فى القطاع الشمالى أى فى كردستان وإما بين النهرين فى القطاع الجنوبى، والسبب فى هذا التركيز العمرانى المحدد أن الحياة ترتبط فى الشمال بالمطر وفى الجنوب بمياه النهر، ويترتب على هذا أن السواد الأعظم من ثروة العراق فى الرجال والموارد، فى القوى والإنتاج تترك كل رقعة الدولة لتتركز بعنف قرب الحدود الإيرانية.

ونستطيع أن نعبر عن هذا بطريقة أخرى إذا ما نحن رسمنا خطا على بعد ٥٠ أو ٦٠ ميلا من الحدود الشرقية — وهذا المدى يمثل بالتقريب نطاق الخطر المباشر فى حالة التوتر السياسى، فمثل هذا النطاق يضم نسبة كبيرة بدرجة مقلقة من الثروة والقوة القومية، فمثلا لن تقلت بغداد وكركوك والموصل منه إلا بعشرة أميال أو يزيد قليلا، بينما تقع فيه أغلب مدن كردستان فى الشمال بالإضافة إلى العمارة والبصرة وحقول البترول الهامة فى الجنوب فى الزبير والرميلة، بل إن البصرة بالذات تعد "مدينة حدود مكشوفة تقع على مرأى النظر إن لم يكن على مرمى حجر من الأرض الإيرانية. ونكاد نضيف أن بغداد — هى الأخرى — "عاصمة حدود مثلها فى هذا مثل دمشق بالنسبة للعدو الصهيونى فى فلسطين المحتلة".

ليس هذا فحسب، وإنما يزداد الموقف تعقيدا وحساسية حين نعرف أن كتلة المعمور الرئيسية في إيران ونواتها النووية تجنح من جانبها تجاه حدود العراق، تاركة كل رقعة هضبتها الصحراوية المترامية لتعشش بالذات في الغرب والشمال الغربي على ضلوع العراق، وبهذا تصبح منطقة التخوم بين الجانبين منطقة تكاثف لا تخلخل كما ينبغي مثاليا، ويصبح خط الحدود أشبه بحد الموسى الخطر، وتتحول الرقعة كلها - بالقوة على الأقل - مشاغل للمشاكل، فإذا وضعنا هذا في إطار الفارق الحجمي الهائل بين الطرفين على جانبي خط الحدود لاكتملت لنا أبعاد الموقف.

على أن الشيء المطمئن في النهاية أن الوحدة المرتقبة جدية بأن تصح كثيرا من اختلال الوضع البشري في العراق، فالوحدة ستنتقل حدود مصر تلقائيا إلى جنب تركيا وإلى ضلوع إيران، وستصبح الجمهورية الموحدة أكثر سكانا من أي منهما بدرجة كبيرة: ٣٧ مليونا مقابل ٢٥ هنا أو هناك تقريبا، وبهذا ينقلب الانحدار الجيوبولتيكي في مصلحة العراق.

ولا نقصد بهذا للحظة واحدة أن تكون دولة الوحدة قوة حرب على الإطلاق، فإن السلام هو بداية ونهاية حركة الوحدة العربية، وإنما المقصود أن تكون الوحدة عاملا فعالا في توازن معقول للقوى يردع كل مغامر أو متهور.

ولعل هذا في نفس السبب هو أحد الأسباب التي دفعت بهذه الدول إلى محاربة الوحدة ومعاداة القومية العربية منذ البداية، ولعله أيضا يفسر حملات الاستفزاز الصفيقة الرعناء التي دفع شاه إيران إلى شنها أخيرا على العرب عامة والتحرش بالعراق والتأمر عليه خاصة.

قاعدة العراق الأرضية:

أصبحت القوى السياسية تركز اليوم فى التحليل الأخير على القوة الاقتصادية، وجوهر القوة الاقتصادية بدورها إنما هى تلك الموارد الحيوية الحرجة التى تمثل "مفاتيح" الإنتاج والتى يمكن أن نسميها الموارد الاستراتيجية.

فما هو الأساس الطبيعي لاقتصاديات العراق، وما هى الأبعاد الاستراتيجية الأصلية لقاعدته الأرضية؟ لا شك أن الأرض الزراعية هى أول عناصر الثروة الطبيعية التى يملكها العراق، فالعراق يتمتع بقاعدة أرضية عريضة كأعرض ما تكون – على الأقل بالمقياس العربى – بل ربما كانت أعرض ما فى العالم العربى. فرغم أن ٧٠% من مساحة العراق السياسية صحراء، فإن المساحة الباقية صالحة للتثمين والتعمير ولا تقل عن ١٢١ ألف كم^٢ (مساحة كل وادى النيل فى مصر، للمقارنة، ٣٥ ألف كم^٢).

ورغم أن المساحة المستثمرة المزروعة بالفعل لا تزيد عن ١٢,٣% من كل مساحة العراق، ورغم أن العراق زراعيا مساحة لا كثافة، له مسطح ولكن ليس له عمق، فإن هذا لا ينفى أن إمكانيات التوسع الأفقى صمام أمن حقيقى للمستقبل، فى السنوات الأخيرة على سبيل المثال قدر أن مساحة المزروع بلغت ١٣,٥ مليون فدان منها ٧,٢ مروية، بينما أن هناك أرضا قابلة للزراعة ولكنها غير مزروعة تبلغ ٣٠ مليون فداناً، وإذا كان تخلف الزراعة العراقية حالياً تكتيكياً وفنياً واضحاً بين كل دول الشرق الأوسط، فإن هذا قصور مرحلى عابر، وتظل الحقيقة المحورية قائمة وهى أن العراق إذا لم يكن دولة الحاضر فهو بالقطع دولة المستقبل، وهذا – فى حساب التاريخ والسياسة – خير على كل حال من أن يكون العكس..

وإذا كانت الأرض والماء فى جسم الاقتصاد هى كالحلم والدم فى جسم الإنسان، فإن العراق لا يعوزه عنصر الماء، ومرة ثانية، إذا كان العراق يعانى حتى الآن فى بعض الحالات (من مجاعة مائية) فذلك إنما يرجع إلى عدم كفاية مشاريع ضبط النهر الراهنة، ويكفى أن نعلم أن نحو ثلثى تصريف الرافدين حالياً يذهب بددا إلى البحر، وقد وضعت الآن خطة كاملة لشبكة كثيفة من السدود والمشاريع جديدة فى النهاية بأن تعطى العراق كل الماء الذى يحتاجه لتنمية كل الأرض القابلة للزراعة فيه.

وحين يتحقق هذا فلن يكون ثمة ما يمنع من أن يتحول العراق إلى أضخم مزرعة قومية فى الوطن العربى.

ولكن يبقى لموارد المياه فى العراق جانبها السياسى المباشر، فمن أسف أن مفاتيح هيدرولوجيته ليست فى يده وإنما تقع خارج حدوده، فنصف مياه دجلة يستمد من أمطار تسقط داخل حدود العراق وذلك فى "الربع المطير" فى كردستان. أما النصف الباقى فىأتى من الأمطار والتلوج التى تتساقط خارجه فى تركيا وإيران، والفرات أسوأ وضعا: فمصدر كل مياهه خارج العراق، والقليل منها يتأصل فى سوريا، بينما تتحكم تركيا فى المنبع الحقيقى للنهر، والمحصلة العامة أن أغلب مياه الرافدين — ٨٠% قدر — لا يتحكم فيه العراق وإنما الجارتان الجبليتان المطيرتان تركيا وإيران.

وقد أثبت التاريخ خطورة هذا الوضع، فلو أن تركيا استغلت مياه المنابع بإسراف أو أساعت تطهيرها لأثر ذلك على مائىة العراق تأثيرا بالغا، ولو أن إيران أقامت سدودا على نهر الكارون فى منطقة الأهواز لحرمت غابة نخيل شط العرب كل قطرة ماء، وهى التى تعتمد على مياهه الصيفىة، وحتى الآن لم تتأزم العلاقة المائية حقا بين العراق وجيرانه إلا ما كان من حوادث فردية محدودة تركزت فى

الواحات الجبلية الصغيرة في شرق العراق على الحدود الإيرانية حيث قطعت المياه عن بعض القرى والمدن ولكنها عادت فسويت، على أن من حسن الحظ أن حاجة الجارتين من مياه الري لا يمكن بالضرورة إلا أن تكون حاجة تكميلية ثانوية للغاية بحكم غزارة وكفاية موارد المطر الطبيعي في أحباسها، وحتى إذا ما حاولتا أن تسرفا في دعاويهما المائية للري. فإن أغلب أودية النهرين في منابعهما جبلية ضيقة قزمية وقصارى ما يمكن أن يبنى عليها من مشاريع وسدود هي وحدات ثانوية ضئيلة القدرة والتخزين، وبمعنى آخر فإن للعراق أن يطمئن — كدولة ري تقليدية — على ثروته المائية من الناحية السياسية لأنها "حق ارتفاع" تاريخي كما هي حق ارتفاع جغرافي.

هيكل الاقتصاد العراقي:

وثمة عنصر آخر من عناصر القوة في الموارد الطبيعية للعراق، وهو التنوع، فالعراق الذي يترامى نحو ٨ درجات عرضية بين الشمال والجنوب، لا يقل عن مصر (١٠ درجات) كثيرا في الامتداد الطولي، وهذا الامتداد ليس مجرد تمدد أميبي عميق، ولكنه عامل إثراء وتنوع كبير في إمكانياته الزراعية فيه يجمع العراق بين المحاصيل المدارية وغير المدارية في الجنوب: والمعتدلة والباردة في الشمال، فهو إذن رصيد مناخي لا شك فيه وحتى نأخذ فكرة مبسطة عن هذا التنوع الخصب يكفي أن نرى كيف أن الشمال في كردستان — حيث يتركز ٨٠% من قمح وشعير العراق — يمثل "صومعة حبوب أو سلة خبز العراق"، بينما أن الوسط في منطقة "خاصرة" الرافدين هو بفواكهه وخضراواته الكثيفة "حديقة الجمهورية"، فإذا ما وصلنا إلى الجنوب — وهو ما يعد جغرافيا وسكانا في آن واحد "بطن العراق" — وجدنا صحفة الأرز الرئيسية في العراق وغاية نخيله.. ذلك إذن قطاع عرضي حي من الأقاليم الزراعية يساعد كثيرا في سد حاجات الاستهلاك، وهو ما ينقلنا إلى موضوع الكفاية الذاتية.

ليس ثمة دولة يمكن أن تحقق أو تسعى إلى الكفاية الذاتية في عالمنا المعاصر بالقطع، ولكن من المؤكد أنه كلما زادت قدراتها على ذلك - لاسيما الكفاية الغذائية - كان ذلك أدعى إلى قوة البناء الاقتصادي والأساس السياسى للدولة، والموقف في العراق هو كالاتى: حبوب تحتكر الأغلبية العظمى من المساحة المزروعة (٩١,٦%)، أكثر من ٩٠% منها يحتلها القمح والشعير وحدهما). إمكانيات للتوسع ضخمة، إنتاج يستهدف التصدير ابتداء ولكنه يتأرجح من سنة لأخرى ما بين فائض وكفاية وعجز ومعنى هذا، رغم اتساع المساحة المزروعة، فإن شدة انخفاض عائد الفدان التقليدى ينتهى بنا إلى إنتاج محدود فى النهاية، مثلا فى الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ كان متوسط الإنتاج من القمح نحو ٠,٥ مليون طن ومن الشعير نحو ٠,٧٥ مليون طن، ومن الأرز نحو ٠,٢٥، بمجموع ١,٤ مليون طن، هذا حين أن طاقة إنتاج الغذاء ضعف هذا مرات ومرات، فقد قدر أن العراق يمكن أن ينتج من الحبوب نحو ٩,٥ مليون طن.

وأخطر من ذلك أن مستوى الإنتاج مندبب بشدة من عام إلى آخر بحكم المناخ، فأغلب إنتاج القمح والشعير مطرى، والمطر هنا مندبب للغاية، حتى الأرز الذى يرتبط بالجنوب الإسفنجى الرطب ليس أقل تفاوتاً فى إنتاجه، ولهذا ومع تزايد السكان وارتفاع مستوى الاستهلاك لم يعد إنتاج الغذاء يحقق الكفاية الذاتية فى سنى النقص، حينذاك ربما يستورد العراق قدر ما يصدر بضع مرات.

هدية الجيولوجيا إلى العراق:

يبقى أخيرا الموارد المعدنية، العراق يشبه سوريا إلى حد كبير من حيث إنه يملك قائمة مطولة مرهقة من عينات المعادن لا تعنى كثيرا ولا تغنى إلا قليلا، مبعثرة ممزقة، ولكن العراق ينفرد بعد هذا بثروة خطيرة من البترول تحمل أكثر من معنى ومن محمول سياسى واستراتيجى، فالرصيد المرصود منه يقدر بنحو

٣٥٧٠ مليون طن، أو ما يعادل ٩,٥ من احتياطي العالم، وهذا يضع العراق فى المرتبة الخامسة بين دول العالم بعد الكويت فالسعودية فالولايات المتحدة فايران، وقبل الاتحاد السوفيتى وفرنزويلا، ومن المحقق أن هذا الرصيد يزداد مع تقدم الأبحاث والكشوف.

أما إنتاجاً فالعراق من "الثلاثة الكبار" فى العالم العربى ومن منتجى ومصدرى الصف الأول فى العالم، ولقد سجل الإنتاج فى عام ١٩٦٤ نحو الستين مليون طن، ويصب البترول دخلا سنويا فى اقتصاد العراق ١٢٥ مليون دينار (١٩٦٤)، نحو الستين مليون طن، ويصب البترول دخلا سنويا فى اقتصاد العراق ١٢٥ مليون دينار (١٩٦٤) وهذا الذى لا يضمن قائمة الصادرات ولكن يعد بمثابة صادرات غير منظورة - يمثل أكبر عنصر فى الدخل القومى للعراق، وعصب اقتصادها ورخانها، والواقع أن البترول هو الذى قلب حياة العراق الحديث وحولته من حضارة شبه بدوية إلى مجتمع متطور، ومن دولة "لا فقرية" إلى دولة ترتكز على قاعدة مادية راسخة، فكان للعراق بمثابة القطن لمصر.

هذا، وقد كان بترول العراق حتى قريب يتركز فى الشمال فى كركوك أساسا، ولكن من حسن حظ العراق فى أكثر من معنى أن قد أصبح هناك قطب جنوبى آخر هام للإنتاج فى منطقة البصرة يناظر ويوازن القطب الشمالى، فهذا التوزيع أنسب لأغراض التوزيع والاستهلاك المحلى من ناحية، ولأغراض التصدير إلى الخارج من ناحية أخرى، ولحفظ التوازن الإقليمى فى توزيع الثروة القومية داخل الدولة وبالنسبة لتوزيع الأقليات من ناحية ثالثة.

ومن الوجهة التطورية، يمكن أن نقول إن البترول قد حول العراق من دولة رى ورعى إلى دولة زراعة وتعددين، بل إننا إذا اعتبرنا مدى ما تساهم به عائدات البترول فى اقتصاد العراق لأمكننا أن نقرر بلا تردد أن العراق "دولة معادن"، به

أصبح البناء الاقتصادي متعدد الأبعاد – أم نقول الأعماق؟ – وأصبح يتألف من "طابقين": موارد الزراعة على السطح وموارد البترول تحت السطح: موارد الجغرافيا المنظورة وموارد الجيولوجيا الدفينة.. والواقع أن العراق يتفرد بين الدول العربية في أنه – مع الجزائر الآن – الوحيد الذي يجمع بين الإمكانيات الزراعية والثروة البترولية. ومن هنا فإنه الوحيد مع الجزائر الذي يجد نفسه في الموقف السعيد الذي يستطيع فيه أن يجد القاعدة الأرضية التي يوظف فيها دخله البترولى توظيفاً فعالاً بناءً. الموقف السعيد – كذلك – الذي يمكن فيه أن يمول زراعته ونهضته الزراعية والصناعية من رأس ماله البترولى، بينما كان على البلاد الزراعية الأخرى كمصر أن تمول صناعاتها من زراعتها أو من القروض الخارجية.

ومع ذلك كله فلم يحدث البترول في العراق حتى الآن ثورة أو دفعة صناعية جديدة معقولة، وذلك أساساً بسبب النظام السياسى الاجتماعى الإقطاعى والرجعى أو الانتهازى الذى لم يصف إلا أخيراً مع "الثورات الثلاث" ولهذا يظل العراق حتى اليوم بنراً ضخمة أكثر من مصفى ويظل بتروله تعدينا لا صناعة، ولكن إرهاصات طيبة قد بدأت أخيراً، وهناك مشروعات طموحة للبتروكيماويات والصناعات البترولية العديدة ولثورة تكرير حقيقية، ويمكن للعراق حقاً أن يتحول بفضل طاقته البترولية وطاقته الهيدروولوجية إلى ترسانة صناعية مرموقة وقلعة للقوة العربية.

مغزى الوحدة:

هذه القوة الكبيرة بواقعها والأكبر بإمكانياتها ماذا تعنى حين تقترن بقوة مصر الماجدة فى ظل الوحدة المجيدة المرتقبة؟ أكثر من نتيجة تعنى، وكل منها مفعم بالدلالات وردود الأفعال والظلال التى ستنعكس داخل وخارج المجال العربى على السواء، فأولا لا جدال أن ستكون هذه – الجمهورية العربية الثانية كما قد نقول – وحدة بين أكبر وأخطر قوتين فى العالم العربى، تضم القطبين الذين تبادلا مركز

التقل في العروبة بالتناوب عبر التاريخ وبهذا تبدأ نواة الوحدة العربية الشاملة من أقوى وأرسخ قواعدها في براءة استهلال يمكن وحدها أن تبشر بتمام التوفيق.

وبهذا أيضا تسقط نهائيا وإلى الأبد دعوى ودعاية الاستعمار الفجة السقيمة عن "تتافر" القطبين الجغرافيين تاريخيا، فلقد طالما روجت المناورات والمؤامرات البريطانية، في سعيها لتدق إسفيننا غائرا بين العرب، إن النيل والدجلة لا يلتقيان، وبذلك كانت تصطنع وتقتعل محاور وهمية متعارضة تقطع عبر العروبة وتقطع أوصالها، وها هما اليوم يلتقيان ليصبا في أرض الوحدة وليبنيا معا أضخم قلعة مادية وبشرية في ميدان العروبة.

وعلى الصعيد الخارجي، ستقدم الوحدة على الفور أكبر وأغنى دولة في الشرق الأوسط إطلالة تتضاعل بجانبها كل من إيران وتركيا وتتحول معها أطراف العروبة من مناطق ضغط بشري وسياسي منخفض إلى مناطق ضغط مرتفع ومن مواطن ضعف وخطر إلى مراكز قوة وأقطاب موجبة، وبهذا فإن دولة الوحدة الجديدة ستقلب بصورة آلية كل موازين القوى التقليدية في منطقة الشرق الأوسط، وتفرض إلى حد بعيد محاور السياسة السائدة في هذا المجال المترامي من قلب العالم ولا شك أن القيمة العملية لهذا ستتعكس في قوة المساومة والردع التي ستملكها الدولة الجديدة حين يأتي دور التسويات الإقليمية مع جيران العرب، وهو لا بد أن يوما ما، فليس يخفى أن حدود العرب في آسيا مرصعة بالأقاليم السلبيّة Terra irredenta ابتداء من عربستان إلى الإسكندرونة وبغير الوحدة وبغير دولة الوحدة لا نرى كيف يمكن استعادة هذه الألوية المفقودة وضمها إلى الوطن الأب Vaterland.

ومثل هذا أو أكثر منه يقال عن السرطان الإسرائيلي في فلسطين المحتلة، فلا شك أن قيادة دولة الوحدة الثنائية يضع هذا المسخ الدخيل بين شقى رحي ساحقة أو

فى كسارة بندق هائلة وصحيح أن العراق ليس له حدود مشتركة مع العدو، ولكن الحد الأدنى من وحدة العمل العربى كفىل بأن ينقل حدوده "الميدانية" إلى جنب العدو وضلوعه، وبذلك يزداد العمل العسكرى ضده تنسيقا والتحاما، وباستثناء مصر، فلا ريب أن العراق يملك اليوم أقوى قوة عربية ضاربة، واجتماع القوتين على جبهتين من الشرق والغرب فى معركة واحدة يمكن أن يضع العدو فى قلب استراتيجىة الكماشة واستراتيجىة التطويق والإحاطة واستراتيجىة الرعب فى آن واحد.

أما داخل دولة الوحدة نفسها، فواضح أنها لا تمثل كتلة أرضية متصلة واحدة، بمعنى أن هناك فاصلا أرضيا كبيرا بين إقليميها، ونعترف بأن هذه حقيقة قد يؤسف لها، ولكن لا ينبغى أن نبالغ فى تضخيم مغزاها، إنها ليست نقطة قوة بالتأكيد، ولكنها فى نفس الوقت ليست نقطة ضعف شديد من ناحية لأن الفاصل المسافى أقل مما يبدو على السطح فكم منا يدرك أن بغداد أقرب، من حيث المسافة المباشرة وغير المباشرة، إلى القاهرة من القاهرة إلى الخرطوم مثلا، ولا تزيد كثيرا عنها بين القاهرة وحلايب أو السلوم؟ هذا بينما أن الفاصل المباشر بين أقرب حدود الإقليمين يقل عن ذلك كثيرا جدا، ومن ناحية أخرى فإن الفاصل الأرضى ظاهرة عابرة، فطالما كانت الوحدة العربية الشاملة هى الهدف والوحدة العراقية المصرية طليعة لها وبداية، فإن الدولة الجديدة دولة مرحلة أساسا، والمستقبل جدير بأن يملأ الفاصل بين شقيها.

وما دامت الوحدة الشاملة هى الهدف النهائى، فيستوى إذن أن تبدأ الوحدة على أساس جغرافى أو تاريخى، أعنى على أساس الاتصال الأرضى والجوار المكانى أو على أساس التعاصر والتقارب فى درجة التطور السياسى والاجتماعى، وما على الدولة الجديدة إلا أن تنمى خطوط المواصلات بين قطريها بحماس وجد، ومن حسن الحظ أن الشبكة بينهما أصبحت ثلاثية، تتراعى فى الشمال عبر سوريا

— لبنان، وفي الوسط بطريق السيارات البرى الجديد بوصلة العقبة — الأردن، وفي الجنوب عن الطريق البحرى حول الجزيرة العربية.

ويبقى فى النهاية سؤال أخير: ماذا تضيف الوحدة من الناحية المادية إلى طرفيها؟ إن الوحدة بين مصر والعراق هى وحدة بين بيئتين متشابهتين من النظائر الجغرافية بوجه عام، فكل منهما بيئة نهريّة فيضية تغلقها شرنقة صحراوية أو استبسية شاسعة، وقد يبدو للنظرة الوهلية أن هذا الإقليم يكرر ذلك، مما يجد كثيرا من إمكانيات التكامل الاقتصادي بينهما، ولكن الواقع أن هناك فروقا محسوسة ودالة فى خط العرض والطول وفى خط التطور والإنتاج، فى خط العرض يبدأ العراق جنوبا حيث تنتهى مصر شمالا تقريبا، وفى خط الطول يقترّب العراق من عالم الاستبس بينما تستقر مصر فى محيط الصحراء، وفى خط التطور تسبق مصر العراق بعدة عقود فى النمو المادى وفى نمو السكان، فبينما تعانى الأولى من إفراط السكان يعانى الثانى من تفریطهم وندرتهم، وفى خط الإنتاج دخلت مصر الميدان الصناعى من أوسع أبوابه ولكن — العراق لا يزال على عتبه.

ومن هذا وذاك جميعا تتبع فروق هامة فى الإنتاج الزراعى والرعى والصناعى لا تجعل منهما اقتصادين متنافسين بقدر ما تدعو إلى وتمكين لكثير من التكامل الاقتصادي والتبادل التجارى: الحبوب والتبغ والجلود والصوف ومنتجات مراعى الألبان من العراق، والمنسوجات والمصنوعات والأرز من مصر، أما الفارق فى التوازنات السكانية فيمكن الاستجابة له فى رأى الكثيرين بالتهجير المخطط من إقليم الضغط المرتفع إلى إقليم الضغط المنخفض، ولكن هذا الجانب الأخير أدخل فى سياسة المدى البعيد، ويكفى الآن أن نقرر أن الوحدة بين القطرين يمكن أن تتجسد ماديا فى نطاق عريض من التفاعل والتكامل الاقتصادي يضيف إلى قوة كل منهما بمثل ما تضيف إليهما على المستوى السياسى والاستراتيجى، ولقد بدأ هذا يترجم إلى واقع فعلى فى خطة تدريجية رشيدة منذ وضع اتفاق الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ.

نحو حل علمي^(١)

قفزت أنباء قبرص لتحتل عناوين الصحف الرئيسية، ففي كل يوم تزداد المشكلة فيها تفاقماً وتدهوراً، وتتعدد أطرافها المشتركة المتشابكة، حتى أصبحت قبرص من أخطر المشاكل التي تهدد السلام في منطقة الشرق الأوسط، وقد يكفى هذا لتستثير المشكلة اهتمام المفكر السياسى فى أى مكان، ولكنها بالنسبة للمفكر السياسى العربى تمس مباشرة وفى الصميم أمن منطقته ومستقبل حركة التحرير فيها، بما فى ذلك المستقبل المصيرى لفلسطين ولسنا نود هنا أن نحلل أهمية استقلال قبرص للاستقلال العربى فى أى من معانيه أو أبعاده، فهذه قضية مفروغ منها، فلن نقول إن قبرص كانت دائما بالجغرافيا والطبيعة أشبه "بمسدس" - شكلا وموضوعا مصوب نحو ساحل الشام والمشرق العربى ولن نقول إنها كانت دائما موطن الخطا وخشية القفز التى وثب منها الاستعمار على العالم العربى ابتداء من الحروب الصليبية حتى العدوان الثلاثى، لا ولن نقول إن حل مشكلة قبرص أيا كان أو سيكون له انعكاساته وظلاله على مشكلتنا الأولى فلسطين، فإن فرض التقسيم على قبرص مثلا هو فى ذاته تشريع وتوكيد إلى حد ما لسابقة آثمة هناك، بينما أن تصفية الأقلية الدخيلة فى الجزيرة تعيد - على المستوى القانونى الدولى - الحياة إلى مبدأ عودة الأرض السليبية وتجدد شبابيه، ولهذا فإن أهمية مشكلة قبرص بالنسبة لنا لا تحتاج إلى شرح وتفسير، واهتمامنا بإيجاد حل سليم لها لا يحتاج إلى تبرير.

وإنما نريد هنا - تأسيسا على ذلك - أن نصل إلى الحل العلمى الجذرى للمشكلة وذلك بعيدا عن التعقيدات والمضاعفات التى تزداد تكاثفا كل يوم حول القضية بفضل مؤامرات الاستعمار الخبيثة ومناورات الحرب الباردة المكشوفة وعصبيات الطائفية الضيقة. فهذه التعقيدات تجرفنا - أو أريد لها أن تجرفنا - إلى

(١) مجلة الهلال - أكتوبر ١٩٦٤م.

تیه من التفاصيل والتفريعات، من الشكليات والسطحيات، حتى لا نعود نرى الغابة من الأشجار، وحتى نتوه عن الجذور والأصول إلى أن نتورط فى النهاية فى مزلق "الأمر الواقع" اليائس — تماما كما رتبت الأمور فى مأساة فلسطين، وحين نرفع رءوسنا من فوق الرمال الناعمة التى يدفع الاستعمار القضية إليها لتبتلعها لن نرى ساعتها إلا تلك القسمة السليمانية أو غير السليمانية: لن نرى إلا التقسيم فالشيء المشاهد الآن أن الاستعمار البريطانى دق المسمار الأول فى عملية التقسيم حين بدأ أسلوب التقسيم على المستوى المحلى فى نيقوسيا العاصمة بين الأحياء اليونانية والتركية، والمعسكر الاستعماري يتحيز بوضوح لدعوى التقسيم التركية، وقد أنتت قوات الأمم المتحدة لفترة قد تطول بعد اليوم وقد تقصر ولكن من الواضح أنها لن تخرج فى النهاية إما عن دور "زيت التشحيم" الذى يلطف احتكاك آلة الاحتراق الداخلى قليلا أو عن دور "زيت التخدير" الذى يؤجل الانهيار إلى حين، وبعدها تبرز فلسفة الأمر الواقع برأسها الكريه لنكرر مأساة التقسيم.

دور الاستعمار:

ونحن لهذا نعتقد أن من الضرورى لكى تقوت على الاستعمار خططه وألعيه أن نصر على العودة إلى الحقائق الجزرية وإلى مواجهة الأوليات الموضوعية فى القضية. فيها وحدها يمكن أن يصل إلى رأى العلم فى المشكلة والحل الجزرى لها، ولعل من الأجدى فى هذا الصدد أن نرتب هذه الحقائق فى نقط واضحة مجددة، نبدأها بدور الاستعمار فى خلق المشكلة، فنقول: إنه لا جدال أن الاستعمار البريطانى منذ دخل الجزيرة وهو يعمل — ليضمن بقاءه فيها أطول مدة ممكنة — على أن يبث بذور الكراهية والحقد والطائفية بين عنصرى السكان، وذلك باحتضانه السافر المكشوف للأقلية، تلك هى اللعبة الخالدة والقدرة "لألبيون الخائن" (كما تعرف بريطانيا من قديم فى عالم السياسة)، وبعد استقلال الجزيرة، هذا الاستقلال الشكلى المقيد غدت بريطانيا تلك العداوات حتى تضمن بقاءها فى

قاعدتيها العسكريتين بالجزيرة، ويتخذ بعض الأتراك بدورهم من سلخ هاتين القاعدتين عن جمهورية قبرص نريعة وحجة للمطالبة بالتقسيم، فهم يدعون أن هذا السلخ في ذاته تقسيم قائم، وأن التقسيم بعد ذلك لن يكون شيئاً جديداً على الجزيرة، وإنما يصبح ثلاثياً بدل أن يكون ثنائياً.. ومعنى هذا أن وجود بريطانيا في الجزيرة يغذى ويحرك الطائفية العنصرية بالدس العائد من ناحية، ويشجع على انفصالية التقسيم من ناحية أخرى.

الأبعاد الحقيقية:

ولكن السؤال الحرج والصريح هو: هل إذا أخرج الاستعمار الآن كمحتل من الجزيرة وكطرف متحيز في القضية هل من المحتم أن تزول المشكلة وتحل نهائياً؟ إن خروج الاستعمار البريطاني – ومعه استعمار حلف شمال الأطلسي الذي يتخفى وراءه أو الذي يتخفى كل منها وراء الآخر – شرط أساسي سابق لأي حل للمشكلة. ذلك أمر لا جدال فيه ولا تحفظ، ولذلك فلن نقف عنده باعتباره بديهية أخرى في القضية مفروغ منها.

ولكن بعده يجوز لنا أن نتساءل إلى أي حد ستحل المشكلة نفسها بنفسها؟ لقد أعلنت الطائفة التركية أثناء المعارك الأخيرة أن التعايش بين الطائفتين قد أصبح مستحيلاً، وأنهما لن يمكن أن يضمهما سقف دولة واحدة، بعد الآن، ومنهم من طالب بفيدالية دستورية ومنهم من طالب بتقسيم انفصالي صريح، والحقيقة في ظل الظروف الحالية والروح التي تسود خلفها أن الفارق بين الدعوتين طفيف وشكلي وعلى الأرجح مرحلي، والترجمة الأمنية لأي منهما إنما هي الطلاق السياسي، ومن المؤكد أن النفوس اليوم مشحونة تماماً بالتوتر والعداوات من الجانبين، ولقد يقال إن الزمن خير علاج في هذا الصدد، ولكن من الحق أيضاً أن يقال إن وراء الأتراك

واليونانيين بعامية فى قبرص وخارج قبرص تاريخا طويلا من الريبة والشك والمخاوف إن لم يكن من الحقد والكراهية المباشرة.

ولا يرى أترك الجزيرة – حتى إذا هدأت النفوس – أى ضمان لهم كأقلية فى قبرص مستقلة حرة تماما، وهم على أحسن تقدير لا يرون أمامهم مستقبلا فى ظل هذا الوضع خيرا مما عرف أترك كريت منذ ضاعت من تركيا حيث آثروا فى النهاية الهجرة من الجزيرة – بينما لا يرى يونانيو قبرص فى أى ضمانات لأتراكها إلا سلا لحركتها وقيدا على سيادتها.

باختصار إذن إنه ليس من الواقعية فى شيء أن نرى كل أبعاد المشكلة فى إطار الاستعمار وحده، فخارج هذا الإطار – أو داخله – إطار آخر أشد خطرا وأعمق جنورا وأكثر بقاء وهو إطار الطائفية، وليس معنى هذا على الإطلاق تبرئة لساحة الاستعمار البريطاني من دوره فى افتعال وتضخيم المشكلة وفى استغلالها السياسى لحسابه، ولكننا نقول: إن تصفية هذا البعد الاستعمارى لن يحل المشكلة وحدها تلقائيا وإلى الأبد.

ومرة أخرى نحن نخطئ النظر إلى المشكلة فى حدود أبعادها المحلية فى الجزيرة، ذلك أن الثنائية القومية فيها مثلثة الأبعاد فى الحقيقة، تبدأ من الجنس بالمعنى الأنثروبولوجى الكامل، وتمر باللغة وتنتهى بالدين، أى أن الهوية التى تفصل بين الطائفتين هى أعمق ما يمكن أن يقوم فى باب الأقليات، إنها خندق غائر كله فى عوامل الفصل دون أى عامل وصل، وكان من الممكن لهذا الأساس أن يكون كافيا وحده لخلق الوضع المتفجر، ولكن حدود المشكلة أبعد حتى من ذلك، فخلفها يكمن التاريخ التعس بين الدولتين الأم، ذلك الذى يتألف نسيجه من عقد الاستعلاء والمجرفة وخيالات العظمة الجوفاء الماضية من ناحية، ومن عقد المرارة والحذر والشك من الناحية الأخرى.

ولربما كانت أبعاد الصورة تختلف كثيرا عما هي عليه لولا أن الدولة الأم للأغلبية هي الجانب الأضعف كثيرا كقوة سياسية، بينما أن الدولة الأم للأقلية هي الجانب الأضخم والأقوى، وبفضل هذه العلاقة العكسية بين وزن الطائفتين في الجزيرة ووزن القومية الأم خارجها، تقف تركيا موقف الدولة المتعنتة المتحرشة لا من قبرص فحسب وإنما من اليونان أيضا، ويزداد اختلال توازن القوى الأم خطرا بانحياز قوى الغرب في حلف شمال الأطلنطي إلى الجانب "الخطأ" في المعادلة رغم أن الطرفين المتنازعين عضوان فيه..

وإذا نحن حاولنا أن نحصر إمكانيات حل المشكلة في إطار الجزيرة وحدها فلن يكون هناك إلا طريقان: إما أن تتعايش الطائفتان تعايشا سلميا في ظل جمهورية الجزيرة المستقلة، وإما أن تتفصلا بصورة أو بأخرى، وليس هناك طريق ثالث.

والطريق الأول يكاد يفترض المستحيل، لأن النظرية الواقعية لا يمكن أن ترى التعايش السلمى في المستقبل، لكننا لو فرضنا ذلك المستحيل، فشرط أساسى فيه أن تظل الجزيرة مستقلة - أعنى ألا تنضم إلى اليونان، ذلك لأن تركيا سوف تقف لمتل هذه الحركة بالمرصاد - بالدم والحديد. أما طريق التقسيم فهو الطريق الذى تحاول المصالح المغرضة أن تدفع بالمشكلة إليه كما رأينا. إنه الحل الاستعمارى بامتياز. والذى نود أن نقف عنده الآن هو مدى صحة وسلامة كل من هذين الطريقين.

التقسيم مستحيل:

فأما التقسيم فهو جريمة سياسية اجتمعت لها كل أركان الجريمة الكاملة، وفضيحة جغرافية ينكرها أى منطق.

فأولا ليس هناك توطنات محلية واضحة للطائفتين، بل إن توزيعهما يتداخل في كل أجزاء الجزيرة بنسب متفاوتة، وكل محاولة لتقسيم فيزيقى ستتنتظم أولا

تحركات وهجرات للسكان فى كلا الاتجاهين وذلك كعملية استقطاب مكانى للعنصرين. ثم هى منتظم بعد ذلك - أو قبل ذلك؟ - تحديدا اعتباطيا عشوائيا بحتا لقطاع كل منهما. وليس أدل على ذلك من أنه حين فكر الاستعمار فى فرض التقسيم على الجزيرة قبل الاستقلال كان هناك مشروعان متناقضان تماما ويتعمد كل منهما على الآخر: واحد عرضى وواحد طولى، بل أكثر سخرية من هذا كان تحديد أرض كل من الطائفتين يتأرجح مرة فى هذا الجانب أو ذلك! ومعنى ذلك أن التقسيم اصطناعى مفتعل، لأنه ضد طبيعة الأشياء فى الجزيرة. إنه يجعل من قبرص "هايتى أخرى" حيث تحمل وحدثين متنافرتين هما هايتى وسان دومنجو. بل إنه يجعلها أسوأ من هايتى.. لأن قبرص لا تعدو نحو ثلث هايتى مساحة.

ولكن بعد هذا وأخطر منه سؤال بديهى بسيط: لماذا التقسيم؟ ربما جاز أن نفكر فيه إذا تساوت كافة الطائفتين ثقلا ووزنا، لكن الأمر أبعد ما يكون عن التعادل، فالأتراك أقلية محضه لا تزيد عن خمس السكان بل تقل قليلا (١٨%). وإذا كان الاستعمار قد جعل من تركيا فى الماضى "الطفل المدلل"، وهى الآن تريد أن تكون "الطفل المرعب"، فقد آن لكبار البيت أن يتدخلوا قبل أن يحرق البيت جميعه، ليس هذا فحسب وإنما الأقلية التركية أقلية وافدة طارئة دخيلة من مخلفات الاستعمار العثمانى. فهم ليسوا من أصحاب البيت حتى يطالبوا بجزء منه، وهذه النقطة وحدها تحسم الأمر كله، وسنعود إليها بقليل من تحليل بعد حين، ولكن يكفى هنا أن نقول: إن دعوى التقسيم التى يطالب بها أتراك الجزيرة أو أتراك شبه الجزيرة هى تماما كما لو هب المليون إيطالىا أو المليون بولنديا الذين هاجروا إلى فرنسا أخيرا واستقروا بها وتجنسوا بجنسيتها فطالبوا بتقسيمها على أساس أنهم من أصل وقومية ولغة مختلفة! ولعل هذا المثال يكفى لتوضيح مدى تهافت دعوى الانفصال وسخف فكرة التقسيم فى قبرص.

على أن السؤال الأخطر من هذا كله هو هل تتحمل الجزيرة الضئيلة – جزيرة الجيب هذه – مزيداً من التقسيم الميكروسكوبى أو التقنيتى الذرى؟ والرد على هذا سنجدّه ضمناً فى مناقشة الطريق الآخر، ولكن يمكننا هنا أن نقول إن التقسيم فى حقيقته مرادف وتمهيد لضم كل من القطاعين إلى دولته الأم....^(١)



^(١) يوجد قطع بعد هذا الموضع فى المقال.

مورفولوجية الشام^(١)

يبدو وجه الشام لأول وهلة معقداً في تركيبته وملامحه، ولكن الواقع أن الشام وحدة مورفولوجية تمتاز في داخلها بتناسق وسمتريّة فيها كثير من المنطق وقليل من التعقيد، بينما من الخارج تبدو وحدة مستقلة الشخصية في لاندسكيب المشرق العربي، وهي فيه كإقليم الأطلس في المغرب العربي، أي أنهما من النظائر الجغرافية البارزة في العالم العربي، ولسنا نبتعد كثيراً عن الواقع إذا قلنا "جزيرة الشام" بمثل ما أن الأطلس هو "جزيرة المغرب" فهنا وهناك هضبة من النوع الذي يدعى بالهضاب المتعصنة. تقوم بين بحر الماء وبحر الرمال من خلف ومن قدام، وفي الحالين ثمة إطار جبلي يطوق الكتلة ويتألف من خطين أساسيين يحصران بينهما خطاً منخفضاً في الوسط، وصحيح أن هذا الخط المنخفض أقرب إلى السهول العليا في المغرب وإلى الأخدود الانكساري في الشام، ولكن يظل الصرف الداخلي والجفاف النسبي والتضاريس السالبة قواسم مشتركة بين النظيرين، وهناك بطبيعة الحال فروق هامة بين الشام والمغرب - هناك المقياس أولاً فهو أدنى إلى الصفة الألبية في المغرب بينما الشام أكثر تواضعاً، وهناك الحجم وهو أيضاً أضخم في المغرب، وهناك أخيراً المحور فبينما يمتد الشام طولياً يمتد المغرب عرضياً.

ولكن أصالة الشام الطبيعية - وربما البشرية أيضاً بالتالي - تأتي من الفتحاح العرضية التي تتعامد على المحور الأساسي وتفرض عليه نمطاً تكعيبياً يجعلها في مجموعها أشبه بالسلم، فيتقطع كل من خط الجبال الساحلي والداخلي إلى سلسلة من الكتل النظائر تتوازن هندسياً كما تتوازن جيولوجياً، ومن ثم تنتهي إلى هيكل بسيط متناسق أبعد ما يكون عن الاضطراب أو التعقيد، ومن هذه الزوايا سنعرض لملامح وجه الشام الطبيعية، فنميز بين عدة خطوط تضاريسية

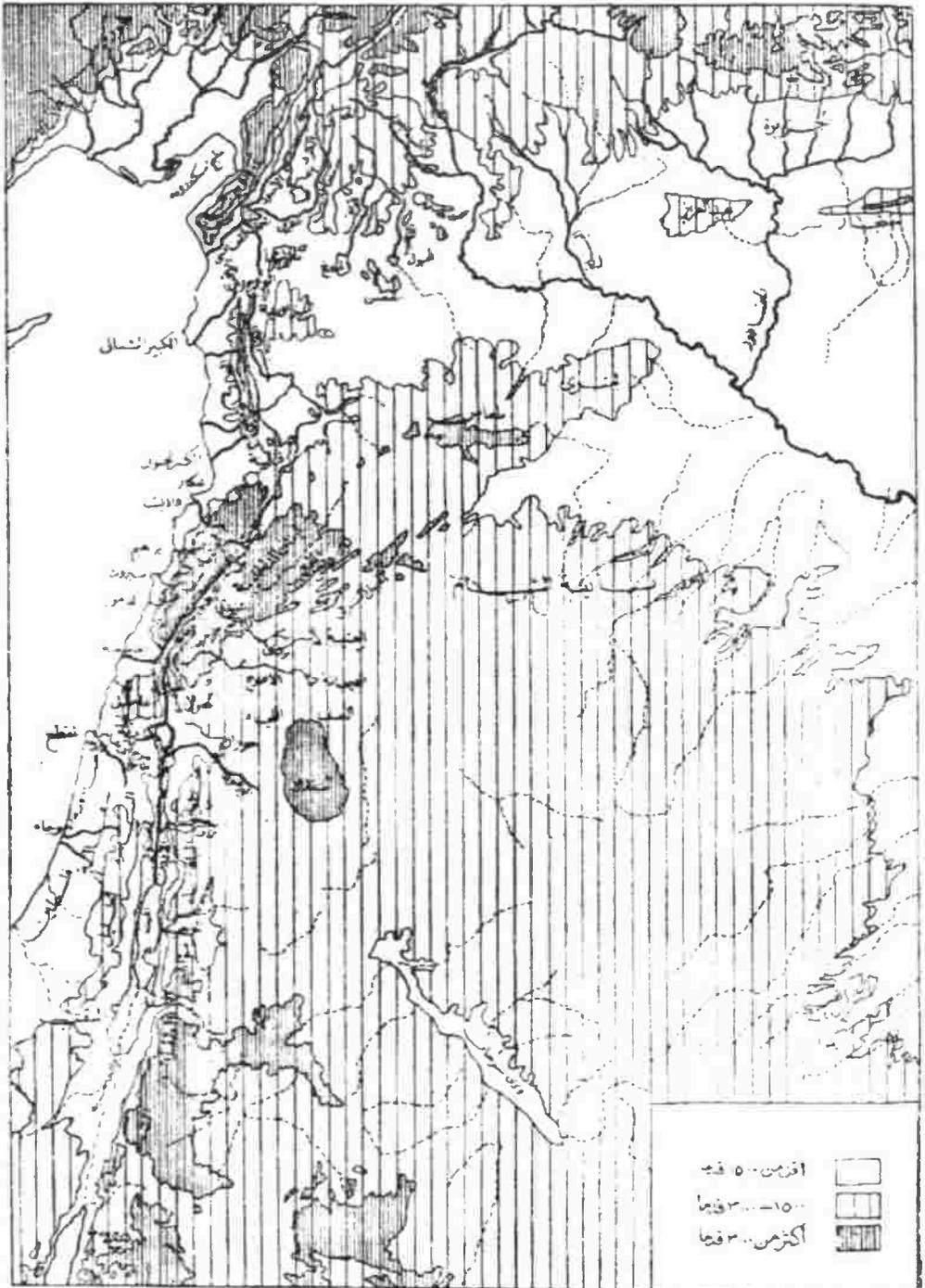
(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٧) - العدد (٢) - مارس ١٩٦٤م.

ومورفولوجية تتعاقب من الساحل حتى الداخل، فيبعد السهل الساحلى ننتبع خط المرتفعات الغربية ثم خط الوادى والأخدود البينى ثم خط المرتفعات الشرقية إلى أن نصل إلى مسطح الهضبة الداخلية فى بادية الشام.

أولاً: السهول الساحلية

هذه السهول شريط يندق جدا فى الشمال ويتسع كثيرا فى الجنوب حتى يصل أحيانا إلى ٣٠ كم. وهى تضيق فى الشمال حتى تختفى محليا لاقتراب الجبال الغربية من الساحل وتتسع فى الجنوب لابتعادها عنه وللقرب من إرسال تيار البحر المتوسط الجنوبى، ولهذا نجد أن طبيعة خط الساحل تختلف من الشمال إلى الجنوب: فهو وإن كان قليل التعاريج بوجه عام ولا يتعمق فيه البحر أو يتوغل كثيرا، إلا أن هذه السواحل فى الشمال صخرية عميقة كثيرة الرعوس والخلجان الهلالية العميقة نسبيا، ولكنها رسوبية طينية أو رملية ضحلة خطية فى الجنوب، وقد كان لهذا أثره الكبير فى الملاحة ونمو الموانى: فكل المرفئ والموانى الرئيسية مركزة فى الشمال ولو أنه لما كانت الرياح السائدة هى الجنوبية الغربية فليس لكل الخلجان أهمية ملاحية: فلايد من لسان بارز من الجنوب للحماية وإلا كانت الميناء مفتوحة للعواصف، ولقد كان القطاع الشمالى مهدا لبيئة بحرية كبرى فى التاريخ والوقت الحالى، بينما كان ظهير القطاع الجنوبى معزولا منطويا على نفسه فى ظل توجيه برى داخلى، كذلك كانت الأنهار الساحلية فى الشمال قليلة وقصيرة، ولكنها تتعدد وتطول فى الجنوب.

فمن الشمال من خليج إسكندرونة تكاد الجبال تحتضن الساحل ويختفى السهل ونهايات الجبال الفجائية هى التى ترسم محاور التعاريج وتحدد الرعوس:



مورفولوجية انشام

كرأس الخنزير الذى يفصل بين خليج إسكندرونة وخليج السويدية الذى يصب فيه نهر العاصى. وعند رأس ابن هانى تقوم اللاذقية وخلفها سهول العلويين بقسميها سهول اللاذقية حيث يجرى النهر الكبير الشمالى وسهول جبلة، ثم يعود الشريط إلى الاتساع خلف خليج عكار حيث توجد سهول طرسوس - عكار طرابلس - والتي تأخذ شكل مثلث قاعدته خليج عكار ورأسه تل كلخ فى سورية ويزيد عرضه عن ٢٥ كم، ويختطه النهر الكبير الجنوبى، وتقوم إزاء طرسوس جزيرة أرواد وهى من الجزر الساحلية القليلة فى الشام والوحيدة المسكونة بينها وخليج عكار - مشترك بين سوريا ولبنان، ونهايته اللبنانية هى رأس المينا حيث تقوم طرابلس وخلفها يصب نهر قاديشا وإزاءهما كانت توجد عدة جزر صغيرة ظلت مسكونة حتى القرن ١٣ حين خسفها زلزال.

ثم يدق السهل الساحلى لاقتراب جبل لبنان، والواقع أن السهول الساحلية تضيق إلى أدناها فى القطاع اللبناني خاصة فى وسطه حتى تحتم فى نقط منه - مثل رأس الشقعة - شق نفق فيه للسكة الحديدية والطرق ولهذا أيضا تكثر الرعوس والخلجان بينما تقل السهول وتتضاءل. أما الخلجان فمنها خليج جونىة حيث يصب نهر الكلب ثم خليج مارجرس الذى يحدده رأس بيروت وتقوم عليه المدينة.

ورأس بيروت كان أصلا جزيرة منفصلة عن الساحل ثم اتصلت بواسطة الرواسب النهرية التى جلبها نهر بيروت، ولا زالت آثار الشواطئ القديمة ترى فى شرق المدينة ولسان رأس بيروت بهذا يخلق مرفأ حيويا بحيث يصبح خليج مارجرس أهم ظاهرة فى الشاطئ اللبناني بل الشاطئ كله، ثم جنوبا تعود السهول فتتسع نوعا فنجذ سهول أنهار الشويفات وخذل ونهر الدامور ثم سهول صيدا ثم سهول صور، والأخيران يتسعان نوعا لأن بينها يصب نهر الليطانى، ويحدد رأس النافورة الحدود بين لبنان وفلسطين.

أما في فلسطين فيتحول الساحل إلى خط قوسى لا يقطعه إلا خليج عكا فى الشمال، ويتكون من امتداد لسان جبل الكرمل باسم رأس الكرمل وتقوم عليه عكا وحيفا، وهاتان الميناءان يدينان بوجودهما لاعتراض كتلة جبل الكرمل العرضية، وحتى الحدود المصرية يستمر الساحل ضحلا رسوبيا يمتاز ببعض المستنقعات وبخط من الكثبات الرملية قد يرتفع إلى ٤٠ مترا أحيانا وهو من صنع التيار البحرى بجنوب البحر المتوسط الذى يحمل الرمل ورواسب دلتا النيل، ولهذا لا يصلح هذا الساحل للملاحة تقريبا ومعظم موانيه صناعية كيافا - تل أبيب، بينما فى غزة حاولت الإدارة المصرية أخيرا إنشاء رصيف عميق فى البحر للرسو ولكنه تآكل باستمرار، أما السهل الساحلى فينبسط باضطراد حتى يمثل أكبر منطقة سهلية واحدة فى الشام، وتطول المجارى المائية فيه، ولكن نظرا للجفاف المتزايد جنوبا تصبح معظمها أودية فصلية أكثر منها أنهارا دائمة، وتتقسم هذه السهول الساحلية الخصبة بواسطة جبل الكرمل العرضى إلى قسمين: فى الشمال سهول عكا أى من رأس الناقورة حتى حيفا، ويختطها نهر النعامين الذى ينبغ من جبال الجليل ويصب جنوب عكا، ثم يتصل بها من الجنوب الشرقى سهل مرج بن عامر (أو سهل إسرائيل Plain of Esdraelon) الذى يرويه نهر المقطع (أو قيشون) نابعا من جبال الناصرة وصابا شمال حيفا، والسهل يأخذ شكل مثلث زاويته الجنوبية بلدة جنين والغربية نهر المقطع والشرقية جبل الطور (أو جبل الزيتون)، وهو سهل شديد الخصوبة تربته تكونت عن فتات التكاوين البركانية البازلتيّة المنقولة من جبال الجليل ولذا اشتهر بالحبوب، والسهل ثغرة فى جبال الشام الغربية ولذا يمثل بوابة جنوبية خطيرة إلى الداخل حيث يتصل بغور الأردن وأصله انخفاض تكتونى حدث بالهبوط.

أما فى الجنوب فهناك سهل صارونة (شارون) حتى يافا وفيها أكبر أنهار فلسطين الساحلية نهر العوجة (العوجاء) ٢٦ كم ويصب شمال المدينة ثم تلى

فلسطين جنوبها Philistia القديمة، التي يظن أن اسمها مشتق من اسم العناصر الإغريقية المهاجرة التي عمرت المنطقة في البدء وهي العناصر البلازجية Peloponnese, Pelasgian (المورة) ومن مجاريها نهر روبين ووادي غزة ورافده الشمالي وادي الشريعة.

ثانيا: الجبال الغربية

هذه السلسلة التواء ساعدت في تشكيله الانكسارات لا سيما في الشرق ولذا كانت كل أجزائها وئيدة الانحدار نحو الغرب شديدته نحو الشرق، وهو العمود الفقري في النظام الجبلي الشامى لأنها أكثر ارتفاعا وطولا واتصالا فيها أعلى قمم الإقليم وهي أعلى ما تكون في الوسط. أما من حيث الامتداد فهي تتشعب لتصل إلى طوروس في ناحية وإلى قبرص في ناحية أخرى. وأما من حيث الاستمرار فهي متصلة رغم تعدد الفتحات والممرات التي تضاعف أهميتها البشرية، والسلسلة كذلك أكثر وحدات الشام الطبيعية قيمة بشرية لأنها لارتفاعها ولموقعها وممراتها أكثرها مطرا ونباتا ونباتا وزراعة ومواصلات، ولذا فهي أكتفها بشريا واقتصاديا، ويمكن أن نتتبع فيها وحدات الكتل الآتية وسيلاحظ فيها جميعا أنها تتحدر بشدة شرقا وتدرجيا غربا وأن كلا منها أعلى دائما في الشمال وتقل ارتفاعا كلما اتجهنا جنوبا.

جبال أماتوس (أو اللكام):

تتفرع عن طوروس الخلفية كسلسلة طولية ضيقة طولها ٦٠ كم وعرضها ٢٠ - ٢٥ كم، على محور شمالي شرقي جنوبي غربي ويقل ارتفاعها جنوبا، ولو أنها تعود إلى الظهور في قبرص في شكل جبال تروودوس Troodos يحدها خليج الإسكندرونة حيث تنتهي عند رأس الخنزير وخليج السويدية ويحدها شرقا النهر الأسود ومنخفض العمق، وجنوبا ثنية نهر العاصى، ينصف السلسلة فتحة منخفضة

هامة هي ممر بيلان (أو شعب بيلان) الذي يعتبر المدخل الحقيقي التاريخي من آسيا الصغرى إلى الهلال الخصيب ويشطر الممر السلسلة إلى جزئين: الشمالي أعلى هو جبل الكافر Kavir dagh (كاور داغ)، والجنوبي أوطى هو قيزيل داغ أى الجبل الأحمر الذي تنمه زائدة في أقصى الجنوب هي جبل موسى، وسلسلة الأمانوس غزيرة المطر صخورها غير مسامية ولذا فهي رطبة كثيفة الأحراج.

الجبل الأقرع (أو كاسيوس):

طوله ٥٠ كم وعرضه ٣٠ كم على محور موازى للأمانوس. يقع داخل كوع العاصى الذى يفصله عن الأمانوس، ممتدا من أنطاكية حتى النهر الكبير الشمالى جنوبا حيث يقل ارتفاعه كثيرا، ويستمد الجبل اسمه من خلوه من النبات.

جبال النصيرية (أو العلويين):

تمتد على محور شمالى جنوبى بطول ١٣٠ كم وعرض من ٢٥ إلى ٣٥ كم، أى من النهر الكبير الشمالى حتى النهر الكبير الجنوبى، يحدها غربا سهل ساحلى واسع، وشرقا حفرة الغاب ونهر العاصى. قليلة الارتفاع، فأعلاها قمة النبى يونس" ١٥ مترا فى الشمال ويقل ارتفاع السلسلة — كما فى سابقتيها — كلما اتجهنا جنوبا، لقلة ارتفاعها كانت فقيرة المطر، لكنها مع ذلك كانت لبراكينها الصخرية وخلوها من الممرات من أشد جبال سوريا وعورة، ولهذا كانت معقلا حصينا للمنشقين: الإسماعيلية قديما، والعلويين، والصليبيين، والثائرين على الدولة العثمانية، وينعكس هذا فى كثرة القلاع بها (قلاع الحصن) والكهف وكسيب وبنى إسرائيل وصهيون) ولذلك فالطرق التى تصل بين الساحل والداخل لا تقطع السلسلة وإنما تدور حولها: شمالا بطريق فتحة النهر الكبير الشمالى إلى جسر الشغور على العاصى، أى فتحة اللاذقية — جسر الشغور — أدلب، وجنوبا بطريق مصياف أى فتحة بانياس — مصياف — حماه — أو بطريق صافيتا أى فتحة طرطوس — صافيتا — حماة.

جبال لبنان الغربية:

هى أعلى وأهم جبال النظام الشامى كله حتى غطيت قممها بالثلوج طول العام فصارت بيضاء كاللبن فسمها الأراميون لبنان من اللبن. التواء محذب واحد يعود إلى المحور الشمالى الشرقى الجنوبى الغربى ممثدا كالحائط العظيم مسافة ١٧٠ كم من النهر الكبير الجنوبى أى فتحة طرابلس — حمص فى الشمال حتى نهر الليطانى فى الجنوب، وكل السلاسل السابقة يقل ارتفاعها كثيرا كلما اتجهنا جنوبا ولهذا فهى ترقى من فتحة طرابلس حمص عموديا إلى ارتفاع هائل — متوسط ٢٠٠٠ متر — مرة واحدة، ولكنها تتحدر إلى الليطانى منخفضة مدرجة جدا حيث لا يزيد متوسط الارتفاع عن ٧٠٠ متر فقط كذلك يقل اتساعها جنوبا من ٥٠ كم فى الشمال إلى ٢٥ كم فى الجنوب، تترك سهلا سهليا ضيقا عامة ولكنه أوسع فى الشمال والجنوب وأضيق فى الوسط، والسفوح الغربية تدريجية الانحدار، تكثر بها المدرجات ويوجد عليها وتقطعها بعض الويان الصغيرة القليلة التى أهمها النهر البارد الذى يصب فى خليج عكار، وقاديشا الذى يصب عند طرابلس ويشتهر بالصواعد والنوازل، ونهر إبراهيم (أونيس) والكلب وبيروت والدامور ويلاحظ أن أجزاء الجبل — جبل لبنان — تعرف بأسماء محلية متعددة تحدها الممرات وأودية الأنهار الصغيرة: فنجد من الشمال إلى الجنوب: جبال عكار — المكمل — المنيطرة — صنين — الكنيسة — الباروك — ينحا — الريحان — عامل. وتكثر بالسلسلة للقمم التى تزيد عن ٣٠٠٠ متر لا سيما فى الشمال، فنجد منها فى جبال المكمل ٣ قمم تحيط بغابة الأرز المشهورة عند بشرى: القرنة السوداء ٣٠٨٨ مترا (١٠٠٠٠ قدم) أعلى قمم الشام والواقعة إزاء طرابلس، ثم قمم الميزاب، ثم ظهر القضيبي، وفى الوسط قمة صنين إزاء بيروت، وليست السلسلة كثيرة الممرات وأهم ممراتها ظهر البيدر الذى يتوسطها ويصل بيروت بدمشق، وممر بشرى المرتفع فى الشمال ويصلها ببعلبك شرقا، ثم ممر مرجعيون فى أقصى الجنوب ويصلها بصيدا غربا، ونظرا لشدة الارتفاع، فالمطر غزير ويزداد كلما ارتفعنا على السفوح الغربية، ولذا

فبينما لا يسود على الكنتورات السفلى إلا شجيرات الماكي الباهتة اللون تغزر
الينابيع والقرى وتسود الغابات على الكنتورات العليا وكلها هنا من زرع الإنسان
ولكن على القمم العليا فوق خط الأشجار والمياه - حوالى ١٥٠٠ متر نقل النباتات
وتصبح القمم جرداء لا سيما على الأطراف الشرقية ولذا تسمى (بالجرود) لخلوها
من الغطاء الغابي، ولو أن الأمر لا يخلو من بقايا أرز لبنان القديم كغابة إهدن
الواسعة الشهيرة، وتتفرد جبال لبنان فى النظام الشامى بظاهرة خاصة فى العلاقة
بين المطر والتركيب الصخرى فالطبقة العليا من السلسلة تتألف من صخور جيرية
مسامية أسفلها طبقة من صخور رملية غير منفذة، بحيث إن مياه المطر التى تتخلل
الطبقة المسامية العليا تستقر على سطح الطبقة السفلى الكاتمة، فتتجمع المياه حتى
تخرج حيث تتعرض على السفوح الغربية على شكل عيون عديدة على ارتفاع
٣٠٠٠ - ٥٠٠٠ قدم، وهذه "العيون المعلقة" فريدة فى الشرق الأوسط، وبعضها لا
تغذى مجارى فحسب بل أنهارا تمكن لزراعات واسعة، ولهذا كان للارتفاعات
الوسطى من جبال لبنان قيمة زراعية واقتصادية كبرى تساهم فى اقتصاد الدولة،
ولهذه الظاهرة أيضا قيمة خاصة فى السكنى والتعمير منذ القدم، فالطبقة السفلى
الكاتمة حولت التعرية سفوحها الغربية إلى منحدرات وعرة قاسية صعبة الولوج من
الساحل، بينما تمثل سفوح الطبقة العليا المسامية هضبة بيدمونتية أكثر سهولة
وخصوبة، ولذا أمكن للجماعات الدينية والأقليات المضطهدة أن تلجأ إلى مستوى
الطبقات العليا حيث يكونون فى مأمن من جماعات الساحل وفى ظل خيرات زراعة
العيون، ولذا كانت من مناطق الحماية والالتجاء وحفظت أقلية دينية هامة والآن
تنتشر فى الصوامع والأديرة والمدارس، إلى جانب مراكز السياحة الصغيرة.

جبال الجليل:

ابتداء من هذه الجبال يظهر التغير الكبير فى الارتفاع فى السلسلة الغربية،
فهذه المرتفعات متواضعة الارتفاع تتراوح بين ١٠٠٠ و ٢٠٠٠ قدم، فهى امتداد

لجبل عامل في لبنان، وهي تمتد عبر الحدود اللبنانية الفلسطينية حتى تنتهي في فلسطين شمال مرج ابن عامر، وتتألف في معظمها من التكوينات الكلسية وتكثر بها الظاهرات الكارستية، وكسابقاتها تتخفض جنوبا باضطراد، ولذا فأعلى قممها جبل الجرمق يقع في شمالها مشرفا على صفد، ولا يزيد ارتفاعه عن ١٢٠٨ أمتار، وهو بذلك ومع ذلك أعلى قمم فلسطين، وهناك أيضا جبل حيدر غربي صفد، أما في الجنوب فتغطي السلسلة المنخفضة بصخور بركانية كما تتمزق إلى هضاب وجبيلات مدورة ملفوفة منها تل طابور قرب الناصرة، الذي تمثل نهايته جبال الجليل والذي لا يزيد ارتفاعه عن ٥٠٠ متر ولكن يبدو بارز الارتفاع بالنسبة لسهول مرج ابن عامر، ولذا لعب دورا حريبا هاما في التاريخ، والمنطقة غنية بالمطر والينابيع والتربة الخصبة الناشئة عن تحلل العناصر البازلتية البركانية في الجبال، ولذا فهضبة الجليل زراعتها خصبة بالنسبة لبقية فلسطين ولكنها بمثابة مقدمة الصحراء بالنسبة للبنان، ولقد كانت الجليل في العهد الروماني أكثر سكانا منها الآن، وكانت تسمى "بحر البيوت".

جبل الكرمل:

ينفرد هذا الجبل في كل النظام الشامى باتجاهه العرضى القاطع للمحور العام: فهو يمتد لمسافة ٢٠ كم في الجنوب الشرقى إلى الشمال الغربى محددا لمرج ابن عامر ومقدمة أو امتداد لكتلة اليهودية الكبرى العالية مناظرا لذلك تل طابور بالنسبة لكتلة الجليل ويلاحظ أن اقتراب أو ابتعاد هذين العلمين هو الذى يحدد اتساع سهل مرج ابن عامر والسلسلة ليست بمرتفعة ولا تزيد عن ٥٠٠ متر، ولكن إليها يرجع الفضل في تكوين المرفأ الجيد الوحيد في فلسطين — خليج حيفا بفضل رأس الكرمل، والسلسلة مقدمة وامتداد لكتلة يهودية إلى الجنوب، ولكنها تنفصل عنها بوادى اللجون.

جبال السامرة:

مرتفعات فلسطين كتلة من التلال الجيرية الجافة شبه الجرداء، تمتد على طول اللد بعرض ٥٠ - ٦٠ كم وبارتفاع يتراوح بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ متر والكتلة ممزقة بالوديان والتعرية عامة وهي فقيرة في مجموعها في المطر والنبات ولذا تبدو موحشة عامة وتحمل اسما عاما هو كتلة يهودية Judea وهي تتحدر في مدرجات تدريجية غربا نحو سهور صارونة وفلسطين بواسطة حافة تليّة لطيفة تتراوح بين ٧٠٠ و١٠٠٠ قدم هي تلال شفالة (شفى الله) التي أصلها انكسارى، والتي نالتها التعرية بشدة لغزارة المطر للموقع الغربى، وقد غطاها هذا بتربة خصبة فكانت غنية بالزراعة والسكان، متباينة في هذا مع الهضبة الخلفية نفسها على أن هناك فوارق محلية بين أجزاء الهضبة المائدية فهي تزداد فقرا في المطر والنبات جنوبا، ولكن اتجاه الارتفاع والوعورة العام نحو الانخفاض جنوبا ينعكس في وسطها، وعلى هذا تنقسم إلى عدة وحدات متميزة أولها جبال السامرة (السامرية) التي يحدها شمالا جبال الكرمل، وتمتد جنوبا بطول نهر الأردن وتنتهى عند رأس البحر الميت وهي تلال متوسطة الارتفاع معتدلة السطح لا تمنع الحركة بل كانت إقليم موصلات تاريخى فيها كثير من الأودية التي تسهل الحركة: وادى الشعير الذى يصل نابلس بالسهل الساحلى، ووادى جريوت الذى يصل رام الله بالساحل، ووادى الصرار وتتبعه سكة حديد يافا - القدس. والسامرة وإن كانت أقل غنى من الجبل بالمطر وكان الرعى لذلك يسودها، فهي أغنى بدورها من كتلة الجليل التي تليها جنوبا.

جبال الخليل (أو يهودية):

تمتد بطول البحر الميت تقريبا من رأسه إلى شمال نهايته أى من منطقة مدينة القدس حتى منطقة مدينة الخليل، وعلى العكس من الاتجاه العام السابق، نجد

أن جبال الخليل تعود إلى الارتفاع عن مستوى سابقها السامرة فتزداد وعورتها ويقل ماؤها وتمثل لذلك القلب الموحش الجذب الحقيقى فى فلسطين ومنطقة العزلة الحقة فيها، ولذا سميت قديما بصحراء اليهودية، وكانت فى أيام المسيحية الأولى قليلة السكان والبيوت كثيرة الرهبان والأديرة، وهى تزداد ارتفاعا جنوبا: فجبل الزيتون – الذى كان كثيفا بأشجار الزيتون، والذى يسمى أيضا جبل الطور – ويشرف على مدينة القدس لا يزيد عن ٨٠٠ متر بينما تصل الكتلة إلى أعلاها قرب مدينة الخليل (خليل الرحمن أو حبرون) إلى ١٠٠٠متر.

مرتفعات النقب:

النقب – أى الجنوب بالعبرية – يمتد من قاعدة البحر الميت وغزة حتى رأس خليج العقبة يحده وادى عربية شرقا وسينا غربا يحتل نصف مساحة فلسطين الكلية وهو مثلث هضبي متوسط الارتفاع، هو تدرج نحو الانخفاض لجبال الخليل، وسطحه غير منظم ولكنه أكثر استدارة وأقل حدة والواقع أن هضبة النقب أقرب فى تكوينها وبنيتها إلى الكتلة الغربية منها إلى الالتواء الألبى، ولكن النقب إذا كان أقل وعورة من الخليل، فهو أكثر طردا لأنه صحراء جافة أو شبه جافة لابتعاده عن البحر المتوسط واقترابه من صحراء العرب فيغطى بالكثبان لاسيما فى الجنوب ويقل السكان ويسود الرعى الفقير. ولكن هناك أجزاء فى الشمال تغطى بتربة من اللويس الغنية بالقوة إن لم يكن بالفعل، وهى التى عليها تعتمد مشاريع الاستعمار الصهيونى: إلا أن العامل العائق هو الماء لأننا الآن وصلنا إلى صحراء حقيقية.

ثالثا: الوادى والأخدود

بين السلسلتين الجبليتين الغربية والشرقية وادٍ طويل يمتد من أقدام الهضبة التركية وطوروس حتى خليج العقبة وكان الفرض السائد أن هذا الوادى برمته أخدود انكسارى كجزء من الأخدود الإفريقى العظيم، ولكن القطاع الشمالى منه

ليس إلا أخدودا كاذبا، إذ ليس له إلا حافة - هورست - واحدة في الغرب أما الجانب الشرقى فهضبي وقد أثبت دى فوماس حديثا أن الأخدود الانكسارى حقيقة قاصرة على القسم الجنوبى بين حرمون وخليج العقبة، أما شمال ذلك فمجرد التواء مقعر، ولا يرتفع قاع الوادى عن قاع البحر كثيرا فى مجموعته، ومستواه غير متجانس بل وليس الوادى متصلا باستمرار فهو مثلا ينقطع بين حمص وحماء كما يتلاشى جنوب ثنية نهر الليطانى ولكنه بوجه عام يقل عمقا شمالا، ولكن هذا لا يمنع من تعاقب الاختلافات فى ميل السطح المحلى مما يفسر تعاقب الاختلافات فى مسارات الأنهار: مرة إلى الشمال وأخرى إلى الجنوب وتتحدر الجبال الجانبية إلى الوادى فجأة بانحدار شديد، وفى الوادى بطبيعة الحال مياه الإقليم ولذا تختطه المجارى والأنهار تتجمع فى كل أجزائه وهى أطول وأهم أنهار الشام جميعا وتمتاز بأنها تتغذى إلى جانب المطر من مصدر هام آخر هو الينابيع الكثيرة؛ ولذا يغطى الوادى بتربة رسوبية حديثة خصبة فى أغلب الأحيان - إلا من سوء الصرف: وسوء الصرف ظاهرة تفسد هيدرولوجية الوادى فتكثر فيه المستنقعات على طور الأنهار الجارية أو البحيرات الملحة حيث تسكن المياه وبالتالي الملاييا، وليس البحر الميت الداخلى إلا قمة لهذه الحالة، ويلاحظ أن الصرف فى الشمال يأخذ صورة أنهار جارية وإن حفت بها المناقع وقطعتها بعض البحيرات العذبة - بينما يأخذ فى الجنوب صورة بحيرات ملحية راكدة، ولا يرجع هذا الفارق إلى تزايد العمق جنوبا فحسب وإنما كذلك إلى غزارة المطر فى الشمال وتناقصه بسرعة فى الجنوب والواقع أنه لولا فتحات عرضية فرضت فرضا على المحور العام لكان الوادى كله منطقة صرف داخلى - لكان بحرا ميئا أكبر. من هنا تبدأ كل مشاريع الاستصلاح الحالية وتلك الفتحات العرضية هى التى مدت ساحل البحر المتوسط بالشام بأهم أنهاره - أنهار الوادى الأخدودى ولولاه لكانت كل أنهاره مجارى سيلية

قصيرة نافهة، ويحمل الوادى أسماء محلية متعددة، كلها تعكس حقيقته الجغرافية الغائرة.

سهل العمق:

منخفض التوائى واسع يأخذ شكل المعين، يصل إلى ٤٠ كم عرضاً، ويعلو قاعه عن البحر ١٣٠ - ١٥٠ متراً ينحصر بين جبال الأمانوس غرباً وجبال الكرد وسمعان شرقاً، ولغزارة الأمطار بحكم الموقع الشمالى، يتحول الحوض إلى مجمع للمياه والأنهار: العاصى من الجنوب، ورافده النهر الأسود (قرة صو) ونهر عفرين من الشمال، ويلتقى الجميع فى مستنقع كبير - أو بالأحرى تتوسطه بحيرة العمق، ولقد كان هناك مشروع لتجفيف مستنقعات العمق وصرف سهل حمص معاً، ولكنه توقف بعد اغتصاب لواء الإسكندرونة.

سهل الغاب:

يتم سهل العمق جنوباً حوض نهر العاصى (الأورنط) أو بالأحرى الجزء الأكبر منه بعد حماة والذى يعرف بالغاب، ويمتد ٦٠ كم بين جبال العلويين غرباً وجبل الزاوية شرقاً بعرض يتراوح بين ١٠ - ٢٠ كم ولكن قاعه أعلى من قاع سهل العمق ١٨٠ - ٢٠٠ متر، ولهذا فهو أقل سوءاً فى صرفه، ويبدو أنه كان بحيرة أخذت فى الصرف والتجفف وإنما يعجل الإنسان الآن بآخر مراحلها فى صورة مشروع الغاب الاستصلاحى، وطول نهر العاصى ٤٥٠ كم فهو أطول أنهار سوريا، منه ٥٠ كم فى لبنان، وهو ينبع قرب بعلبك ويصب فى خليج السويدية بعد أن يمر بثلاث مدن داخلية هامة - حمص، حماة، أنطاكية وقبل حمص يعترض النهر بحيرة حمص (أو القطينة) والتى نشأت نتيجة اعتراض سد عرضى بركانى من أطراف جبال العلويين للمجرى، وقد أفاد الإنسان من هذه البحيرة منذ أقدم العصور فى الرى، وهناك مشروع لزيادة التخزين فيها، وبعد

حمص يتلاشى الوادى حتى حماة ولهذا يرسم قوسه المشهور شرقا فى حركة حرة ويتكون فى وسطه شلال صغير عند الرستن هو شلال العجر الذى يولد الكهرباء لمدينتى حمص وحماة ويكون النهر هنا عميقا بالنسبة للهضبة فتظهر "النواعير" الضخمة لرفع مياهه للرى عند حماة، وبعد القوس يعود النهر إلى الوادى، وتبدأ مستنقعات الغاب الحقيقية بنحو ٤٠ كم طولا و ١٠ كم عرضا وقد تولد مستنقع الغاب مباشرة لاعتراض كتلة بركانية ماثلة لتلك التى حبست بحيرة حمص - لمجرى النهر فى نقطة بين العلويين وجبل الزاوية، هى عتبة كركور (قرقرة). وبعدها يستمر النهر شمالا حيث يسمى السهل فى منطقة جسر الشغور بسهل الروج، وله مشروع خاص للصرف، وفى النهاية يرفده من الشمال عفرين والأسود عند العمق، حيث ينثى فى زاوية قائمة إلى البحر، مارا بين الأمانوس والأقرع، والاستفادة من العاصى قليلة حتى الآن فى لبنان ولكنها على نطاق واسع فى سوريا.

سهل البقاع:

وادِ التوائى أيضا رغم وجود بعض الانكسارات فى هوامشه، ينحصر بين جبال لبنان الغربية وجبال لبنان الشرقية وحرمون، وهو يمتد ١٢٠ كم بعرض يتراوح بين ٨ - ١٤ كم ويشمل أعلى العاصى والليطانى ومستوى قاعه أعلى بكثير من أعلى وأواسط الغاب: فتتراوح بين ٥٠٠ و ١١٠٠ متر، فالجزء الشمالى منه شبه هضبي تقريبا، وهو يزداد عمقا ويقل اتساعا وخصبا نحو الجنوب، ونهر الليطانى ينبع عند بعلبك، التى هى بذلك أعلى نقطة بين الغاب والبقاع (١١٠٠ متر) وبذلك خط التقسيم بين العاصى والليطانى، وطول الليطانى ١٦٠ كم، ويظل متجها جنوبا حتى مرجعيون حيث يكون واديا عميقا شديد الانحدار ثم بلدة المطلبة على الحدود اللبنانية الفلسطينية ثم يستفيد من فتحة بين هضاب لبنان وجبل عامل فينفذ منه إلى البحر شمال صور حيث يسمى القاسمية وإلا لصار إلى صرف

دخلى، والنهر فى كل مجراه لبنانى، فهو نهر لبنان بالضرورة، كما أن الجزء الأكبر منه وادى البقاع وادِ لبنانى، ولكن الوادى يفيد قليلا من النهر فى الرى، لانخفاض قاعه بينما هو كثير الأخطار لشدة فيضاناته مما يغرق كثيرا من القرى.

الغور:

ينتهى سهل البقاع جنوبا بأرضية مرتفعة نوعا تفصلها عن تتمة الوادى، الذى يأخذ اسم الغور ويبدأ كأخدود انكسارى حقيقى، والغور يشمل حوض الأردن والبحر الميت، ولكن الأخدود يستمر جنوبه إلى خليج العقبة أى بطول ٢٦٠ كيلو مترا وعرض ٣ - ٥ كم، ويبدأ الغور من الشمال فى مستوى سطح البحر تقريبا ثم ينخفض إلى ما تحته بسرعة حتى يصل سطح البحر الميت إلى ٣٩٢ مترا تحت سطح البحر، ولكن الأخدود يعود فيرتفع ثانية فى طريقه إلى خليج العقبة، وليس الغور فقط هو الأخدود الحقيقى فى النظام الشامى ولكنه أيضا منطقة الصرف الداخلى بالضرورة، وإذا كانت تشغله الآن بضعة بحيرات ونهر، فإنه كان قديما تحته بحيرة واحدة داخلية هذه بقاياها، وقد خلفت مراحل تفريغ هذه البحيرة القديمة شواهدا على شواطئ المنخفض: مجموعة من المدرجات البحرية المتراسة إلى ارتفاع ٢٤٠ مترا عن سطح البحر، بل لازالت التغيرات فى منسوب البحيرات الحالية مستمرة كما هو الحال فى البحيرات الأرمينية فهو أخذ فى الارتفاع لزيادة الأمطار فى فلسطين فى النصف قرن الأخير، ويبدأ الغور بسهل الحولة الذى يمتد بين بلدتى بانياس السورية والمطلة الفلسطينية وبين بحيرة الحولة، وترتبه الرسوبية من مفتتات بازلتية ولذا كانت من أخصب أجزاء فلسطين، وفى السهل يبدأ نهر الأردن ويبلغ طوله ٢٥٠ كم ويعتبر بذلك من المناطق القليلة التى تعرف فيها فلسطين المياه الجارية، يبدأ من اجتماع ثلاثة روافد تتبع من كتلة حرمون وهو الحاصبانى وبانياس واللدان، فينبع الحاصبانى بالقرب من بلدة بانياس فى سوريا وبعد أن يتكون النهر يتجه جنوبا ليكون بحيرة الحولة، وهى صغيرة مثلثية ضحلة عذبة يغطيها البردى الكثيف فكانت مشتلا للبعوض والملاريا، وهى ترتفع عن

سطح البحر (٢ متر فوقه)، وقد جفف معظمها أخيرا وبعدها يسمى النهر بالأردن وينحدر بشدة نحو بحيرة طبرية (أو بحيرة الجليل) إلى مستوى ٢٠٩ أمتار، وهى بحيرة واسعة عميقة وماؤها أقل عذوبة من الحولة وبها كثير من الأسماك، وقد تحددت مواضع كل من البحيرتين بالسدود التى تعترض النهر من آثار الطفوح البازلتية بالمنطقة، ويخرج النهر من بحيرة طبرية عند بلدة سمخ من فتحة ضيقة منحدره تستغل لذلك فى توليد الكهرباء، وبعدها يسمى النهر بالشرعية أى المتدهور ويمتاز بكثرة تعرجاته وانحناءاته رغم عمق واديه حتى تغطى شواطئه بالأثقل والصفصاف والنباتات المائية، وحتى ليصبح الجزء الجنوبي منه "كالأراضى الرديئة".

وعمق الوادى يحول دون الاستفادة الواسعة من مياهه فى الري، كما لا يستفاد منه فى الملاحة لقلّة عمقه هو، ولا قيمة بشرية للوادى فهو يخلو من المدن والقرى لشدة الحر فيه لعمقه وعزلته الداخلية، ولكن على هوامشه توجد بعض السهول الهامة مثل سهل بيسان وسهل أريحا فى الغرب.

وللأردن روافد هامة لا سيما من الهضبة الشرقية الأغزر مطرا: فيأتيه اليرموك من هضبة حوران جاريا فى سوريا فى مناطق خربة كانت عامرة قديما، ثم يعترض مجراه شلال اليرموك الذى يناهز ٣٠ مترا، وبعد رحلة ٤٠ كم يصب فى الأردن عند جسر المجامع، وكان اليرموك يستخدم قديما للرى والزراعة ولا زالت بقايا القنوات المرفوعة التى يصل بعضها إلى أطوال كبيرة كانت تغزى حوران. أما الآن فوادى اليرموك طريق هام للمواصلات بينما شلالاته مصدرا للطاقة الكهربائية، أما نهر الزرقاء فينبع من قرية الزرقا شمالى عمان ويصرف مياه مرتفعات شرق الأردن ويستخدم واديه فى المواصلات، أما فى الغرب فيأتى نهر جالود مارا من غرب بيسان، أما البحر الميت (بحر لوط) فبحيرة طولها نحو ٧٥ كم — أى مثل بحيرة جنيف — وعرضها ١٥ كم ومساحتها فوق الـ ١٠٠٠ كم (١٠٥٠) ويقع سطحها على مستوى ٣٩٤ مترا تحت سطح البحر ورغم أن البحيرة

مخزن يتلقى كل مياه الأردن بروافده وأمطار حوض البحيرة إلا أن شدة الحرارة تؤدي إلى شدة البخر وتزايد الملوحة حتى لتصل نسبة الأملاح إلى خمس أمثالها في البحار، ولئن كان هذا مصدر ثروة معدنية حالياً فإنه وأد الحياة العضوية في مياه البحر وعلى جانبيه: فالبحر يستمد اسمه من انعدام الأسماك فيه، كما أن شواطئه سبخات ومناقع ملحية لا قيمة لها، ولذا كانت غير مأهولة، هذا ويصب في بحيرة البحر الميت نفسها عدة روافد صغيرة لا سيما من الشرق أهمها: الموجب وينصفه تقريبا، ثم وادي الكرك إلى الجنوب من الموجب ويصب في البحر بدلًا صغيرة تسمى غور المزرّمة أو اللسان، وأخيرا يأتي وادي الحسا في طرف البحر الجنوبي الأقصى مكونا منطقة تعرف بغور الصافي، على أن هناك وادي عربة الذي يأتي من الجنوب متمما الأخدود إلى العقبة، وهو يبدأ عند البحر الميت عند سطح البحر، ولكن على بعد ٨٠ ميلا منه يكون قد وصل إلى مستواه، وبعدها يرتفع حتى ينتهي بهضبة تبلغ ١٠٠٠ متر تقريبا.

رابعاً: المرتفعات الشرقية

توازي المرتفعات الغربية امتدادا ولكن لا تتأثرها علوا فهي عموما أقل ارتفاعا وأكثر تقطعا حتى إن بعض أجزائها لا يكاد يبين على سطح الهضبة السورية المجاورة ولأن موقعها داخلي في ظل المطر كانت أجف بكثير وأقل نباتا من الغربية، أعلى في الشمال منها في الجنوب، ولكنها تختلف عن السلسلة الغربية في نقطة هامة، فقطاعها الجنوبي أعلى في مجموعه من نظيره في السلسلة الغربية مما كان له أثر مناخي وبشري محلي هام جدا، والسلسلة كلها تتحدر بعنف طبعاً إلى الوادي والأخدود وبالتدرج إلى البادية:

جبال الكرد (كرد داغ):

توازي أمانوس، ويفصلها النهر الأسود، ويحدها شرقاً نهر عفرين الذي ينبع من الشمال من هضبة عنتاب ثم ينثنى غرباً ليلتقي بالأسود في سهل العمق، طولها

٤٥ كم وعرضها ٢٠ كم، فهي أقصر من أمانوس، كما أنها أقل ارتفاعاً، تزداد انخفاضاً جنوباً، وليست السلسلة إلا امتداداً للجبل الأقرع، ويخترقها ممر واحد هو ممر راجو الذي تتبعه سكة حديد حلب استنبول.

جبل سمعان:

يقع إلى الشرق من كرد طاغ ونهر عفرين، أخذاً نفس المحور ولكنه أقل ارتفاعاً بكثير ويحده شرقاً نهر قويق الذي ينبغ من هضبة عنتاب أيضاً.

جبال باريشا والأعلى والدويلة:

يتم خط جبال الكرد جنوباً كتلة من الجنوب المتوازية الصغيرة المتوسطة الارتفاع هي باريشا والأعلى والدويلة، ويفصلها عن الكرد منخفض العمق بينما يفصلها جنوباً منخفض الروج وسهل إدلب وذلك عن كتلة جبل الزاوية.

جبل الزاوية:

يمتد جنوب أدلب وشرق العاصي، وهو أقرب إلى الكتلة العريضة المتوسطة الارتفاع وهو وعز قليل الممرات، وبعده جنوباً تنقطع السلسلة مسافة طويلة في ثنية العاصي حتى نصل إلى جبال لبنان الشرقية.

جبال لبنان الشرقية أو الداخلية:

تمتد موازية لجبال لبنان الغربية من جنوب حمص حتى وادي بردى وسهل الزيداني وهي أكثر اتساعاً وتعقداً من جبال لبنان الغربية، وتبدأ في الشمال والجنوب فجأة وبلا تدرج، ولكنها أقل ارتفاعاً من لبنان الغربية: ٢٥٠٠ متر في المتوسط وقمتها العليا في وسطها: طلعة موسى ٢٦٠٠ متر، وقمم هذه السلسلة تؤلف الحدود السياسية بين سوريا ولبنان — فيما عدا وادي الزيداني السوري. وتنتهي الجبال جنوباً بانكسار عرضي حولته التعرية المائية إلى خانق ضيق يحثله

وادي الزيداني وممر سرغايا ووادي بردى، وتعتبر جبال بلودان النهاية الأخيرة لجبال لبنان الشرقية، وممر سرغايا ووادي القرن يقابلان ممر ظهر البيدر في لبنان الغربية ويخترقهما خط دمشق - بيروت الحديدي والبرى، ومطر جبال لبنان الشرقية قليل لا سيما على السفوح الشرقية، ولذا لا تظهر الينابيع في الجبال، بل تمتص الأرض معظم أمطارها لتعود إلى الظهور على طول القاعدة الشرقية للسلسلة في عدد من الجداول التي تجرى شرقا إلى صحراء الشام لتنتهي في أحواض محلية، وأهم هذه الجداول بردى والأعوج.

جبل الشيخ (حرمون):

على امتداد جبال لبنان الداخلية، بل يعتبره البعض للجزء الجنوبي منها، يمتد من وادي بردى حتى القنيطرة وبانياس في سوريا ووادي الحصاني في لبنان، ويتميز بأنه أعلى من جبال لبنان الداخلية، إذ يصل إلى ٢٨٠٠ متر، بل هو أعلى أجزاء خط الجبال الشرقية كما أنه أعلى من جبال لبنان الغربية في عروضة، وهو لذلك أغزر مطرا، إنما على سفوحه الغربية، حيث تكثُر الينابيع ويتأصل نهر الحصاني، أما سفوحه الشرقية فجرداء عارية، وجبل الشيخ يمثل الحدود السياسية بين سوريا ولبنان، وجزء كبير منه غير مسكون إلا بالدب البرى وابن أوى وللذئب.

هضبة الجولان وحوران:

تنتهي حرمون في الجنوب فجأة، تاركة مكانها لهضبة أو سهل مرتفع يمتد ٧٠ كم حتى اليرموك، حيث تنتهي وتعود الأرض إلى الارتفاع في خط مرتفعات شرق الأردن، وتبدأ تظهر هنا آثار الظاهرات البركانية الواسعة الانتشار إلى الجنوب الشرقي من دمشق، فقد غطت اللافا البازلتية هذه الهضاب التي تحللت إلى تربة حمراء أو حمراء مسودة، تعتبر في غاية الخصوبة، ويمكن أن تتحول إلى منطقة إنتاج عظيمة إذا توفرت المياه، كما كان الحال أيام الرومان، وتنقسم هذه

الهضبة إلى قسمين: الجولان في الشمال والغرب وهي حلقة وصل هامة بين الساحل والداخل وبين سوريا الوسطى والجنوبية وكانت موطن الحضارة الآرامية والغساسنة، ثم هناك حوران في الجنوب والشرق ٤٠٠ – ٧٠٠ متر، وكانت حقلا من أهم حقول روما، وتعتمد على المطر وأوديتها تصرف إلى اليرموك، ويمكن استغلال مياهها الباطنية في الزراعة.

جبال عجلون:

بعد انخفاض الجولان – حوران النسبي تعود الجبال على طول شرق الأردن بارتفاع متوسط ١٠٠٠ – ١٢٠٠ متر أى على من مرتفعات فلسطين الغربية مما كان له أكبر الأثر في الحياة المائية والبشرية، والسلسلة لوفرة أمطارها كثيرة الأودية، هذه التي تنتهي بالأخود وتمزقها هي إلى كتل متتالية، فتبدأ السلسلة فتصل إلى ١٢٥٠ مترا ولذا كانت غزيرة المطر والأحراج والغابات والمراعى وكانت أخصب أجزاء سلسلة شرق الأردن كما قامت بها أكبر مجموعة من القرى في شرق الأردن.

جبل البلقاء (السلط والصلت):

تتحصر بين وادي الزرقا ووادي الموجب الذي يصب في وسط البحر الميت تقريبا ويعتبر من أعمق وديان الشام، والكتلة، أقل ارتفاعا من عجلون فلا تزيد عن ٩٠٠ متر، وهي لذلك أقل مطرا وخصبا وتذكر نوعا ما بجبال الخليل على الضفة الغربية، ولقد كانت البلقاء مع عجلون تعرف في الماضي ببلاد جلعاد التي كانت أكثر سكانا وعمرانا وكان من أشهر مدنها Gerasa وهي حرش الحالية.

جبال الكرك (مؤاب):

إلى الجنوب من وادى الموجب حتى وادى الحسا الذى يصب عند الطرف الجنوبي للبحر الميت وهى لا تزيد ارتفاعا عن البلقاء ولكنها أكثر خصبا لوجود رقع من التربة الحمراء ولذا تكثر فيها الأودية الخصبة.

جبال الشراة:

إلى الجنوب من وادى الحسا حتى رأس خليج العقبة تعود السلسلة الجبلية إلى الارتفاع فلا تقل عن ١٢٠٠ مترا وتزداد كلما اتجهنا جنوبا حتى تصل أحيانا إلى ١٨٠٠ مترا وتصبح بذلك أعلى أجزاء شرق الأردن، وهى تستمر حتى رأس خليج العقبة باسم جبال الشراه عامة وبعدها تتصل بجبال السراه فى مدين الحجاز، وقد كانت تمثل فى الماضى بلاد الأوميين وهى تنتهى شرقا إلى صحراء الحمد، وغربا يحدها وادى عربة. وتتقطع السلسلة بأودية عديدة من الشرق أهمها وادى موسى فى الوسط وهو الذى كانت تقوم فى أعلاه مدينة البتراء (سلع - الرقيم) التى كانت تسمى "تدمر الجنوب". وهذا الوادى العميق يقسم السلسلة إلى قسمين: جبال الطفيلة فى الشمال بين وادى الحسا ووادى موسى وتتراوح حول ١٢٠٠ مترا، ولا تخلو من الأحراج، ثم جبال رم فى الجنوب، وقد يقصر عليها البعض اسم جبال الشراه، وتتراوح بين ١٢٠٠ و ١٥٠٠ متر وتصل أحيانا إلى ١٨٠٠ وتصبح بذلك أعلى أجزاء شرق الأردن. ولكن الظروف الصحراوية تبدأ هنا تسود بوضوح، حتى تصبح قاسية حول خليج العقبة فى منطقة الحصمة، التى يتوقف مستقبلها لذلك على استغلال وتنمية ميناء العقبة.

خامسا: الهضبة الشرقية

إلى الشرق من خط الجبال الداخلى وحتى الحدود السياسية وبعدها تمتد هضبة مترامية تتحدر تدريجيا نحو الشرق نحو الفرات بوجه عام، ولكن سطحها ليس متجانسا مستويا، بل تندفع عليه بعض المرتفعات الداخلية، أو تستقر فى بطنه بعض المنخفضات والسهول المحلية الداخلية، ومن مجموع هذه المرتفعات والمنخفضات يتمزق سطح الهضبة إلى عدد من الأحواض والوحدات، وتتعدد الصورة نوعا فى جوار الجبال الشرقية. ويمكننا أن نتتبع الهضبة من الغرب والشمال أولا ثم نتجه شرقا، فنجد الوحدات الآتية:

سهول أو هضبة حلب أو الشمال:

يحدها غربا جبال سمعان ومجموعة باريشا وأخواتها وجبل الزاوية ومن الشمال أقدام الهضبة التركية ومن الشرق نهر الفرات ومن الجنوب بعض التلال البركانية مثل جبل الأحمص وشبيت وهى تحتل سدس مساحة سوريا وهى سهول بسيطة التموج كلسية، لا يزيد ارتفاعها حول حلب عن ٤٠٠ متر، ويختطها نهران رئيسيان من الشمال إلى الجنوب نابعان من هضبة عينتاب: فى الغرب نهر قويق الذى تقع عليه حلب وينتهى ببحيرة المتخ المستنقعية الملارية، ولا يزيد طوله عن ١٥٠ كم كما يكاد يجف صيفا، وكان يمد مدينة حلب بالمياه والرى حتى حوله الأتراك واستغلوا كل مياهه فى أراضيهم وإلى الشرق من نهر قويق نهر بيد مونتى. آخر مواز نهر الذهب الذى ينتهى بالمثل إلى مستنقع هو سبخة الخيول شرق سبخة المتخ، وتقسّم التلال الداخلية السهل الهضبي إلى عدة سهول مثل سهل إدلب بين بريشا والزاوية، وسهل حلب نفسه، وسهل أعزاز، وسهل منيخ غرب الفرات، والسهول ككل صالح نصفها للزراعة ولكن الماء مشكلتها فهى لا تستطيع

الإفادة من مياه الفرات لانخفاضها هي عن مستواه هو بكثير، ولهذا فهناك مشروع ضخ لرفع مياه الفرات ونقلها إلى حلب وتصفيتها للشرب.

هضبة حماة – حمص:

إلى الجنوب والغرب من سهول حلب، ومنفصلة عنها بكتلة جبل الزاوية، تمتد سهول أو هضاب حماة – حمص التي يتوسطها حوض العاصي الأوسط، وهي لا تختلف عن سهول حلب في متوسط ارتفاعها، وتتكون مثلها من صخور كلسية تختلط بتأثيرت بازلتية في الغرب، وهذه هي الهضبة التي تتطوح غربا حتى تقطع استمرار سلسلة الجبال الشرقية بين جبل الزاوية وجبال لبنان الشرقية.

منخفض دمشق:

إلى الشرق من ملتقى لبنان الداخلية بحرمون يتحول سطح الهضبة الشرقية إلى حوض منخفض تحته واحة دمشق، فالجداول الصغيرة التي تظهر عند أقدم السلسلة متعددة أهمها بردى والأعوج وقد كون كل منهما من مفتتاته الجبلية واحة ذات تربة خصبة تنتهي شرقا إلى الصحراء بمنافع ملحية، فكون بردى غوطة دمشق الفيحاء طولا ٣٠ كم وعرضها ١٠ كم ويقع قاعها المستوى على ارتفاع ٧٠٠ متر فوق سطح البحر وتحيط بها المرتفعات من كل الجهات وتنقسم واحة دمشق إلى قسمين: ثلث غربي هو الغوطة التي تتوسطها المدينة وتختص بالبساتين والفاكهة، وهي تنقسم بدورها إلى الغوطة الغربية والشرقية بالنسبة للمدينة ثم هناك الثلثان الشرقيان باسم المرج، وتختص بالحقول والحبوب وتنتهي شرقا بمستنقعات بحيرة العتيبة الذي يصب فيها نهر بردى وتملأها آجام القصب أما نهر الأعوج إلى الجنوب فكون واحة أصغر من واحة دمشق، هي غوطة الكسوة الزراعية وينتهي ببحيرة ملحية ينتشر عليها القصب هي بحيرة الهيجانة، ويفصل الغوطتين جبل المانع، وبعض الجغرافيين يعتبرهما غوطة واحدة، تنتهي أخيرا بقيام جبل حرمون.

جبل الدروز:

إلى الجنوب الشرقى من دمشق وبعيدا عنها كثيرا - فى أقصى الحدود الجنوبية لسوريا - تقوم كتلة جبل الدروز الاندفاعية، على شكل بيضاوى طوله ١٣٥ كيلو مترا وعرضه ١٢٠ كم، وتتحدّر عامة من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب، والكتلة مع حوران تمثل شنودا تركيبيا خاصا فى كل الشام، فهى كتلة بركانية تماما ومركز الظاهرات البركانية فى كل المنطقة هو قبة بازلتية تعلوها القمم البركانية والفوهات الجامدة، مما يضاعف الارتفاع، ولذا تصل قمة تل فينة إلى ١٨٠٠ متر وتل قليب (كليب) إلى ١٧٠٠ متر، والتضاريس فى غاية الوعورة والصعوبة لكثرة الجلاميد؛ ولذا كانت معقلا منيعا للالتجاء، ونظرا للارتفاع ترتفع الأمطار رغم الموقع الداخلى، وهذا يفسر إمكانيات الزراعة فيه وكثرة السكان فى العهد الرومانى، وإلى الشمال الشرقى والغربى من جبل الدروز يمتد غطاءان من اللافا البركانية هما الصفا واللجيا، فهما جارتان (لابتان) ليس عليهما تربة بمعنى الكلمة ولا يكاد يكون بهما سكان، فالصفا فى الشرق أكثر بركانية وصحراوية، وليست الصفا خالية تماما من الإنسان فقد أصلحت بعض مواطنها وتزرع قليلا وبها بعض بقايا من المدن الرومانية، أما اللجيا فتنشر حتى مشارف دمشق على شكل موجات داكنة، تنقطعها حفر وكهوف لافية كانت تتخذ ملاجئ منها هذا الاسم - ولازال يأوى إليها الخارجون عن القانون وقطاع الطرق.

جبال البادية (بادية الشام):

من مشارف الجبال الشرقية وفى عروض دمشق - حمص تخرج السنة جبلية ترسم خطا منقطعاً متجها إلى الشمال الشرقى أى موازيا تقريبا للحدود السياسية الجنوبية لسوريا، منتهية عند دير الزور على الفرات، ويبدأ هذا التقاطع بسلسلة القلمون - شرق دمشق وهى التوائية رقيقة ضيقة ولكنها تنفرع كأصابع اليد

في ٣ سلاسل: الجبل الغربي ويلتصق بجبال لبنان الشرقية، ثم الجبل الوسطاني، ثم الجبل الشرقي أو السلاسل التدمرية وكلها تتراوح بين ١٢٠٠، ١٨٠٠ متر، وكلها فقيرة في النبات ويسودها الرعي، وتلتقى سلاسل القلامون في الشمال بالخط القاطع الآخر الذي يبدأ في عرض حمص ويجري شمال تدمر. وهو يتألف من كتلتين. في الغرب جبال البلعاس وهي أكثر ارتفاعا (١٢٠٠ - ١٣٠٠ متر)، تغطيها بعض الأحراج والغابات، وفي الشرق جبل بشرى في غرب دير الزور وهو أقل ارتفاعا ٧٠٠ متر، هذا هو القاطع الذي يعتبر لسانا من الخطوط الجبلية الرئيسية في اللفانت والذي سيستمر عبر الفرات ولكنه يضعف باضطراد وهو يتوسط هضبة بادية الشام التي تشمل ثلث أراضي سوريا الداخلية ويقسمها إلى قسمين: الشامية في الشمال وهي أقل ارتفاعا وأكثر أودية وتتوعا فهي سهول، والحماة في الجنوب وهي أكثر ارتفاعا وصحراوية، والمياه في بادية الشام عامة قليلة، وأهمها كبريتي مثل تدمر والسخنة وأهم واحاتها تدمر الواسعة المنخفضة للرسوبية التي تسمى من نبع كبريتي غزير أعطى موقعها أهمية كبرى كمحطة صحراوية.

سهول الفرات:

تمتد على طول النهر على الجانبين خاصة بين مسكنه والبوكمال، على ارتفاع حوالى ٢٠٠ متر فهي من أخفض أراضي سوريا ويصل عرضها أحيانا إلى ١٥ كم.

سهول الجزيرة:

كل المثلث المحصور بين الفرات والدجلة، وتنحدر إلى الفرات وهي سهول رسوبية حديثة منبسطة تكونت تربتها من روافد الخابور والبلخ، ويندفع على سطح السهول خط جبلي هو امتداد متدهور لجبال بادية الشام، فنبداً بجبل عبد العزيز

غرب الخابور متدهور غرب الحسجة على الخابور، ويمتد ١٠٠ كم، وقمته ٩٠٠ متر - قمة الغارة، وعبر الخابور جبل صغير بركاني منفرد هو جبل كوكب. ثم شرقا يقع جبل سنجار، ولكن لا يقع منه في سوريا إلا طرف صغير والباقي في العراق، وهذا الخط الجبلي في مجموعه يقسم سهول الجزيرة إلى قسمين في الشمال الجزيرة العليا وهي شديدة الخصب؛ ولذا لعبت دورا تاريخيا هاما، وفي الجنوب سهول رقيقة التربة قليلة الخصب.

المراجع

- 1 - R. Blanchard, L' Asie Occidentale, Géog. Universelle, t. VIII, 1929.
- 2 - P. Birot & J. Dresch, La Méditerranée et le Moyen- Orient, Paris, 1956.
- 3 - L. Dubertret & J. Weulersse, Manuel de Géog. Syrie, Liban etc., Beyrouth, 1940.
- 4 - W.B. Fisher, The Middle East, Lond., 1950.
- 5 - L. de Vaumas, "Structure, du Proche Orient," Bull. Soc Géog. D'Egypte, t. XXVI, 1953.
- 6 - J. Eddé, Géog. Du Liban et de la Syrie, Beyrouth, 1941.
- ٧ - بسام كرد على، أنور شاكل، مصطفى الرفاعي، جغرافية البلاد العربية. دمشق ١٩٤٩.
- ٨ - داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم، العالم العربي، دمشق، ١٩٥٨.

الزراعة في سوريا^(١)

تلعب الزراعة في الاقتصاد السوري الدور الرئيسي، فهي الأساس المادي للمجتمع فنحو ٧٠% من السكان يعتمد عليها مباشرة، يضاف إليهم نسبة أخرى تعتمد عليها بشكل غير مباشر، ويعمل فيها نحو ٢ مليون من مجموع السكان العاملين، أي أكثر من عدد المشتغلين بكل بقية الحرف الأخرى مجتمعة، وهي تقدم نحو نصف الدخل القومي وحدها، كما تمثل عماد التجارة الخارجية: فتقدم ¼ مجموع الصادرات، كما تمثل أساس معظم الصادرات الصناعية: ولكي نحلل هذه الحرفة الحيوية سنعالجها من ثلاث زوايا كبرى هي أولاً استغلال الأرض أي صراع المحاصيل على رقعة الأرض الزراعية المتاحة ثم ثانياً ضوابط الزراعة أي العوامل الجغرافية والبشرية التي تدخل في تحديدها وتوزيعها، وأخيراً وثالثاً نعرض للمركب الزراعي Crop complex أي مجموعات وعائلات المحاصيل جملة وتفصيلاً.

استغلال الأرض Land use

المساحة الزراعية

مساحات وحدات	غابات	مراع	قالب للزراعة	المزروع	القابل للزراعة	المساحة الكلية	
٤,٨	٠,٥	٦,٤ مليون	٣,٤	٣,٢	٦,٦ مليون	١٨,٣ مليون	بالهكتار
١١,٥	١,٢	١٥,٣ مليون	٨,١	٧,٧	١٥,٩ مليون	٤٤ مليون	بالفدان
			٣,٨	٣,٥			بالهكتار
٧٣,٧٣٣	٤٠,٣٢	٣٦,٩٣٨	?	٣٢,٨٦٠	٣٣,٥٠٠	١٧١,١٠٤	بالكم ^٢
٤٢,٦	٢,٢	٢١,٩	?	٢٣,٣	٢٠	١٠٠	%

(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٩) - العدد (١) - ديسمبر ١٩٦٥ م.

فقد نمت مساحة الزراعة في سوريا في الفترة الأخيرة نموا كبيرا - يكاد يكون ثوريا. ففي سنة ١٩٤٦ كانت المساحة المزروعة لا تزيد عن ٢,٣ مليون هكتار، ولقد بلغت بعد ذلك (١٩٥٥) ٤ ملايين هكتار.

ولكن مع ذلك تعتبر هذه المساحة ضئيلة بالنسبة للمساحة العامة والمساحة القابلة للزراعة. فأولا تزيد مساحة بادية الشام عن نصف مساحة البلاد (٩٠ ألف كم^٢). وكل إمكانيات البادية أن تثلثها (٣٣ ألف كم^٢) مراعى للبدو. أما في النصف الباقي من سوريا فتحتل الغابات والأحراج والمناقع والمراعى الحدية المطر نسبة كبيرة بحيث لا يتبقى صالحا وقابلا للزراعة سوى ٣٣,٣% من كل مساحة سوريا أي الثلث، لكن المزروع فعلا هو ١٣,٣% من كل مساحة سوريا أي نحو ٧/١ المساحة الكلية (ويعطى البعض رقما أكبر ١٧%)، بينما القابل للزراعة ولكن لا يزرع فعلا هو ٢٠% أي ٥/١ المساحة الكلية، فالمزروع فعلا هو ٧/١ المساحة الكلية، ويناhez ٤ ملايين هكتار أو أقل قليلا، أو ما يزيد زيادة ملموسة عن مساحة المزروع في مصر مثلا، وإمكانيات التوسع تزداد نوعا عن مساحة المزروع فعلا.

المساحة المحصولية

لكن العبرة ليست بالمساحة المطلقة، فالغالبية العظمى من هذه المساحة يزرع زراعة واسعة، ويعتبر أراضي حدية، والسبب في هذا نوع الزراعة. فالغالبية العظمى من الزراعة السورية زراعة مطرية (بعلية) لا زراعة رطبة (رى مروية مسقية). والأولى لا تزرع إلا زراعة واحدة في السنة، ففي ١٩٤٦ حين كان مجموع المزروع ١٣,٣% من المساحة الكلية لسوريا كانت نسبة البعل ١١,٧%، والسقى ١,٦%. ولا تزيد نسبة زراعة الرى من مجموع المزروع حتى اليوم عن العشر تقريبا، ولكن البعض يقدره بنحو ٧/١ المزروع، والبعض يعطى ١١ - ١٢% من مساحة المزروع.

ضوابط الزراعة

من الواضح أن تحديد مساحة ونوع الزراعة يأتي نتيجة لعدة ضوابط أو عوامل محددة Limiting Factors منها الطبيعي والبشري.

المناخ

يمكن اعتبار المطر المسئول الأول عن تحديد الزراعة السورية فالمطر فصلى، شتوى، بحيث تحددت المحاصيل السائدة بالمحاصيل الشتوية التي هي غالباً محاصيل غذائية أهمها الحبوب، أما المحاصيل الصيفية النقدية الهامة فإمكانياتها محدودة ومتوقفة على الري وتوفره، ثم إن هذا المطر الشتوى شديد التفاوت والتذبذب غير مضمون في معظم جهات سقوطه مما يجعل الاقتصاد الزراعى وكل ما يترتب عليه ويرتبط به بعيداً عن الاستقرار. وأخيراً فهذا المطر الفصلى المتذبذب قليل الكمية في مجموعه، ففي أكثر من نصف الأرض السورية نجد نقصاً دائماً في التساقط الفعلى، وبضاعف من هذا النقص درجة الحرارة المرتفعة عامة والرياح الصحراوية خاصة فالحرارة في سوريا أعلى منها بوجه عام في حوض البحر المتوسط فالبحر الشديد يقلل من فاعلية المطر $R. Effectiveness$ ويقدر البعض فاقد المطر بالبحر في سوريا بنحو $1/4$ كمية المطر المتساقط، بينما يقدرها البعض الآخر بنحو النصف!.

أما من حيث التوزيع فيتحدد نتيجة التفاعل بين المطر والتضاريس. فالمطر الفصلى فالمحدود يقل من الساحل إلى الداخل بسرعة وانتظام تحت تأثير الجبال الغربية. وهناك لذلك عدة نطاقات مطرية متوازية تقريباً لكل منها شروطه الزراعية.

— فعلى الساحل حتى سفوح الجبال الغربية شريط عرضه ٦٠ كم فى المتوسط يستمر فى الداخل كقوس مواز للحدود التركبية حتى الزاوية الشمالية

الشرقية — رأس البطم. متوسط المطر في هذا النطاق ٦٠٠ — ٩٠٠ مم، ومساحته ١٠% من مساحة سوريا، المطر كاف وفصل الجفاف قصير، ولكن لا بأس من الري فيها.

— الجبال الغربية، المطر غزير والثلج عدة شهور مما يجعلها "خزانات للمياه". المتوسط + ١٠٠٠ مم، والمساحة ٢%، لا حاجة إلى الري. يتوزع في جبل النصيرية ولبنان والشيخ.

— يلي ذلك إلى الداخل نطاق السهب السوري الخالص. مطر الشتاء ٥٠٠ — ٢٥٠ مم، تكفي للزراعة الشتوية لاسيما الحبوب، لكن لا بد من الري لضمان المحصول الشتوي، ولتوفير المحصول الصيفي، المساحة ٤٠% من سوريا.

— بلى السهل الصحراوي المحيط، المطر ٢٥٠ — ١٠٠ مم لا يكفي للزراعة الجافة كالحبوب، وإنما يكفي للمراعي، تقوم بعض الواحات كدمشق والنبك المساحة ٢٠% من سوريا، لا بد من الري.

— الصحراء (الحمد). المطر — ١٠٠ مم، المساحة ٢١% من سوريا. الري مستحيل. المصدر الوحيد للزراعة هو الماء الباطني.

المياه الباطنية

اتجهت الزراعة السورية منذ الرومان إلى استكمال نقص المياه السطحية بالباطنية، وهناك شبكة قديمة كاملة من القنوات والمجارى الباطنية الصناعية كالفجارات والكهاريز، لاسيما في المناطق المنحدرة، وكثير منها كبير التصريف، ولقد أهملت معظم هذه الشبكة وانظمرت أو انهدمت من الزلازل ولكن عادت الزراعة الحديثة إلى استعمال بعضها، وهي تدل على ثروة مائية جوفية هامة، وهناك رأيان متعارضان في طبيعة وأصل المياه الباطنية في سوريا فهناك نظرية عن مياه باطنية غزيرة مصدرها أمطار مرتفعات أرمينيا الغزيرة التي تتسرب

وتتحرك من الشمال إلى الجنوب تحت أعماق الصحراء السورية أما النظرية الثانية – نظرية ديبرتريه Dubertret – فنقول بأصل محلي موضعي للمياه الباطنية السورية، بمعنى أنها تنشأ عن الأمطار المحلية القليلة على الصحراء السورية، ومعنى ذلك أنها محدودة غير كافية، ويؤيد هذا أن كمية المياه الباطنية ونوعها تختلف من منطقة إلى أخرى بحسب كمية المطر، أى أن المياه الباطنية انعكاس مباشر للأمطار السطحية، ولهذا فشدة الضغط عليها تؤدي إلى تخفيض مستوياتها، كما قد لا يكون الحفر العميق إليها عملية اقتصادية دائما وأيا ما كان فإن قدرا كبيرا من هذه المياه الباطنية يتسرب إلى الأنهار والمناقع والبحر ويضيع على الزراعة، ولو أمكن حفظة لوفر الري لنحو ٣/١ مليون هكتار على مدار السنة.

الري

الري في سوريا شبه الجافة الحدية هو صمام الأمن للزراعة، وكل توسع زراعى حقيقى لابد أن يعتمد ويعتمد على الري الصناعى، وكل توسع فى المحاصيل النقدية التى هى الصيفية عادة لابد أن يتم على أساس الري. والواقع أن قصة نمو زراعة القطن هى قصة تطور الري الحديث ولهذا تطور الري سريعا فى الفترة الحديثة، فقد بلغ الآن ٤٠٠ – ٥٠٠ ألف هكتار أى نحو ١١% من الأراضى المزروعة، بعد أن كان منذ عدة سنوات لا يزيد على ٢٥٠ ألف هكتار. وقد كان هذا على أكتاف المشاريع الحكومية والفردية لاسيما الأخيرة. ولكن إمكانيات الري على أهميتها لها حدودها: فمجموع الأراضى القابلة للري نحو ٧٥٠ ألف هكتار كما أن قدرا كبيرا من مياه الري يضيع بالتسرب والبخر.

ومصادر مياه الري فى سوريا إما الأنهار الجارية السطحية وإما الينابيع والآبار الباطنية. وأهم هذه المصادر على الإطلاق – من حيث إمكانياتها المائية والمساحة التى تروىها على الأنهار أولا (حوالى ٨٠%) ثم الينابيع ثم الآبار، وأهم

الموارد النهرية هي نهر الفرات والبلخ، فالأول وحده يمد سوريا بنحو ٨٣% من كل مياهها النهرية، والاثنتان معا يمثلان نحو ٩٠% ومن مزايا الفرات أنه النهر الوحيد في سوريا الذي يفيض في فصل الصيف فصل الجفاف، ولكن من العقبات أن سوريا ليست مطلقة اليد في مياهه، بل للعراق فيه نصيب، كما أن كل أنهار سوريا موسمية، أما عن الينابيع والآبار فهي لا تقدم إلا نحو خمس مياه الري، وهي هامة أساسا في نواة الساحل خاصة في نهر حلب وحمص لا نوية الجزيرة الداخلية، وكثير منها ترتبط بالكهاريز والفجارات.

ولكن مما يعيب ري الأنهار والينابيع والآبار على السواء أنها في أغلب الأحيان عميقة عن مستوى الأرض المراد ربيها، ومن ثم لا بد من رفعها آليا، ولهذا فإن نسبة الري بالراحة محدودة، وحوالي النصف (٢٥٠ ألف هكتار من ٤٠٠ - ٥٠٠ ألف) يروى ريا بالطمبات والآلات. ففي الفرات آلاف الطلمبات الحديثة، وفي العاصي الغائر آلاف النواعير الضخمة (منطقة حمص خاصة). هذا ويلاحظ أن كل مشاريع الري في سوريا تختلف عن مشاريع الري الضخمة الكبرى في البيئات الفيضية كالنيل والسند، فهي أساسا مشاريع صغيرة الحجم والقدرة، متعددة مبعثرة بشدة، ولقد كانت شبكة الري في الماضي أفضل منها بكثير حاليا ولكنها أهملت وفسدت في العصور الأخيرة. وبقايا هذه الشبكة يستعمل ويُستخَيَا حاليا في بعض الجهات، وهناك من الأدلة ما يشير إلى أن قنوات قديمة كانت تنقل مياه العاصي إلى أبعاد مثل تدمر والقريتين..

الملكية

يعتبر نظام الملكية الزراعية من عوامل تأخر الزراعة السورية، لأنه في مجموعه كان نظاما إقطاعيا إلى أن ألغى أخيرا، وقد وجد أن الحد المعقول للملكية الزراعية هو ١٠ هكتارات للأسرة، ولكن الملكيات minimifundia القزمية هي

السائدة من ناحية والأبعديات الضخمة Latifundia من ناحية أخرى والملكية تشكل صورة الفقر الزراعي فالملكية الأولى تسبب تأخر الزراعة، والثانية على مزاياها الاقتصادية لها عيوبها الاجتماعية الخطيرة فالملكية الكبيرة أرقى تكتيكيا واقتصاديا، لكنها أخط اجتماعيا.

وقد تطورت الملكية حديثا إلى الاتجاهين المتعارضين: اطراد الاتجاه إلى الملكية الصغيرة مع وراثة الملكيات، وتزايد الملكية الضخمة باستغلال أراض جديدة في الجزيرة والفرات أساسا. ولتوزيع أنواع الملكية أساسه الجغرافي. فالملكيات الصغيرة تسود في المناطق الجبلية حيث التربة منقطعة، وحول المدن حيث الزراعة البستانية بالضرورة، وفي المناطق المروية حيث الأرض ثمينة، أما الملكيات الكبيرة فتسود في المناطق قليلة السكان والأراضي المستغلة حديثا أي الأراضي الجديدة – بوجه خاص في الجزيرة والفرات: هذا وتعرف الأقاليم الحدية كحوران وهوامش حلب وحمص نوعا خاصا من الملكية هو المشاع – وأساسه استثمار فردي في ملكية جمعية – أي كالمير الروسي القديم Mir.

ويتوقف شكل الاستثمار الزراعي على نوع الملكية. ففي الملكية الصغيرة يسود الاستثمار المباشر، وهو في المناطق المروية وحول المدن يوفر حياة معقولة للفلاح كما في غوطة دمشق وإدلب، وعادة يرتبط بالزراعة الكثيفة البستانية من خضر وفاكهة، أما في الملكيات الكبيرة فيسود نظام الزراعة melayage بكل مساوئه المعروفة، بينما يقل نظام الإيجار المعاشي جدا وكلما قلت الأمطار قلت نسبة الإيجار أو المزارعة بالنسبة للمالك، بينما تزداد نسبة أو حصة صاحب الطلمبة إذا كان غير المالك كما هو الغالب. على أن نظام الاستثمار الرأسمالي قد دخل حديثا في الملكيات الكبيرة وهذا أساسا في الجزيرة والفرات حيث لا تعتبر الأرض أساس الملكية الضخمة وإنماء الآلة الزراعية فمالك الآلات هو المسيطر الحقيقي على الزراعة الكبيرة، ويحقق أرباحا خيالية إذ ينخفض إيجار الأرض إلى

أدناه ويرتفع إيجار الآلات إلى أقصاه، ولكن من عقبات الآلات ارتفاع تكاليف الوقود لشدة تعمق الجزيرة عن مصدر الوقود.

العمل

يؤثر العمل في كفاية وإنتاجية الزراعة السورية من عدة نواح: فهناك أولاً نقص عام في الأيدي العاملة بسبب تفريط السكان *underpopulation* ولهذا فليس هناك حتى الآن مشكلة ضغط السكان على الأرض الزراعية، بل المشكلة هي في أساسها سوء توزيع الملكية الزراعية فيما يرفع الإيجارات، بل يقدر أن استغلال كل الأراضي القابلة للزراعة والرى مما يمكن سوريا أن تمتص قدر السكان الزراعيين والبدو حالياً.

ثم هناك ثانياً سوء التوزيع الجغرافي للعمل كنتيجة لتوزيع كثافة السكان ففي النواة النووية كثافات مكتظة نسبياً كاللاذقية و غوطة دمشق، بينما تندر الأيدي العاملة في المناطق الحدية كحمص وفي نوية الجزيرة - الفرات. وقد ظلت الجزيرة طويلاً مغلقة السكان كنتيجة لسياسة الانتداب الموضوعة التي جعلت المنطقة حرام على السوريين ومنعتهم من الهجرة إليها لعزلها وتمهيدا وتغذية للانفصالية في الجزيرة، حتى اضطر ضغط ظروف الحرب الأخيرة الإنتاجية إلى تحطيم هذه القبود.

وتحل مشكلة نقص العمل في النوية وحمص حالياً بالتراخيل الموسمية للعمال من النواة النووية الكثيفة. كما يتحول بعض البدو الرُّحَّل إلى العمل الزراعي في فصل الحصاد، وفي الشمال يهبط الأتراك والأكراد من جبال الأناضول للعمل في سهول حلب.

النقل

منذ توسعت الزراعة السورية إلى نطاق الزراعة الواسعة في نوية الجزيرة الفرات، بدأ اتساع المسافات والأبعاد بين الداخل والساحل، بين الإنتاج والتصدير،

يتضح. وأصبحت مشكلة النقل حرجة جدا في تكاليف الإنتاج الزراعي والتصدير. لنقل المحاصيل الحبوبية أولا، وضرورة التصدير ثانيا، فطرق السيارات على كثرتها غير كافية وتغلق موسميا مع البعد السحيق عن موارد البنزول في مصفى طرابلس لاسيما أنه يباع فيها بسعره في خليج المكسيك + نفقات الشحن من الخليج إلى طرابلس مما يجعل سعره ٣ أمثاله في الولايات المتحدة!! كما أن الاعتماد على السكة الحديد التركية غير اقتصادي وغير سليم وفي كلا الحالتين فالمشكلة الحقيقية هي الرحلة الطويلة غير المنتجة عبر قطاع اللامعمور، أما الأنهار فأغلبها غير صالح للملاحة وشديد العمق أو سريع التيار. ولا يؤدي إلى الوجهة المطلوبة، والنتيجة ارتفاع تكاليف نقل الحبوب كالقمح من الجزيرة لدرجة خطيرة، ويكفي أن نفقات نقل القمح من الجزيرة إلى حلب تزيد على نفقات نقله من أستراليا إلى بيروت.

المركب الزراعي

تمتاز الزراعة السورية بمركب عظيم التنوع؛ لأن المناخ الانتقالي يمكن لمدى واسع من المحاصيل المدارية والمعتدلة إلى جانب المتوسطية، كما يمتاز بأن إدخال الري الصيفي مكن لإدخال محاصيل صيفية جديدة في المركب بصورة تشبه الثورة، وهذا يقابل الثورة التوسعية في مساحة الزراعة نفسها، من أهم هذه المحاصيل الجديدة القطن والبنجر والأرز. ورغم أن المركب الزراعي التقليدي كان أساسا لاقتصاد "معاشي غذائي" Subsistence إلا أنه تطور ليصبح أساسا لاقتصاد تجاري تبادلي exchange، فالمركب الزراعي ينقسم إلى ثلاث مجموعات: الزراعات الغذائية، والبساتين (الخضر والفاكهة)، والصناعية.

والقيم المتغيرة لهذه المجموعات تلخص بإيجاز تطور الزراعة السورية، فحتى حوالي ١٩٤٩ كانت مساحة الغذائية الحبوبية ٨٢% من مجموع مساحة

المزروع، ولكنها هبطت إلى ٧٠% أخيراً، وحتى الآن لا يطرح في الأسواق من الناتج الحبوبى إلا ٣٠ - ٤٠% من الإنتاج، مما يؤكد صفة الاقتصاد المعاشى، هذا بينما كانت مساحة المحاصيل البستانية حين كانت نسبة الحبوبيات ٨٢%، هى ١٦% للبستانيات أغلبها للفاكهة، ٢% فقط للصناعات ولكن الاتجاه متزايد نحو زيادة الصناعات والبستانيات على حساب الغذائية، فقد تضاعفت فى فترة ما بعد الحرب مساحة البستانيات، كما أنه فى الغذائية متجهة باطراد إلى التصدير بدل الكفاية الذاتية.

وأخيراً يلاحظ أن المركب الزراعى السورى ككل يفصل أساساً عن حرفة الرعى ومراعى الألبان وذلك وظيفياً وتوزيعياً، فالاقتصاد الرعوى قاصر على البدو الرحل، ولا يلعب دوراً مكملاً فى الاقتصاد الزراعى الذى هو لذلك بعيد عن الزراعة المختلطة Mixed farming. كذلك يلاحظ أن المركب الزراعى السورى ينفرد مع الاقتصاد اللبنانى بين اقتصاديات الدول العربية بعدم سيادة محصول معين فيه سيادة مطلقة بل بمركب شبه متوازن من العناصر شبه المتكافئة ولو أن هناك اتجاهاً حديثاً متزايداً نحو سيادة المحصول الواحد. كذلك يلاحظ التوجيه الجغرافى فى الإنتاج الزراعى بحسب العلائق المكانية. فالمحاصيل الغذائية تشير إلى مناخ المناطق المعتدلة، أما البستانية فتؤكد صبغة البحر المتوسط، بينما المحاصيل الصناعية تبرز أثر المحاصيل الجنوبية من جهة ومحاصيل شرق أوروبا من جهة أخرى.

المحاصيل الغذائية

هذه فى الواقع ترادف الحبوب، وهى تحتل ٤/٣ المزروع أو نحو ذلك. وهى تنتشر فى كل أجزاء سوريا ولكن بصفة خاصة فى نوية الجزيرة - الفرات، ثم الهامش فى سهول حمص وحلب وحماة وحوران، ثم البقاع والسواحل. ومنها

الشتوى وهو الأساسى كالقمح والشعير والشوفان، ومنها الربيعى كالذرة والسمسم وهى أقل أهمية وتتركز فى رقع صغيرة معينة وتتحمل الكنتور المرتفع.

القمح

أهم الحبوب إطلاقاً، يحتل ٢/١ أراضيها، يزرع فى كل أجزاء سوريا لكن بصفة خاصة فى الجزيرة - الفرات ثم حلب وحمص ودمشق وحووران (حقل روما) وجبل الدروز البركاني التربة، وسعة انتشاره الجغرافى تمكن من تعدد أنواعه فيوجد الصلب واللين، مما يمكن لكل الأغراض والاستعمالات. ولكن الصلب هو السائد.

هذا وقد زانت مساحته باطراد شديد إلا إذا دهمه الجفاف:

١٩٣٨	٤٧٣,٠٠٠ هكتار	(١,١٨٢,٠٠٠ فدان)	٤٥٩,٠٠٠ طن
١٩٥٣	١,٤١٤,٠٠٠ هكتار	(٣,٢٨٥,٠٠٠ فدان)	٩٦٢,٠٠٠ طن
١٩٥٦			١,٠٥١,٠٠٠ طن
١٩٥٨			٥٦١,٠٠٠ طن

فهذا التوسع الهام وصل بالمحصول إلى علامة المليون طن، ولكن فجأة تدهور إلى النصف بسبب الجفاف، ولقد كانت جبهة التوسع الرئيسية هى الجزيرة - الفرات. التى أصبحت الآن تنتج وحدها ٢/١ قمح سوريا كله والقمح بعلبى (مطرى) أساساً، ولهذا تخضع مساحته ومحصوله لذبذبات عنيفة غير مضمونة بحسب النبط المناخى، فإذا كان المحصول قد وصل المليون طن فى ١٩٥٦ فإنه فى العام السابق ١٩٥٥ هبط إلى ٤٣٨,٠٠٠ طن ثم عاد فهبط من مليون إلى نصف مليون فى عام ١٩٥٨ فمعامل الارتباط بين إنتاج القمح والمطر وثيق جداً بل يمكن وضع جدول إحصائى يبين العلاقة الطردية الوثيقة بين كمية الصادر من القمح (أو المستورد منه!) وكمية المطر. وبوجه عام لا يمكن تصدير القمح إلا حين يزيد المطر عن ٤٠٠ مم. وإذا كان القمح محصولاً يستهدف التصدير أساساً، إلا أن

نسبة الصادرات شديدة التفاوت، تتراوح بين ٣/١، ٤/١ المحصول، بل تضطر سوريا إلى الاستيراد أحيانا كما كان الحال قبل ١٩٣٩، ولما كان متوسط الاستهلاك المحلي هو ٧٠٠ ألف طن سنويا، فحين يقل الإنتاج عن ذلك يمنع التصدير كما في ١٩٥٨، بل لولا أن نسبة كبيرة من السكان تتغذى بالشعير والذرة لاحتاجت سوريا بدل التصدير إلى استيراد ٤/١ مليون طن من القمح سنويا حتى وقت قريب ولكن مع زيادة المساحة العامة أخيرا أصبحت هذه الحالة نادرة.

ومعظم صادرات سوريا من القمح يأتي من الجزيرة والفرات أساسا، ولكن نقطة الضعف هنا هو البعد الجغرافي عن المخرج الساحلي، ومما يساعد على توجيه القمح السوري إلى التصدير أنه لعروضه الجنوبية ينضج مبكرا عن قمح أوروبا وأمريكا بنحو شهر، فيكون الطلب على أشده في السوق العالمية. كما أن القمح السوري يزيد سعره في السوق العالمية بنحو ٢٥ - ٣٠% عن القمح اللين ولقد كان القمح حتى عهد قريب جدا أهم محاصيل سوريا لأنه كان يتصدر قائمة الصادرات فكان والشعير في ١٩٥٣ يمثل ١٩% من قيمة الصادرات، ولكن في ١٩٥٨ هبطت نسبة الحبوب جميعا في الصادرات إلى ١٧% وذلك لتدهور الإنتاج مع الجفاف.

وهكذا فقد تلك المكانة أخيرا للقطن، ويعتبر محصول الفدان من القمح ضئيلا، وهناك مجال كبير للزيادة، فقد أن محصول الحبوب يمكن أن يزيد ٤٠% حتى ١٩٦٠، بل قدر في ١٩٤٦ أن من الممكن الوصول إلى ٦ أضعاف الإنتاج أي ٣ مليون طن بتحسين الوسائل وتوسيع المساحة.

الشعير أهم الحبوب بعد القمح ويحتل ٤/١ الأراضي المزروعة، يتناوب الأرض مع القمح أو يزرع في الأراضي الفقيرة الهامشية، ومحصوله مذبذب

كالقمح، حتى ١٩٤٦ كان متوسط المحصول ٣/١ مليون طن، ولكن فى ١٩٤٧ كان نصف ذلك، وقد نمت زراعته كالآتى:

١٩٣٨	٢٧٥,٠٠٠	مكتار (٦٨٧,٠٠٠ فدان)	٢٦٠,٠٠٠	طن
١٩٥٣	٤٢٨,٠٠٠	مكتار (١,٠٧٠,٠٠٠ فدان)	٤٧٥,٠٠٠	طن
١٩٥٤	٥٤٣,٠٠٠	مكتار	٦٣٥,٠٠٠	طن
١٩٥٧			٧٢١,٠٠٠	طن
١٩٥٨			١٧٩,٠٠٠	طن

واضح أنه ظل يزيد، ولكنه عاد فانكس فى ١٩٥٥ ثم ارتفع فى ١٩٥٦ إلى نحو ٢/١ مليون طن ثم بعد أن سجل ٤/٣ مليون طن فى ١٩٥٧ هبط فجأة - كالقمح - فى ١٩٥٨ إلى أقل من ٥/١ مليون طن بسبب الجفاف.. ويستهلك عادة، ولكنه قل أخيرا، كما أن نسبة الصادرات مذبذبة كقيمة الإنتاج.

الذرة: محصول صيفى ثانوى، منه البيضاء أو الرفيعة أو الدخن الهندى والصفراء أو الشامية، والأولى أهم وأكثر غلة تتحمل الأراضى الفقيرة ولكن لا تزرع فوق كنتور ١٠٠٠ متر، والثانية أقل أهمية ولكنها أكثر تحملا للظروف الصعبة وتزرع حتى كنتور ١٥٠٠ متر، والجدول يوضح تطور الإنتاج بآلاف الأطنان.

١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٦ - ٥٢	
٣١	٥٢	٧٥	٩٨	رفيعة
١٣	١٥	١٥	٢٠	شامية

الشوفان: أقل الحبوب الشتوية أهمية، ومعظمه يزرع للعلف. يتركز فى حلب واللاذقية (وشمال لبنان).

الأرز: محصول صيفى رطب (مروى)، أدخل حديثا جدا فى ظل ظروف الحرب الأخيرة لتعذر الاستيراد، يرتبط أساسا بالجزيرة والفرات وفى الدرجة الثانية بحلب وجولان حيث أدخل أخيرا: لكن المساحة والمحصول محدودة جدا، وقد انخفضت مساحته رغم ذلك لمشاكل الصرف المرتبطة به فهبط إنتاجه من

متوسط قدره ١٢ ألف طن في الفترة ٥٢ - ١٩٥٦ إلى ٦ آلاف في ١٩٥٦ إلى ألفين في ١٩٥٧ إلى ألف في ١٩٥٨، ولا زالت سوريا لذلك مستوردة للأرز أساسا (ومن مصر خاصة).

البقول: تمثل مساحة هامة نسبيا ويذهب معظم الإنتاج إلى الاستهلاك المحلي. وهذا تطور بألاف الأطنان.

	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٦ - ٥٢	
عدس	٤٨	٧٧	٧٥	٥٧	
جلبانة	٣٥	٥٥	٤٩	٤٦	
فول	٨	١٠	٧	١٠	
حمص	٧	١٢	١٤	١٧	

وواضح في حركتها جميعا أنها تتبع نفس خط سير الحبوب الرئيسية من انكماش أو اتساع، وذلك مع الجفاف.

المحاصيل البستانية

تشغل الفواكه والخضراوات، هي الثانية في الأهمية المساحية بعد الحبوب. نحو ١٦% من المزروع أي نحو الـ ٦/١، وهي آخذة في التوسع في المساحة وكمية المحصول، فمجموع المحصول يبلغ نحو ٢/١ مليون طن أي قدر محصول الشعير أو نصف محصول القمح، والمحاصيل البستانية تلعب دورا هاما في التصدير سواء محفوظة أو طازجة.

الفواكه أكثر أهمية، وهي محصول تقليدي قديم ذو شهرة خاصة طوال التاريخ في الشام المتوسطى والشام بعامة "حديقة العرب" وتحتل ١٠% من المساحة المزروعة ويبلغ المحصول نحو ضعف محصول الخضراوات وزنا. ولما كانت معظم الفواكه شتوية مطرية، ولما كانت أكثر حاجة إلى المطر من الحبوب الشتوية، فهي تتركز في الأجزاء الغربية من البلاد، لا سيما أن المحاصيل الشجرية

تلائم بطبيعتها الأراضي المرتفعة المضرسة التي تسود في ذلك القطاع وأهم محاصيل الفاكهة الكروم والزيتون، فمساحة كل منهما واحدة تقريبا (١٠٠ ألف هكتار تقريبا)، ولكن محصول العنب أعظم بكثير من حيث الوزن كما أن عدد أشجار العنب يفوق بكثير جدا عدد أشجار الزيتون (٧٠ مليوناً مقابل ١٣ مليوناً).

هذا وقد تطورت زراعة الزيتون بسرعة أخيراً - فلم يكن هناك إلا ٦ ملايين شجرة في ١٩٣٧. وهناك - منذ ١٩٦٠ - خطة لزيادة عدد أشجار الزيتون من ١٣,٥ مليوناً إلى ١٨ مليوناً في بحر سنوات حتى يرتفع الدخل منه إلى ١٠ ملايين من الليرات سنوياً. والزيتون يتوزع في صافيتا وأنطاكية وحارم وإدلب والغوطة، حيث لا يروى إلا في الأخيرة ولكن $\frac{٤}{٣}$ المحصول يأتي من محافظة حلب وحدها. وبعض المحصول يستهلك محلياً وبعضه يصدر، ولكن $\frac{٤}{٣}$ يذهب إلى المعاصر لاستخراج زيت الزيتون أما العنب فأوسع انتشاراً كما يزرع حتى كنتور ١٥٠٠ متر، فنجد في دوما وداريا قرب دمشق، وفي جبال العلويين والقلمون وحمص وحماه وحلب، ولكن حوالي ٧٠% من المحصول يأتي أيضاً من منطقة حلب وحدها. وعبدا الاستهلاك المباشر. يجفف أو يقطر خمرا أو عرقا ويصدر إلى الخارج.

ويلى العنب والزيتون من حيث وزن المحصول التين. ثم هناك مجموعة متعددة من الفواكه الأخرى كالحمضيات التي نظراً لأنها لا تتحمل برودة الشتاء في الهضاب والسهول الداخلية تقتصر على السواحل حول اللاذقية، أما المشمش فتتركز $\frac{٢}{١}$ مساحته وأشجاره و $\frac{٤}{٣}$ محصوله في غوطة دمشق، وتأتي سوريا ثالثة دول العالم في إنتاج المشمش بعد الولايات المتحدة وإيران. أما التفاح والكمثرى فتتركز أساساً في الزيداني ثم اللاذقية وحلب. أما الموز فلا تصلح له سوريا لأنه يحتاج إلى الحرارة والرطوبة والأرض الرملية معاً ولذا لا يوجد إلا في البطيحة (الزاوية). أما الجوز واللوز والفسق فنجد الجوز يتركز أغلبه في الغوطة

(٣/٢) بينما يتوزع اللوز في حلب وحماه وحمص، في حين يتركز الفستق فقط في حلب، والجدول الآتي يوضح تطور إنتاج الفواكه الرئيسية في السنوات الأخيرة مقدراً بآلاف الأطنان.

	١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٦ - ٥٢	
عنب	٢٢٧	٢٤١	١٩٤	٢١٤	
زيتون	١٠٠	٣٩	٧٨	٤٥	
تبن	٥٥	٥١	٤٨	٥١	
مشمش	٢٠	٢٤	١٠	١٧	

أما الخضراوات فهي أقل مساحة ومحصولاً من الفواكه - حوالى النصف. ولكنها مع ذلك محصول هام، فمساحتها ووزنها يعادل تقريباً مساحة ووزن كل المحاصيل الصناعية، ويعتبر توسعها الملحوظ ظاهرة حديثة، ترتبط مع نمو السكان الحديث وظهور المدن الكبرى، وإذا كانت الفاكهة أساساً مطرية شتوية، فالخضراوات أساساً صيفية مروية. ولارتباطها بالاستهلاك المحلى أولاً تميل - فيما عدا محاصيل معينة تخصص محلياً كالبطاطا فى القلمون إلى التوزيع العام بحسب كثافة السكان ولكن أساساً حول المدن الكبرى حيث تتوفر الأيدي العاملة وماء الري والأسمدة وسوق الاستهلاك، وهناك مجال كبير للتوسع لاسيما فى سواحل اللاذقية وحوض العاصى والفرات والجزيرة، ولقد كانت سوريا تصدر كميات كبيرة من الخضر إلى فرنسا وفلسطين قبل الحرب الأخيرة، ثم ضعفت هذه الصادرات أثناءها، وعادت إليها بالتدريج، وأهم محاصيل الخضراوات الطماطم (البندورة) والبصل، وقد انتشرت مصانع تعبئة الخضراوات لكنها تشكو من رداءة الأصناف.

المحاصيل الزراعية

هذه طفرة جديدة تماماً فى الزراعة السورية، دخلت مع الري وترتبط به توزيعاً، وهى لذلك محاصيل صيفية، ولكنها لا تحتل إلا نسبة تافهة جداً من مساحة الزراعة - ٣% إلا أنها من ناحية القيمة برزت بسرعة إلى الصدارة حتى

اكتسحت المحاصيل الأخرى، لا فى التجارة الخارجية لسوريا فقط، وإنما كذلك فى أسس الصناعة الداخلية، ولكنها كمحاصيل تخدم التصدير أساساً، نجدها تخضع لذبذبات السوق الخارجية: ولهذا انخفضت مساحتها أثناء الحرب إلى ٢% لحساب المحاصيل الغذائية، ولكنها ارتفعت بقوة أثناء الحرب الكورية التى كانت موجة رخاء بالنسبة للإنتاج الأولى فى الخامات الزراعية خاصة الزراعات الصناعية فى كل العالم. وأهم هذه المحاصيل القطن والتبغ والبنجر والقنب.

القطن

كانت سوريا فى العصور الوسطى فى مقدمة بلاد العالم فى إنتاج القطن، فهو محصول قديم فى سوريا ولكنه ظل يتضاءل حتى نهاية العثمانيين، ثم أخذ ينمو من جديد، وهو أكثر ثروة فى الزراعة السورية. وحديث جداً على هذا الأساس — كما يبدو من الأرقام:

الإنتاج بالطن	المساحة بالهكتار	
٥٤٠٠	٣٠,٠٠٠	قبل الحرب
٤٣٠٠	١٧,٠٠٠	١٩٤٥
٤٨٠٠	٥٤,٠٠٠	١٩٤٦
	٧٨,٠٠٠	١٩٥٠
	٢١٧,٠٠٠	١٩٥١
	١٨٩,٠٠٠	١٩٥٢
٤٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	١٩٥٣
	١٨٠,٠٠٠	١٩٥٤
٦٩,٧		١٩٥٦ — ٥٢
٩٢,١		١٩٥٦
١٠٧,٣		١٩٥٧
١٢٤,٠		١٩٥٨
٩٦,٥		١٩٥٩
٩٨,٥		١٩٦٠

هكذا زادت مساحته منذ الحرب حتى منتصف القرن (٤٥ - ١٩٥١) بنحو ٨٠٠% ولكن يلاحظ أن خط نموه مذبذب تحت ضغط الجفاف والدودة داخليا، والسوق خارجيا، ومع ذلك فسيرى أنه وحده من بين كل محاصيل سوريا الزراعية تقريبا الذي يرتفع في ١٩٥٨ وهي سنة جفاف خطيرة، ولكنه للأسف تراجع في السنتين التاليتين وهما أيضا سنتا جفاف مشهور.

وقد أصبح القطن الآن ينتج نحو ١٠٠ ألف طن أى نحو ١,٥% من الإنتاج العالمى، وهو يمثل بهذا أهم عنصر في قائمة الصادرات، فقد انتزع المكان الأول التقليدى للقمح فأصبح يمثل وحده ٣/١ قيمة الصادرات (٣٥% في ١٩٥٣ - هو وبذرتة - ترتفع إلى ٦٠% في ١٩٥٨ بما في ذلك الخام والغزل والنسيج) كل هذا رغم أنه لا يحتل إلا ١٠/١ مساحة القطن، ويقدر أن المساحة التى يمكن أن تزرع قطننا في سوريا تصل إلى ٢,٥ مليون هكتار، منها ٨٠٠ ألف بالرى والباقي بعليا، وقد أصبح القطن من قبل هدف الزراعة السورية، ولكنه ليس بعُد محورها بالدرجة التى تميزه في المركب الزراعى المصرى مثلا.

وأنواع القطن في سوريا ثلاثة - البلدى موطنه إدلب وهو السائد زراعة وأقلها جودة، والمصرى وهو أجودها، والأمريكى وهو أوسطها (لون ستار) ومحصول القطن السورى بوجه عام من النوع المتوسط أو قصير التيلة، ولكنه أجود مما تحتاج إليه الصناعة السورية، ولذا فسوريا تصدر قطننا وتستورده.

وحقل القطن الرئيسى في سوريا هو بالضرورة سهل مثلث حلب - حمص - حماة، الذى أنتج في ١٩٥٣ ٤/٣ محصول البلاد جميعها، والباقى يأتى من الجزيرة والفرات (الخابور) ودمشق، ويتراوح استهلاك سوريا المحلى من القطن حول + ١٠,٠٠٠ طن، فبلغ في ١٩٦٠ نحو ١٢,٠٠٠ أو حوالى ١٢,٢% من الإنتاج الكلى.

التبغ: محصول تقليدي قديم هام في الدخل الزراعي ودخل الدولة، ولكنه احتكار صارم لإقليم معين كما هو لشركة معينة، فمركزه الأول الذي ينتج معظم الإنتاج تقريبا هو اللاذقية خاصة في اللاذقية وجبلة والحفة، ثم هناك رقع ثانوية في حلب خاصة في إدلب وحارم وجسر الشغور، وهناك نوعان رئيسيان: أبو ريحة ويصدر إلى الولايات المتحدة، وشك البنبت للاستهلاك المحلي.

البنجر: (الشوندر – تحريف لكلمة Chanvre) محصول جديد حديث، لازال محدود المساحة كثيرا.

١٩٥١	٥٠٠ فدان
١٩٥٤	١٦,٠٠٠ فدان

ولكنه ثقيل – فمحصوله نحو نصف محصول القطن وزنا، وهو أخذ في التوسع بنشاط. ولكنه مركز الإنتاج لم يتحدد بعد تماما فكان أساسا في حلب، ولكنه الآن في حمص ودمشق، وهو يغذي صناعة السكر في حمص خاصة، رغم أن تكاليف الإنتاج أعلى من السكر المستورد، والمقترح التوسع في زراعته في اللاذقية، وحمص حيث دلت التجارب على جودته فيها، وفي أراضي الروج والغاب بعد استصلاحها، وفي الفرات الجزيرة مع إنشاء مصنع جديد في القامشلي للبعد الكبير عن مركز حمص.

محاصيل ثانوية: قليل من القصب في اللاذقية لأن المناخ عامة لا يصلح له. ثم هناك الخروع في حلب ويصدر بذره إلى فرنسا، والعرقسوس في الشمال في منطقة أنطاكية والباب ومنبج ودير الزور، وفي الغوطة والمرج بدمشق، وكان يطحن في الإسكندرونة أو دمشق ويصدر إلى أمريكا، وهناك القنب في مرج الغوطة أساسا، والواقع أن مجموعة الطباق والعرقسوس والخروع تذكر بقوة العلاقات والتوجيه المناخي نحو جنوب شرق أوروبا، البلقان – تركيا، في هذا الجزء الشمالي من الشام.

المصادر

- أحمد السمان: اقتصاديات سوريا، القاهرة، ١٩٥٥.
- سنى اللقانى: الإقليم السورى واقتصادياته: دراسة مقتبسة مترجمة من تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير.
- داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم: العالم العربى. دمشق ١٩٥٨.
- بسام كرد على، مصطفى شاكر، أنور الرفاعى: جغرافية البلاد العربية، دمشق، ١٩٤٩.
- محمد فاتح عقيل: "إمكانيات النمو الاقتصادى فى سورية" محاضرات الجمعية الجغرافية المصرية. ١٩٥٧.
- محمد لبيب شقير: الجوانب الاقتصادية للوحدة المصرية السورية. القاهرة. ١٩٥٨.
- البنك الأهلى المركزى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١١ عدد ٣ — ١٩٥٨.
- البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مجلد ١٣ عدد ١ — ١٩٦٠.
- W.B Fisher, The Middle East Lond, 1950.
- Royal Instutute of International Affairs, The Middle East, Lond., 1958.
- P. Birot & J. Dresch, La Mediterranée et le Moyen- Orient, Paris 1956.
- L. Dubertret & J. Weulersse, Manuel de Géographie, Syrie, Liban, etc, Beyrouth, 1940.

الصناعة السورية^(١)

أولا - تطور الصناعة السورية

رغم أن الأساس الاقتصادي لسوريا كان إما الزراعة وإما التجارة بحسب العصور، بينما كانت الصناعة دائما في المرتبة الثالثة، فإن لسوريا شهرة تاريخية قديمة في الصناعة عامة وفي صناعات تقليدية خاصة، وفي الدولة العثمانية كانت سوريا تلعب دورا صناعيا هاما، وكانت تجد سوقا هامة في مصر والعراق وتركيا، بل كانت إلى حد ما "مصنع الإمبراطورية".

وكان للصناعات النسيجية موضع خاص لا سيما الحريرية حيث كانت دمشق مركزا تاريخيا لها - وحيث كانت مصر السوق الطبيعية التاريخية لحريريات سوريا. والواقع أن الشام أعطى من أسماء منته لأكثر من نوع من المنسوجات الحريرية: الدمقس من دمشق "والكريشة" Gauze من غزة.. كذلك كانت الحرف الفنية كصناعة الجلود والحفر والترصيع على الخشب والمعادن النحاسية والزجاج فنونا متقدمة، ولكن كل هذه الصناعات الموروثة كانت صناعات وسيطة "بالضرورة: حرف بازار يدوية، "وصناعات منزلية"، واقتصاديات صغيرة، وقد قدر أن ١٠ - ١٥% من السكان كان يعيش على الصناعة، وأن نحو ١٠٠ ألف عامل كان يعمل في نسج الحرير والقطن والصوف، ولكن المصانع كانت ورشا حرفية صغيرة، قليلة العدد.

وكما حدث في كل الشرق كالهند ومصر، كان لابد لهذه الصناعة الحرفية الوسيطة أن تصطدم بالصناعة الآلية الحديثة الغربية وتتحطم على صخرتها مع الاحتكاك الحضاري الشديد الذي تبلور مع الحرب الأولى، ولذا فتلك الحرب كانت

(١) مجلة مرآة العلوم الاجتماعية - المجلد (٩) - العدد (٢) - مارس ١٩٦٦م.

بداية انهيار الصناعة السورية القديمة – إذ أدى تمزيق الدولة العثمانية إلى حبس الصناعة السورية في سوقها المحلية الضيقة وفقدان الأسواق التاريخية في مصر والعراق والأناضول كما أن تخلف الصناعة المحلية عن الذوق الجديد المستعار وعجزها عن التكيف بدأ يتضح. ومن ناحية أخرى وأدت الصناعة الأوربية الرخيصة بإنتاجها الضخم الصناعة الوطنية على الرغم من رخص اليد العاملة وتوفر الخامات. وقد قوى هذا الاتجاه الانتداب الفرنسي، فقد فرض الانتداب أفضلية جمركية لأعضاء عصابة الأمم دون أن يكون لسوريا مثل هذا الحق فيها، أي فرض سياسة "الباب المفتوح"، ومن ناحية ثالثة نظرت فرنسا إلى سوريا شأنها في ذلك شأن إنجلترا في مصر والسودان لحساب ليفربول ومانشستر – كمورد للمواد الخام للقطن والحريز لمصانع ليل وروبيه وليون، وكسوق لمصنوعات فرنسا ولهذا اتبعت خطة مقننة لكبت الصناعة المحلية فوجهت رأس المال الأجنبي الفرنسي إلى استثمارات عمرانية لا صناعية كالكهرباء والمواصلات والمياه، أي استثمارات استهلاكية غير منتجة لا رأسمالية منتجة، ولذا لم يمكن لصناعة سورية تكرر الصناعة الفرنسية أن تستمر: النسيج، والجلود، فمثلا هبط عدد أنواع النسيج عامة ومعامل الحريز خاصة في كثير من المراكز إلى الربع مما كانت قبلا، كما هبط إنتاج الصابون إلى النصف، وهكذا.. ولم تقل فتزاحم إلا "صناعات الضرورة" التي تتحدى تكلفة النقل من الخارج: الأسمنت "والكونسردة" (المحفوظات).

وهكذا ظلت الصناعة المحلية عامة تنهار، وكادت تصفى لولا إدخال قدر من الحماية الجمركية فقط عند ظهور سياسة "الإغراق" اليابانية والألمانية، ولم يكن يقصد بإدخالها حماية الصناعة السورية بقدر حماية الاحتكار الفرنسي، وهنا بدأ الاتجاه يتغير بالتدريج، هذا عدا أن نمو السكان المتزايد، وإغلاق باب الهجرة إلى العالم الجديد وارتفاع مستوى المعيشة في المدن كل أولئك كانت ضغوطا كامنة نحو الصناعة. وأتى هذا التحول ابتداء من ١٩٣٠ تقريبا – نفس تاريخ التحول المماثل

فى مصر! وكان هذا التحول إلى الصناعة الآلية الحديثة واستخدام القوة الكهربائية فى الصناعة، فى صورة اتجاهين: تجديد الصناعة القديمة وإدخال صناعات جديدة. تجديد القديم فى النسيج ثم الدباغة ثم المطاحن ثم الجلود على الترتيب. وإدخال الجديد فى الغزل والأسمنت. حتى إذا كانت الحرب العالمية الثانية كانت الصناعة السورية قد بدأت تسد جانباً من الاستهلاك المحلى وتكون ٢٠% من قيمة الصادرات..

لكن الحرب الثانية كانت كما عرفت مصر - نقطة التحول الحقيقية. فإذا كانت الحرب الأولى نقطة انهيار الصناعة السورية، فإن الحرب الثانية هى نقطة انطلاقها وازدهارها. والسبب فى ذلك عاملان أساسيان. الأول تكثف رأس مال هائل فى البلد كنفقات ومصروفات جيوش الحلفاء أثناء الحرب - تماماً كما حدث فى مصر وهنا نلاحظ أن عنصرى الخدمات والتجارة أى الحرف الثالثة والأخيرة منه مركز هام فى سوريا بحكم موقعها العبورى الهام over-tertiarisation، قد قدمت رأس المال الذى قامت عليه الصناعة: السبب الثانى هو الاستقلال السياسى الذى أدى إلى الاستقلال الاقتصادى وبالتالي انتهاء سياسة "الباب المفتوح" القائلة وبدء سياسة الحماية الوطنية والتشجيع والتخطيط الصناعى. ولذا حدثت موجة مدية من التصنيع السريع البعيد المدى. فتكاثرت الشركات وتعددت الصناعات وتبوعت المصانع كالصناعات الخفيفة التريكو والجوارب والداخليات، وتكرير السكر، والكبريت، وتكرير البترول، بينما توسع جدا إنتاج الزيوت النباتية والصابون والأغذية المحفوظة والأسمنت والمطاحن والزجاج والأحذية والمسامير لاسيما أن تقدم الزراعة وتطويرها وتنوعها قدم خامات لصناعات جديدة هامة كما وسع نطاق الصلّات القائمة.

وكان لابد فى هذه المرحلة الزاحفة من أخطاء ومبالغات وبالتالي حالات فشل وخيبة أمل، ولكن هذه المرحلة التجريبية قد مرت واستقرت الصناعة السورية إلى

حد كبير. ولا شك أن النشاط الصناعي بالنسبة لحجم سوريا كبير، وأنه وإن لم يكن من الممكن أن نقول إن سوريا قد أصبحت الآن بلداً "مصنّعاً" إلا أن نمو الصناعة خلال العقد الأخير كان يرجح النمو الزراعى. ورغم أن معظم الإنتاج الصناعى نحو ٨٠% يستهلك محلياً، إلا أنه يساهم - وخاصة المنسوجات - بنصيب يقرب من ١٥% من صادرات البلاد كما أن سوريا وصلت إلى الكفاية الذاتية فى كثير من النواحي - كالمنسوجات القطنية. بينما وصلت إلى حد تصدير الفائض فى منسوجات الحرير الصناعى، وهكذا وصلنا إلى أن الصناعة فى سوريا تقدم الآن نحو ١٠% من الدخل القومى أو أكثر.

ويصر بعض الكتاب الغربيين على أن يشير إلى أمثال الصناعة السورية "بالصناعات السياسية" تميزا لها عن الصناعات الجغرافية"، وهم يقصدون أنها فرض من إملاء "الوطنية الاقتصادية economic nationalism" لا انبثاق طبيعى من وحي الجغرافيا. والحقيقة أن هذه نظرة لا تتضح بالواقعية بقدر ما تطفح بالدعاية. الحقيقة أيضا أنها لون مقنع ولكنه مكشوف من الحتم الجغرافى، والنظرية الاقتصادية الحديثة لا تقبل التفرقة بين دول زراعية، بطبيعتها هكذا وإلى الأبد وبين دول صناعية، ولكنها تميز بين مراحل تطويرية على منحنى متصل يبدأ بالدول المتخلفة ويمر بالدول النامية وينتهى بالدول الناضجة.

ثانيا - ضوابط الصناعة

١ - المادة الخام: تتوفر فى سوريا مجموعة غنية من الخامات الزراعية والصناعية التى تصلح وتقدم مادة أولية للصناعات التحويلية. ولكن الأساس هو الخامات الزراعية بلا شك. وقد ازدادت إمكانياتها بعد توسع الزراعة توسعا كبيرا. ففي الخامات الزراعية نجد المحاصيل الغذائية كالحبوب وعليها تعتمد المطاحن السورية الكثيرة التى تطحن القمح وتوزعه فى الداخل والخارج، وعليها تقوم

صناعة النشا والمعجنات، وهناك المحاصيل البستانية كالفواكه والخضراوات وعليها تقوم صناعات التجفيف والتقطير والعصر والزيوت والصابون والتعليب (الكونسردة) التي تشتهر بها سوريا كثيرا، ثم هناك المحاصيل الصناعية كالقطن وتقوم عليه صناعة النسيج بكل ملحقاتها، والتبغ وتقوم عليه صناعة السجاير، والبنجر وتقوم عليه - إلى جانب السكر الخام المستورد - صناعة تكرير السكر، والسمسم والعرقسوس وبذرة القطن والخروع وعليها تقوم صناعات الطحن وعصر الزيوت وما يترتب عليها. ويرتبط بالخامات الزراعية الخامات الرعوية وتقوم عليها صناعات الألبان والمصارين المجففة والصوف والصناعات الصوفية، والحريز وصناعته.

فالخامات الزراعية هامة، ويجب التركيز عليها لتكون قاعدة الصناعة السورية. أما استيراد الخامات الزراعية كالسكر الخام لتكريره فغير سليم ولا يعيش إلا على حماية شديدة، ولا ينتظر أن يمكنه منافسة السكر الوارد حتى بعد توسيع مزارع البنجر. وقبل أن تتوسع زراعة القطن كان يشك في قيمة صناعة النسيج على القطن المستورد. كما أن صناعة الجلود لا تزال تعتمد على الجلود المستوردة. أما الخامات الصناعية فأقل تنوعا وغنى بكثير، بل هي نقطة ضعف ملحوظة. فرغم أن الدراسة الجيولوجية ناقصة، إلا أن سوريا فقيرة عامة في المعادن، فالتركيب الجيولوجي لا يعنى بطبيعته إلا ثروة معدنية فقيرة، فالتكوينات البركانية بازلتية قاعدية لا حمضية جرانيتية ومن ثم لا تحمل مركبات فلزية ثمينة كالحديد، والقليل من المعادن الموجودة أغلبها من المعادن الثانوية الصغرى ومركز في الشمال الغربي: قليل من الحديد في منطقة اللاذقية.

ومن بيريت الحديد في مرتفعت غرب حمص، ولكن رصيد هام من الكروم شمال غرب اللاذقية امتدادا لمنطقته الكبرى في تركيا، وكذلك المنجنيز في شمال

غرب اللاذقية. وهناك بعض النحاس فى اللاذقية وجبل الأربعين وعفرين وجبل عبد العزيز، وبعض الرصاص فى حرمون ومصيف، والفضة فى مصيف، وهناك بعض الفوسفات فى المقارن على الحدود الأردنية وفى السخنة وجبل الشيخ إبراهيم، وبعض الكبريت فى جسر الشغور وتدمر ورأس العين، ولكن معظم هذا بكميات صغيرة غير اقتصادية التعدين، وهناك الملح فى انكسارات الأخدود الصحراوية كالجبول وتدمر وجيروود وبوكمال. وهو يستغل بكثرة نسبية من الجبول وجيروود ثم هناك أحجار البناء كالحجر الجبرى والرخام والبازلت والرمل التى تصلح لصناعة الأسمنت والرخام التى تستغل لهذا قرب دمشق وحلب، ولو أن من عيوب صناعة المرايا والزجاج فى دمشق أن الرمل لابد أن يستورد من مسافة وهناك الأسفلت فى كفريا شمال اللاذقية وجبل بشرى شرق سوريا، ويستخرج لرصف الطرق، هكذا سوريا فقيرة معدنيا بحيث لا يمكن قيام الصناعة الثقيلة مطلقا، وليس من مجال إلا للصناعات الخفيفة.

والحقيقة كما قيل إن سوريا لا تملك معادن بقدر ما تملك عينات معادن فكل تلك القائمة الطويلة المرهقة من المعادن لا تعنى ولا تغنى شيئا من الناحية الاستغلالية.

وهكذا نرى أنه بينما تمتلك سوريا خامات أولية زراعية ومعدنية للصناعة إلا أنها ينقصها بعض الخامات الضرورية، فتستوردها مما يرفع تكاليف الإنتاج أحيانا بدرجة غير اقتصادية، مثال ذلك السكر الخام، والقطن سابقا، والأخشاب والمعادن للصناعات الخشبية والمعدنية، والجلود ومواد الدباغة والصباغة.

٢ - الوقود والقوة المحركة:

تعد القوة المحركة حتى الآن نقطة ضعف حقيقية فى كيان الصناعة السورية فليس هناك إلا أساسان رئيسيان: البترول والقوة الكهربائية، أما الفحم فمفقود عمليا

فى سوريا فهى لا تملك منه إلا القليل من الليجنيت فى عرفة ولكنه غير اقتصادى، أما الفحم البتيومينى فلا وجود له كما أن هناك قليل من الغاز الطبيعى جنوبى الحسكة، أما البترول فيستخدم على نطاق واسع كوقود صناعات عدة كالأسمنت والزجاج فى توليد الكهرباء فى المصانع الخاصة والمؤسسات العامة. وحتى قريب كانت سوريا تعتمد على الزيت المستورد من مصفى طرابلس، ولكن الغريب أن سعره يعادل سعره فى خليج المكسيك مضافا إليه نفقات النقل من الخليج إلى طرابلس أى فى النهاية يعادل ٣ أمثال سعره فى الولايات المتحدة! فسوريا التى تقع فى أعظم حقل بترول فى العالم - الشرق الأوسط - كانت تشتري الزيت بأعلى من الولايات المتحدة وفرنسا، وبأعلى منه فى مصر بنسبة ٥٠%.. وإذا كان هذا يعرقل الزراعة والنقل الزراعى، فإنه يعجز الصناعة ويرفع تكاليفها إلى درجة تعجزها عن المنافسة. لاسيما أن هناك أدلة على أن الزيت الصناعى لا يستغل إلى أقصى طاقته لسوء الاستغلال وقلة الخبرة. ولكى تتخلص سوريا من مشكلة غلاء الزيت أقامت مصفى خاصا بها فى موقع متوسط من الإكيومين هو حمص يعتمد على بترول أنابيب العراق. ولكن اكتشف أخيرا رصيد بترولى ضخمة فى حقل قره تشوك فى الشمال الشرقى فى الجزيرة أى فى نفس الإطار الجيولوجى العام لبترول كركوك والموصل، وقدر رصيده بنحو ١٥٠ مليون طن سنويا، والاستهلاك الحالى لا يزيد عن مليون طن.

أما القوة الكهربائية فى سوريا فقد زاد توليدها زيادة هائلة منذ نهاية الحرب، فمثلا ارتفع بين ٤٥، ١٩٤٧ إلى ٢٦٠%، ومع ذلك فقد قصر هذا دون حاجات الصناعة حتى عجزت البلديات عن مد المصانع، فاضطرت هذه إلى توليد قوتها بمولداتها الخاصة، مما رفع التكاليف جدا حتى أصبح ثمن الوقود والقوة المحركة فى كثير من الصناعات يبلغ نسبة ضخمة من تكاليف الإنتاج أحيانا ٣٥% فى بعض الصناعات، لا سيما الأسمنت مما يبعثر الإنتاج ويشتته. وقد زاد من ارتفاع

تكاليف توليد الكهرباء عامة التشتت الأيكوميني الواضح وتعذر توحيد الشبكة الكهربائية، ولكن أمام سوريا إمكانيات هامة لتوليد الطاقة تتمثل في انحدار المجارى المائية فى مشاريع سد يوسف باشا على الفرات ثم العاصى والغاب بما فيه مركز سد العجر، ثم بردى، فروافد اليرموك فروافد الخابور، ومن حسن الحظ أن هذه المشاريع موزعة توزيعا عادلا بحيث يمكن لكل منها أن يخدم منطقتها، فمثلا الفرات لحلب والشمال، وبردى واليرموك لدمشق..

٣ - العمل: تمتاز سوريا بوفرة العمال الذين لهم خبرة حرفية يدوية موروثه لا تتكر، وقد تحول كثير منهم إلى الصناعة الآلية، ولكن لازال هناك مدى كبير حتى يتوفر العامل الماهر الحاذق Skilled، وتعتمد الصناعة السورية فى هذه القطاعات الفنية التكنيكية على الخبراء الأجانب.

كما يمتاز العامل السورى بارتفاع أجوره النسبى بالقياس إلى إنتاجيته ومهارته، كذلك لا تخلو الإدارة من عنصر نقص الكفاية والخبرة. ولكن معظم هذه المثالب عابرة يمكن التغلب عليها، ويقدر أن قوة العمل فى المصانع الآلية تصل إلى ٤٠ ألفا، ترتفع إلى ١٠٠ ألفا إذا أضيف عمال الصناعة اليدوية، أى أن حوالى ٢٠% من مجموع السكان العاملين فى سوريا يشتغل فى الصناعة والحرف والغالبية العظمى فى المدن وهذه نسبة متواضعة لاشك بالقياس إلى قوة العمل الزراعى، ولكن الإنتاجية الصناعية عامة أكثر من أن تتناسب مع هذا القياس.

٤ - رأس المال: تعاني الصناعة السورية من نقص رأس المال المحلى باستمرار، ولقد كان الميزان التجارى الخاسر بإزمان عنصرها ما فى استنزاف رأس المال الدفين فى البلد فى الفترة الحديثة منذ الانتداب. ولقد كان على الزراعة والتجارة السورية أن تمول عملية التصنيع، ورغم دور التجارة التاريخى الهام فى هذا الصدد فى سوريا قديما، إلا أن الضعف العام فى القرن الأخير قلل من هذه

الإمكانية. أما الدفعة الحقيقية فجاءت مع الحرب الأخيرة حين خلفت جيوش الحلفاء في البلد رأسمال ضخم مقابل الخدمات والخامات التي قدمتها سوريا، فكان هذا نقطة البدء في التصنيع الجدى. ولكن لازالت الصناعة فى حاجة إلى مزيد من رأس المال، وهى تسعى إليه عن طريق القروض الأجنبية الطويلة الأمد.

٥ - السوق: وكانت الصناعة السورية قبل الحرب الأولى تجد لها سوقا طبيعية تقليدية فى مجال الدولة العثمانية خاصة مصر والعراق والأناضول. ولكن التمزيق السياسى حصر السوق فجأة فى القوقعة المحلية. مما وأد الصناعة إلى حد بعيد. والسوق المحلية السورية مليئة بنقط الضعف: فهى صغيرة جدا بالنسبة للإنتاج الاقتصادى، فكثير من الصناعات تعمل على وحدات حجمية أقل من الحجم الأنسب، فتكون غير اقتصادية بل أحيانا تضطر كثير من المصانع إلى التوقف عن الإنتاج فترات طويلة أو قصيرة فى السنة، كما فى حالة صناعة الصابون والكبريت ثم إن القدرة الشرائية محدودة لانخفاض مستوى المعيشة النسبى، هذا بينما الأسعار مرتفعة للغلاء والتضخم النقدى. لذا كان لابد من حماية الصناعة المحلية ابتداء من ١٩٤٥ بصورة عنيفة حتى منع استيراد أنواع عديدة جدا من السلع.

ولقد كان تنمية الصناعة السورية فى ظل هذا الإطار الاصطناعى من أقوى دوافع ومحركات الانفصال الجمركى بين سوريا ولبنان لأن لبنان التجارى الحر كان معناه وأد صناعة سوريا: هذا شعاره "الاستيراد أو الموت" وهذا شعاره "التصدير أو الموت": تعارض جذرى بين تقاليد التجارة وضرورات الصناعة، انتهى معه الزواج الاقتصادى بين البلدين وإن كفل للصناعة السورية الحماية اللازمة، ولذا فلا قدرة للصناعة السورية على النزول إلى السوق الخارجية.

وقد أدركت الصناعة السورية أن سوقها الخارجية الممكنة هى الدول العربية، ولكن هذه تعانى من نفس الصعوبات تقريبا وقد عقدت سوريا مع كل من لبنان

والسعودية اتفاقيات خاصة لتسهيل تصريف صناعاتها، كما اشتركت مع كل الدول العربية الأخرى منذ ١٩٥٣ فى تخفيض التعريفه الجمركية فى عدد كبير من الصناعات. أما السوق العربية المشتركة فلا زالت بعيدة، ولكن حتى بالنسبة لهذه فإن قدرة الصناعة السورية على التصريف محدودة نوعا: لارتفاع ثمن الخامات الزراعية المحلية وتكاليف النقل الداخلى وأجور العمل السورى.. إلخ. حتى لقد وجد أن أسعار الغزل السورى تعادل أسعار إنجلترا مرتين أو ثلاث مرات! كما أن معظم دول المنطقة تتجه إلى نفس المركب الصناعى السورى تقريبا، أى لا تعدم قدرا من صفة تنافسية.

ثالثا: تركيب الصناعة السورية

١ - هيكل الصناعة:

تمتاز الصناعة السورية بخصائص واضحة تعطيها شخصية خاصة، فهى أولاً انتقالية أى تمثل تطورا من الصناعة الوسيطة اليدوية الصغيرة إلى الحديثة الآلية الضخمة، ولهذا يتعاصر فيها القديم والحديث، المصنع الضخم والمعمل القزم، وكل الصناعات تقريبا يصدق عليها هذا، ومن العوامل التى تستبقى القديم أنه يخدم طلبا لازال قائما فى المناطق والطبقات التى لم تتطور حضاريا بعد كالقطاع الرعوى البدوى من السكان مثلا، والصناعة السورية ثانيا صناعة خفيفة أساسا لانعدام مقومات الصناعة الثقيلة الفنية، فالصناعة الخفيفة "معدية" عالمية استهلاكية ولهذا تبرز فيها الصناعة النسيجية والزراعية وصناعات الضرورة وكمعظم بلاد الصناعة الخفيفة الناشئة تمتاز قطاعات وخطوط الإنتاج فيها بترتيب معين يدل فى حد ذاته على مرحلة أولية: فثمة تآتى فى المقدمة صناعات الأغذية. صناعات النسيج وبعدها صناعات المعادن التى تكون عادة أقرب إلى معنى الحدادة والسكرة منها إلى الصناعات الهندسية المتطورة. ذلك هيكل مألوف فى كل البلاد حديثة

التصنيع، وليست سوريا بشنود، ثالثا الصناعة السورية ككل الصناعات الخفيفة في كل البلاد الانتقالية حضاريا صناعة مدن كبرى أساسا ومن ثم فنحن نجد صناعات مدن "لا مدن صناعية" وبعد هذا نجدنا محتكرة في عدد قليل من المدن، ولذا فلا قدرة للصناعة السورية على النزول إلى السوق الخارجية. فالغالبية العظمى من كل صناعة في سوريا تتركز بصرامة في دمشق وحلب أولاً وحمص وحماه ثانيا، أما نصيب المدن الصغرى والقرى من الصناعة الحديثة الحقبة فتافه جدا، والحقيقة أن الصناعة كبقية المظاهر والنشاطات الحضارية تتركز في سوريا في محور المدن الأربع ولكنها تستقطب بعنف في القطبين الشمالي حلب والجنوبي دمشق: احتكار ثنائي حاسم. وهذه الخاصية تعنى أن توقيع الصناعة السورية يتبع السوق أساسا ولو أن هذا يعنى في نفس الوقت موقع رأس المال والعمل والقوى الكهربائية.. إلخ. وأخيرا فالصناعة السورية صناعة لا تقوم إلا على الحماية الشديدة، ولولا ذلك لانقرضت. ويرجع ذلك إلى نقط ضعف خطيرة في مقوماتها وضوابطها. وإلى ما قبل فرض الحماية ١٩٤٥ في ظل ظروف حرب أو عزلة وانهيار تحت ضربات المنافسة الأجنبية. وقد وضعت الحماية الجمركية بقصد الاكتفاء الذاتى صناعيا كجزء من سياسة الاستقلال الاقتصادى (الوطنية الاقتصادية) ويترتب على هذه شدة تنوع وتعدد المركب الصناعى السورى رغم مرحلته الانتقالية الحرجة، ورغم سياقه خط أو خطين رئيسيين على الإنتاج الصناعى.

٢ - المركب الصناعى:

يمكن أن نحلل المركب الصناعى السورى إلى التصنيف الآتى: الصناعات النسيجية، فالغذائية، فالكيماوية، فالعمرانية، فالمعدنية، فالكمالية (الشخصية).

الصناعات النسيجية:

هذه أقدم وأبرأ الصناعات في الماضي وأهمها في الحاضر فمنذ قرون اشتهرت سوريا بالمنسوجات لا سيما الحرير ويعمل في هذه الصناعات بفرعيها الغزل والنسج حوالي ٦٥ ألف عامل وهو أكبر عدد من العمال يشتغلون في صناعة واحدة في سوريا ويصل الرقم إلى ١٠٠ ألف إذا أضيف العمل اليدوي الريفى ولقد كانت الأولوية قديما في العصور الوسطى للحرير، ولكن القطن الآن هو أساس الصناعات النسيجية أما الصوف فكان دائما قليل الأهمية فأما الحرير.. إلخ.

فقد كانت تربية دودة القز في مناطق زراعة التوت في الساحل الغربى لا سيما في صافيتا وجبل لبنان أساس لصناعة حريرية تقليدية حتى سميت أنواع منها بأسماء سورية مثل الدمقس (دامسكو) أو أعطيت اسما إفرنجيا رغم الأصل السورى البحت مثل البروكار. ولكن أهمية الصناعة الحريرية قلت كثيرا ابتداء من الحرب الأولى ثم في الأزمة العالمية ١٩٣٠، حتى أصبحت نسبة مغازل الحرير في ١٩٥٣ تتراوح بين ١٥، ٢٠% من المجموع الكلى للمغازل، كما أن الصناعة تحولت أساسا من الحرير الطبيعى إلى الصناعى فلا تقوم صناعة الحرير الطبيعى إلا فى الأنواع التقليدية الثمينة المحدودة كالبروكار، أما الحرير الصناعى فتستورد خامته من خيوط وغزل من الخارج، ويعاد تصدير جزء كبير كغزل أو نسيج.

أما القطن فقد أصبح أساس الصناعة النسيجية منذ عهد قريب. وكانت الصناعة تعتمد أولا على القطن المستورد، ولكن كان هذا عقبة خطيرة، فمثلا كان سعر الخام المستورد فى لبنان الساحلى $\frac{3}{2}$ السعر فى سوريا الداخلية ثم بدأت الصناعة تعتمد بالتدريج على الخام المحلى، ولكنها ظلت طويلا تعاني من فارق كبير فى الطاقة بين الغزل والنسج، فقد كانت قوة الغزل متخلفة كثيرا عن قوة النسج، مما اضطر الصناعة إلى استيراد الغزل ورفع تكاليف الإنتاج، ووصلت

الصناعة السورية قبل الحرب الأخيرة إلى مد السوق بنحو ٣/١ استهلاكه، ولكن الإغراق الياباني، ثم انقطاع ورود الغزل أثناء الحرب، أضر النمو، والإنتاج كله يعتمد الآن على القطن المحلي، وكان يستهلك حتى قريب نحو ٦/١ المحصول، ففي ١٩٥٣ استهلكت الصناعة حوالي ١٠ ألف طن من القطن المحلوج وصدر الباقي وقدره ٥٠ ألف طن، أما الآن وقد وصل الإنتاج إلى نحو ١٠٠ ألف طن والاستهلاك لازال في حدود ١٠ - ١٢ ألف طن، فقد هبطت نسبة الاستهلاك المحلي إلى ١٠%.

ويستهلك معظم الإنتاج النسيجي محليا بل يوجد فائض للتصدير إلى البلاد العربية المجاورة كالسعودية والأردن والعراق - بلغت قيمته حوالي ٢٠ مليون ليرة في ١٩٥٣، وهكذا نجد أن صناعة القطنيات قد خطت إلى الأمام كثيرا فهناك ٦ مصانع كبرى لغزل ونسج القطن والحريز منها ٢ في دمشق، ٤ في حلب، هذا عدا المصانع الصغرى المبعثرة والأنوال اليدوية التي تلعب دورا هاما في القطنيات خاصة لأنها اللون الذي يمكنها ممارستها، حتى لقد كانت إلى وقت قريب تنتج حوالي ٣/٢ المنسوجات القطنية، ويرجع بقاؤها واستمرار أهميتها إلى أنها تخدم حاجات وأذواقا تقليدية لازالت هامة للعناصر البدوية، هذا وتتفرع عن صناعة الغزل والنسج خاصة القطنية صناعات مرتبطة كالتريكو والجوارب والملابس الداخلية وصلت إلى حد الكفاية الذاتية.

كما أن صناعة حلج القطن تعتبر مرحلة سابقة لكل الإنتاج النسيجي، وهي تعطى نحو ١٧٥ ألف طن من المحصول الزهر الخام تغل نحو ٦٠ ألف من القطن الشفر، وتتم أغلبها بالآلات الحديثة ومن الصناعات المرتبطة صناعة الطبع والصناعة التي أقيم لها مصنع ضخم جديد في حمص.

أما الصوف فلم يكن له دور هام في الصناعات النسيجية بسوريا، لأنه خشن لا يصلح للغزل والنسج إلا إذا خلط بثلاثة أمثاله من الصوف الجيد المستورد، ولذلك فالقليل من هذه الصناعة يعتمد على الغزل الأجنبي، ولم ينشأ مغزل للصوف لأن أما الغزل المحلي القليل فيدوى ويصنع بسطا وسجادا خشنا أو منسوجات خشنة ريفية، أما معظم الخام المحلي فيصدر إلى أمريكا ويلاحظ أن صوف العراق خشن كصوف سوريا، ولكن العراق نجح في إنشاء مصانع لغزله.

وهناك أخيرا صناعة غزل القنب التي تقوم على آجام المرج في غوطة دمشق، وكان الخام يصدر، ولكن نسبة كبيرة منه تصنع الآن محليا والصناعة كلها تتركز في دمشق.

أما من حيث التوزيع والتوزيع الجغرافي لهذه الصناعات فأغلبها في المدينتين الأوليين حلب ودمشق، والأولى تفوق الثانية عامة في هذا الصدد. ونحو نصف الإنتاج يتركز في حلب، حيث تبلغ نسبة أنوال القطن من المجموع العام لحلب نحو ٣٥%، ونسبة أنوال الحرير ٦٥% كذلك تحتكر حلب كل صناعة الصوف بفضل موقعها على هامش البادية مصدر الخام الرئيسي، تماما كما تحتكر دمشق صناعة القنب الأقل أهمية، ويلى حلب ودمشق في الصناعات النسيجية كل من حمص وحماه.

الصناعات الغذائية:

تحتل الصناعات الغذائية المرتبة الثانية بعد النسيجيات في الصناعات السورية، مما يدل على تركيب أولى ناشئ، وأغلب هذه الصناعات قديم له جذور عميقة في تاريخ سوريا، ولكن بعضها حديث ابن الانقلاب الزراعي والصناعي المعاصر، وكلها يستمد مبرر وجوده من المادة الخام الزراعية من ارتفاع الأثمان والنقل وانحطاط النوع، ثم من نقاط ضعف الصناعة من ضيق السوق المحلية

وأجور العمال ويمتاز كل فرع منها عادة بالتركيز الواضح فى مدينة كبيرة بعينها دون المدن الأخرى.

صناعة الدقيق: تنتشر مطاحن الغلال انتشارا واسعا فى كل أنحاء سوريا ومعظمها من الوحدات الصغيرة، فيما عدا حلب ودمشق، والإنتاج يغطى الاستهلاك المحلى ويترك فائضا للتصدير، وتقوم على صناعة الدقيق صناعة المعجنات كالمكرونه والبسكويت، ومعظمها فى دمشق، كما يرتبط بها صناعة النشا، وقد كانت فى الماضى واسعة الانتشار وتقوم على القمح ولكنها تدهورت إلى أن أنشأت شركة السكر بحمص مصنعا للنشا من الذرة ولكن تعاني كل الصناعات القائمة على الدقيق ارتفاع أسعار الحبوب داخل سوريا.

حفظ الفواكه (الكونسردة): لسوريا شهرة قديمة فى الفواكه والخضراوات، جعلت صناعة حفظها من أولى الصناعات الحديثة ظهورا ونموا، وقد تضاعف الإنتاج أثناء الحرب مع طلب الجيوش، ولكنها تأزمت مع المنافسة الخارجية التى تبيع بنصف الثمن! والسبب ارتفاع أثمان الخام المحلى، وأجور العمل، وتكاليف النقل، وغلاء صفيح العلب المستورد، ولكن أولا ارتفاع أسعار السكر سواء المستورد أو المحلى، وهذه الصناعة تستهدف التصدير لأن السوق الداخلية لا تقبل على المحفوظات. كما أنهم لا تهتم إلا بالمشمش المطلوب فى أوروبا والذى يمثل 65% من الإنتاج، ومما يعوق الصناعة طبيعتها الموسمية الصارمة التى تترك معظم السنة فصل بطالة، ومركز الإنتاج الوحيد الفعلى هو دمشق على أساس بستان غوطتها الكثيف. ومع ذلك فهناك إمكانيات لتقويم وتوسيع هذه الصناعة، وربما كان تصدير المحفوظات بدون سكر كالفواكه المجففة وقمر الدين وغيرها وعصير الطماطم تحل مشكلة السكر العائق، وترتبط بالصناعة صناعة "السكر" كالمشيكولاته والحلوى والمربى إلخ، ومركزها أيضا دمشق.

صناعة الزيوت: صناعة قديمة في سوريا، تقوم على المعاصر العتيقة المرتبطة موقعا بحقول الزيتون، ثم بدأ الإنتاج الكبير في دمشق وحلب ثم أخيرا في حمص تبع شركة السكر وصحبه تطور في النوع: فبعد أن كانت السيادة لزيت الزيتون، أدخل وتفوق زيت بذرة القطن، حتى أصبح يمثل ٧٠% من محصول الزيت، ويستعمل زيت الزيتون في الغذاء وصناعة الصابون وتصدر سوريا فائضا كبيرا من زيت الزيتون والقطن، وكان الاتجاه يميل إلى الإكثار من زيت الزيتون للإفادة من أسعاره المجزية والاستعاضة عنه بالزيوت الأخرى ولو أن الذوق التقليدي كان عقبة في سبيل هذا التحول، كذلك يصدر كثير من كُسبِ بذرة القطن المعصورة، وإلى جانب هذه الزيوت هناك زيت السمسم لعمل الطحينة والحلاوة، وزيوت الخروع والكتان والكوبرا.

صناعة السكر: كانت سوريا تستهلك كل سكرها من الخارج، لأنها ليست بلد زراعة قصب السكر، ولما كان السكر عاملا هاما في صناعات المحفوظات، فقد أدخلت زراعة البنجر ليخدم مصنعا لسكر أقيم في حمص منذ ١٩٤٩، بلغ إنتاج البنجر في ١٩٥٣ أكثر من ٥٠ ألف طن، تنتج سبعة آلاف طن سكر، ونظرا لأن هذه الصناعة موسمية، فالمصنع يوجه إلى صناعة النشا والزيوت والكحول، كما يستورد السكر الخام ليكرره، ومجموع الإنتاج من الصناعة والتكرير يكفي الاستهلاك المحلي، ولكن في ظل حماية شديدة، كما تصدر بقايا تكرير البنجر كعلف، هذا وسيقام مصنعان جديدان في دمشق وفي الفرات لحل مشاكل النقل والتوزيع.

صناعة منتجات الألبان، معظمها يخرج من البادية بطرق بدائية، ومركز التجميع الرئيسي حلب، ووفرة زيت الزيتون من قديم عامل في تأخر نمو هذه الصناعات.

الصناعات الكيماوية:

الصابون: صناعة قديمة على زيت الزيتون، لخلوه من الدهن الحيواني، لكنها قاست كثيرا من المنافسة الأجنبية، حتى اضطرت مصانع كثيرة إلى التوقف.

الكبريت: يقوم على الأخشاب المحلية والمستوردة، ومركزه الرئيسي دمشق حيث يتوافر الخشب، وهي تحقق كفاية ذاتية.

الدباغة: قديمة العهد والطرق، المصانع الكبيرة الحديثة في دمشق وصلت إلى الكفاية الذاتية لكن المنافسة الأجنبية - الفرنسية خاصة - وأدتها ثم عادت إلى التوسع بعد الحرب الثانية، تعتمد على الجلود والكيماويات المستوردة، يقوم عليها صناعة الأحذية في المدن الكبرى وتحقق الكفاية الذاتية.

الصناعات العمرانية:

يقصد بها صناعات البناء والمعمار كالأسمنت والزجاج.

الأسمنت: قبل ١٩٣٠ كان الاعتماد الكلي على الوارد ثم أنشئ مصنع تدمر قرب دمشق حيث تتوافر المادة الخام الصالحة، وأثناء الحرب كفى هذا المصنع وبقى فائض كبير للتصدير. وبعد الحرب أنشئ مصنع آخر في حلب لخدمة الشمال، قفز الإنتاج من ٣٨ ألف طن ١٩٥٢ إلى ٢٢٧ ألف في ١٩٥٣، وقوة دمشق ضعف حلب، وقد وصل الإنتاج في ١٩٥٧ إلى ٣٢٥ ألف طن وهناك خطة لرفع الإنتاج، ومشاريع لإقامة مصانع في حمص وحلب واللاذقية.

الزجاج: صناعة قديمة شهيرة في سوريا، حتى نهاية الحرب الأخيرة ظلت بدائية تعتمد في مادتها الخام على الزجاج الخردة المكسر، ولكنها أدت مهمتها أثناء الحرب ثم تدهورت بعدها، ثم أقيم مصنع ضخمة حديث في دمشق يعتبر أحدث ما

فى الشرق الأوسط، وهو يكفى الاستهلاك المحلى – ولكن مما يعيبه أن الرمل
ينبغى أن يستورد من مسافة.

الصناعات الكمالية:

السجاير: احتكار للدولة، الصناعة فى المدن، دمشق حلب حمص، تضاعف
الإنتاج أثناء الحرب، العطور، على الاستيراد.

